الاقتصاد الإسلامى

"قضـايا منهجـية"

دكتور

شوقى أحمد دنيا

أستاذ الاقتصاد الإسلامى - جامعة الأزهر


بسم الله الرحمن الرحيم

"أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا، كالطب إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان، وكالحساب فإنه ضروري في المعاملات. وهذه هي العلوم التي لو خلا بلد عمن يقوم بها حرج أهل"

الإمام الغزالي – إحياء علوم الدين

"وأما فرض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا، كالطب والحساب واللغة وأصول الصناعات كالفلاحة والحياكة والسياسة"

ابن عابدين – رد المحتار

فهرس

تصـــدير

بقلم أ.د. محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز

نحمد اللّه سبحانه وتعالى على نعمائه ونشكره عزوجل علـــى معونتـــه وتوفيقه، ونصلى ونسلم على خير الأنام سيدنا محمد الذى بلغ الرســالة وأدى الأمانة، فأصبح للمسلمين بفضل الإسلام الشخصية المميزة والذكـــر العـــالى على مر التاريخ، وكلما تمسكوا بدينهم والتزموا أحكامـــه وتوجيهاتـــه عـــلا قدرهم وهاب جانبهم حتى ولو كانت حظوظهم من الدنيا قليلة ... وبحمد اللّه وسبحانه وفي هذا العصر وجريا على سنته عزوجل في حفظ دينـــه قيـــض سبحانه من عباده المؤمنين من حاول أن ينبه المسلمين والعالم إلى أن فـــي الإسلام كل الخير لكل البشر في كل زمان ومكان مصداقا لقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ فنشطت الهمم وتوالت الجهود نحـــو رفـــع اسـم الإسلام في العصر الحاضر فيما يعرف بالصحوة الإسلامية التـــى امتـــدت جوانبها إلى كل مجال، ومنها المجال الاقتصادى الذى بدأ نظريــــا ببعـــض الكتابات المتفرقة حول الاقتصاد الإسلامى ثم اتجهت الجهود إلـــى التطبيـــق العملى فيما أسفر عن اجتماع القمة الإسلامية بالرباط عاصمة المغرب عـــام ١٩٦٩ من إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى التى تمثل أول تكتـــل إســـلامى مؤسسى بعد انهيار الدولة العثمانية في بداية القرن العشرين، وفـــي إطـــار منظمة المؤتمر الإسلامى التى مازالت حتى الآن عفيَّـــة تـــم إنشـــاء البنـــك الإسلامى للتنمية والذى بدا نشاطه عام ١٩٧٥ ليمثل تجسيدا عمليا للاقتصـــاد

الإسلامى وعلى الأخص في قلب الاقتصاد وهى المؤسسات المالية، وكانت هذه إشارة البدء لتوالى إنشاء المؤسسات الاقتصادية الإسلامية من بنوك وشركات تأمين وصناديق استثمار وشركات أعمال عديدة، وتلازم مع ذلك في توازن نهضة علمية تمثلت في العديد من المؤلفات الاقتصادية من منظور إسلامى، ثم إنشاء أقسام ومقررات للاقتصاد الإسلامى في بعض الجامعات، وكذا إنشاء مراكز للبحث العلمى في الاقتصاد الإسلامى.

وبذلك أصبح الاقتصاد الإسلامى واقعا ملموسا نظريا وعمليا والجهود في سبيل ذلك مستمرة ومتراكمة ممثلة في تزايد وكبر حجم البنوك والمؤسسات التى تعمل وفقا للاقتصاد الإسلامى وفي تزايد وتراكم البحوث والدراسات حوله.

ومع كل هذه الجهود والواقع الملموس الذى جذب أنظار غير المسلمين، فإنه توجد فئة من كبار أساتذة الاقتصاد المسلمين دينا، تنكر وتنفى وجود الاقتصاد الإسلامى واقعا أو حتى إمكانية وجوده لأسباب سوف نذكرها فيما بعد، ولثقتى واعتقادى بأن الاقتصاد الإسلامى موجود وأن هذه الفئة من علماء الاقتصاد الوضعى على درجة عالية من الكفاءة في تخصصهم، وأن الاقتصاد الإسلامى يمكن أن يستفيد منهم إما بالاسهام فيه، أو الوقوف منه موقفا محايدا بدل موقف الإنكار، لذلك كانت أولى ثمرات عملى في المركز بعد تشريفى بتعيينى مديرا له عقد حلقة نقاشية حول موضوع **(قضايا ومسائل تتعلق بمنهجية البحث في الاقتصاد الإسلامى)**، وحضرها مجموعة من السادة علماء الاقتصاد وعلماء الفقه وتمت مناقشة ذلك في عدة جلسات ثم فرغت هذه المناقشات وتم تحريرها وطباعتها في كتيب نشره

المركز ... ثم بعد عام طرح موضوع الاقتصاد الإسلامى في عدة تحقيقات صحفية في عدد من الجرائد وكان موقف نفس هذه الفئة هو الإنكار الشديد للاقتصاد الإسلامى، فعزمت على دعوتهم للمركز لمناقشة هذا الموضوع في حوار علمى. وتم تنفيذ ذلك حيث دعى عدد من علماء الاقتصاد الإسلامى في حدود عشرة أعضاء أغلبهم من الدارسين للاقتصاد في مرحلة الدكتوراه بأوربا وأمريكا، وفي مقابلهم دعى عدد من كبار علماء الاقتصاد الوضعى ومن لهم تحفظات على الاقتصاد الإسلامى وتحدد موضوع الحوار في تساؤل واحد هو:

"هل يمكن القول بوجود اقتصاد إسلامى؟ "

وتمت مناقشة ذلك بين الطرفين في حلقتين استغرقت كل منهما حوالى أربع ساعات أولاهما بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٩٧، والثانية بتاريخ ١٢ مارس ١٩٩٧ وتم تسجيل الحوار وتحريره وطبعه في كتاب نشره المركز، وأستطيع القول أننى خرجت من هذين الحوارين متفائلا إلى حد كبير بوجود الاقتصاد الإسلامى، ولأن الأخ العزيز الأستاذ الدكتور شوقى دنيا من أوائل من درسوا الاقتصاد الإسلامى في رسالتين للماجستير والدكتوراه فضلا على كونه أزهرى النشأة، وأنه ألف العديد من الكتب وحرر العديد من الأبحاث والدراسات حول الاقتصاد الإسلامى، ولكونه ملازماً لى في المركز بمساهماته القيمة ومشاركته المشكورة في أغلب اللجان والأعمال العلمية للمركز كما أنه كان مشاركا بجهد طيب في الحوارات التى دارت بالمركز

حول هذا الموضوع، لذلك دفعه ما رآه من ظلم للاقتصاد الإسلامى من الفئة التى تنكره، وما يلمسه كباحث وهب عمره للاقتصاد الإسلامى من نواحى قصور لدى زملائه، إلى تأليف هذا الكتاب الذى بين أيدينا.

والأخ الدكتور شوقى دنيا باحث متمكن في الاقتصاد الإسلامى وموضوعى في آرائه وهذا ما ظهر فى معلومات كتابنا هذا التى بدأها بتحرير مصطلح ومفهوم الاقتصاد الإسلامى ومدى الحاجة إلى وجوده، ثم تناول الاعتراضات التى يبديها البعض على إمكانية وجود الاقتصاد الإسلامى ورد عليها بالأدلة العقلية والنقلية، ولم يكتف بذلك وإنما حاول في اجتهاد مشكور في المطلب الرابع بفروعه الخمسة وضع تصور واضح لمنهجية البحث في الاقتصاد الإسلامى، ولم ينس وكدليل إضافى على وجود الاقتصاد الإسلامى من أن يتناول في المطلب الخامس والأخير الإشارة إلى الجهود التى تمت في مجال الاقتصاد الإسلامى قديماً وحديثاً ــ وله كتب متخصصة منشورة فيها ــ ليؤكد للمنكرين للاقتصاد الإسلامى أن إنكارهم يتجاهل كيانا قائما ملموسا فهم كمن يغمضون أعينهم أمام الشمس ويقولون أنها غير موجودة، كما أن في إيراد هذا المطلب تشجيعاً للباحثين بالتأكيد على أن القافلة تسير إلى نجاحات مستمرة وعليهم بذل المزيد.

ولا يفوتنى قبل أن أنهى تصديرى هذا وقد انشغلت بقضية الاقتصاد الإسلامى وظيفة ورسالة أن أضيف إلى القراء الأعزاء بعض الأدلة التى توفرت لدى عن صدق قضية الاقتصاد الإسلامى وأبدأ ذلك ومن خلال ما سمعته شخصيا وما قرأته بنفسى عن حجج منكرى الاقتصاد الإسلامى ثم أورد أدلة عملية على وجود هذا الاقتصاد.

أما حجج المنكرين فإنها تدور حول كل من:

أ- الفصل بين الدين وشئون الحياة، وهذا موقف العلمانيين المعروف الذين يرون أن الدين علاقة بين العبد وربه، وأما شئون الحياة ومنها الاقتصاد فلا دخل للدين بها.

وفي رأيي أن هذا ناتج عن عدم فهمهم للدين الإسلامي، فإذا كانت التطورات التاريخية بين الكنيسة والمجتمع قد أثمرت انتصار العلم بمخزون كبير من الضغينة على الكنيسة وبالتالي إقصاء الكنيسة عن الحياة ونفي كل ما كانت تمثله بما في ذلك الدين ذاته عن الحياة، فإن هذا الشأن لا يوجد في الإسلام الذي لا يخاصم العقل والعلم، ومن جهة أخرى فإن الذي حدد دور الدين الإسلامي في الحياة هو اللَّه سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ ، ويكفي أن أذكر هنا دليلا قرآنيا واحداً على أن الدين بجانب تنظيمه للعلاقة بين العبد وربه فهو أيضا يتناول الأمور الحياتية، ففي مجال التعامل بالمال موضوع علم الاقتصاد يحدد اللَّه سبحانه وتعالى أبعاده في قوله عزوجل **﴿وابتغ فيما** آتاك اللَّه الدار الآخرة **ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن اللَّه إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن اللَّه لا يحب المفسدين﴾** الآية ٧٧ من سورة القصص.

ففي هذه الآية الكريمة يحدد المولى سبحانه أربع معايير للنشاط الاقتصادي:

١- "وابتغ فيما آتاك به -من المال- الدار الآخرة" أي يجب على المسلم في كل تصرفاته الاقتصادية أن يراعي أن تكون التصرفات في إطار

الحلال و البعد عن الحرام طاعة للّه وعدم عصيانه حتى ينال ثواب اللّه ويتجنب عقابه في الآخرة، فهذا المعيار يحدد علاقة العبد بربه في تصرفاته الاقتصادية.

٢- "ولا تنس نصيبك من الدنيا" أى تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

٣- "وأحسن كما أحسن اللّه إليك" أى مراعاة العدالة الاجتماعية.

٤- "ولا تبغ الفساد في الأرض" أى مراعاة عدم تلوث البيئة أو التلوث الأخلاقى

فهل هذه الأمور اقتصادية أم لا؟ وهل هى من الدين أم لا؟

وإذا كان النظام الرأسمالى الذى يسود العالم يركز على معيار واحد من هذه المعايير وهو الكفاءة الاقتصادية أى "**ولا تنس نصيبك من الدنيا**" فإنه أثمر مشكلات يحاول المفكرون الرأسماليون والمسئولون فى الدول الرأسمالية حلها، وهذه المشكلات هى: انتشار الممارسات غير الأخلاقية والتى وضع الإسلام لمواجهتها معيار "وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة" ومشكلة غياب العدالة الاجتماعية وبالتالى انتشار الفقر وتزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ومعيار الإسلام لمواجهتها "وأحسن كما أحسن الله إليك" ثم مشكلة تلوث البيئة مادياً وأخلاقياً ومعنوياً (الفساد) ووضع الإسلام لها معيار "ولا تبغ الفساد فى الأرض".

إذا فهذه الحجة تنبئ بشكل قاطع على عدم صحة فهمهم للدين الإسلامى وحدوده، وما اشتمل عليه من أحكام وتوجيهات لها بعد اقتصادى واضح.

ب- تضييق نطاق علم الاقتصاد على دراسة ما هو كائن من السلوك الإنسانى، وأن هذا السلوك لا يختلف من إنسان إلى آخر، وبالتالى فعلم الاقتصاد واحد لا يوصف بأية صفة معينة كاقتصاد إسلامى، وهذا يخالف أولا ما عليه أغلب علماء الاقتصاد بأن علم الاقتصاد يدرس ما هو كائن، أى الجانب الوضعى، وما يجب أن يكون أى الجانب المعيارى أو القيمى، وعلى كل فإن الأخ الدكتور شوقى دنيا فند هذه الحجة بما لا حاجة إلى مزيد عليه. غير أننى أود الإشارة هنا إلى أن هذا التصور منهم بقصر علم الاقتصاد على ما هو كائن يخالف طبيعة الإنسان فإذا كانت طبائع الكائنات الأخرى الحية تقوم على فرضية "كن ما أنت"، لأنها مبرمجة على ذلك، فإن طبيعة الإنسان الذى اجتاز نطاق البيولوجية إلى نطاق القيم والروحانيات وتميزه بالعقل وحرية الاختيار، فإن المفروض على الإنسان أن يتصرف طبقاً لما يجب أن يكون.

جـ- يقولون أن اقتصاديات الدول الإسلامية والمسلمين الآن تقوم على الفكر الاقتصادى الوضعى كما يحدث في جميع بلاد العالم، وهذه حجة قاصرة فالاقتصاد الإسلامى ليس اقتصاديات الدول الإسلامية، كما أن الاقتصاديات في الدول الغربية وأمريكا ورغم قيامها على الرأسمالية فإنها خرجت في نواحى كثيرة منها على أصول الرأسمالية وليس أدل على ذلك من قيام اقتصاديات دولة الرفاهة في هذه الدول، ثم الاتجاه نحو ما يعرف بالاقتصاد الإنسانى والاقتصاد الاجتماعى الذى يقوم على أفكار مناقضة للرأسمالية.

د- يقولون إن ما ورد بالدين من أمور ذات صلة بالمال والمعـــاملات إنمــا تتناول جوانب أخلاقية مكانها علم الأخلاق لا علـــم الاقتصـــاد، والديـــن والأخلاق لا يمتان للاقتصاد بصلة، والرد على ذلك مـــن عندهـــم كمــا يصور ذلك أحد كتاب الاقتصاد الأمريكيين بقوله "إن إبعاد الأخلاق عـــن علم الاقتصاد قد أفقر علم الاقتصاد"

وإذا كانت حججهم واهية ويمكن الرد عليها كما فعـــل الأخ الدكتـــور شوقى دنيا في كتابه هذا فإنه إلى جانب ذلك توجد أدلة عملية واقعية عديـــدة تؤكد وجود الاقتصاد الإسلامى فإذا كان كتابنا الأفاضل منكـــرى الاقتصـــاد الإسلامى غير منتجين للفكر الاقتصادى بل مستهلكين له لأن مرجعيتهم فـــي ذلك هو الغرب الذى تعلموا فيه ولا يرون غيره، فإن هـــذا الغـــرب بقيـــادة أمريكا تعترف بالاقتصاد الإسلامى ليس من باب العمل السياسى وإنما مـــن باب العمل العلمى وأكتفى في ذلك بذكر مثال واحد عشته شخصيا حيـــث أن جامعة هارفارد الأمريكية وهى بشهادة الجميع فـــي قمـــة جامعـــات العـــالم أنشـــأت قسما للدراسات الإسلامية ، ومن الأعمال التى تمت فى هذا المجـــال تأليف أحد أساتذتها كتابا بعنوان: "أساليب وصيغ التمويل الإســـلامية" وقـــد حضر إلى المركز وقابلنى مع المستشار الثقافى بالسفارة الأمريكية بالقـــاهرة وطلب عقد لقاء علمى حول هذا الكتاب، كما أنه طلبت منى الجامعـــة فـــى رسالة خطية قبول اسهام فى توجيه باحثة أمريكية هـــى "كريســـتين أندريـــا سميث" تعد رسالة دكتوراة بعنوان:

"Islamic Capital, A study in Economic and Culture"

فهل هم يدرسوا شيئا وهميا أم كيان علمى له وجود؟

وفي الختام أتوجه بالشكر إلـــى الأخ الدكتــور شــوقى دنيــا علـى اختصـــاص المركز بنشر هذا الكتاب الذى يسد ثغرة هامة فـــي الاقتصـــاد الإسلامى، وأدعو الباحثين الجادين إلى الاسهام معنا في العمل على محاولـة سيادة الاقتصاد الإسلامى إعلاء لكلمة اللّه وخدمة للإسلام والمسلمين.

واللّه ولـــى التـــــوفـيق

مقدمة:

هذا البحث دفع إليه موقفان: موقف جمهور الاقتصاديين المعارض والسلبى للاقتصاد الإسلامى، وموقف المشتغلين والمهتمين بهذا اللون من المعرفة. الموقف الأول يتطلب حواراً موضوعياً، أملاً فى تعديله، والموقف الثانى يتطلب بعض التنبيهات والإرشادات، أملاً فى رفع مستوى كفاءته.

فمنذ أمد ليس بالبعيد -فى دنيا ولادة العلوم وتطورها- لم يتجاوز أربعينات القرن العشرين ظهر مصطلح "الاقتصاد الإسلامى" وقد تجسد عملياً فيما بعد فيما أصبح معروفاً بـ"المصارف الإسلامية" كما تجسد فكرياً فى العديد من المراكز البحثية والأقسام العلمية التى أخذت على عاتقها مهمة البحث والدراسة العلمية فى هذا الفرع من المعرفة.

وقد جذب هذا اللون من المعرفة بعض المشتغلين بالاقتصاد وبعض المشتغلين بالفقه، وفى المقابل قد نفر منه، بل واستهجنه وأنكره بعض المشتغلين بالاقتصاد، ولاسيما فى عالمنا العربى والإسلامى، وبقيت جمهرة غفيرة من الاقتصاديين صامته، لا تسمع لها صوتاً حيال القضية لا بالقبول ولا بالاعتراض. ونستعير هنا كلمة المرحوم عيسى عبده "ومن أهداف هذا المقال مواجهة الرأى العام فى العالم الإسلامى بكلمات موجزة وصريحة تجبر المشتغلين بالدراسات الاقتصادية على أن يخرجوا من كهف الصمت الذى لجأوا إليه، وأن يعلنوا صراحة وفى وضوح إن كان الإسلام قد عرض للدراسات الاقتصادية أم أهملها"[1] ونستطيع أن نجزم بأن هذا الموقف المعارض وكذلك الموقف السلبى كانت له نتائج انعكست سلباً على الاقتصاد الإسلامى؛ علماً وتطبيقاً، فقللت من كفاءته، وحدَّت من إمكانات

تطويره. ذلك أن هذا البعض المعارض وكذلك الجمهور الصامت من الاقتصاديين يمتلك مقدرة فكرية جيدة فى البحث الاقتصادى، وقد حرم الاقتصاد الإسلامى من هذه القدرات والخبرات. ثم إن الكثير منهم يملك زمام الأمور فى أقسام الاقتصاد فى الكليات المختلفة، الأمر الذى جعل نتائج موقفهم هذا لاتقف عند إسهامهم المباشر فى الموضوع بل تتجاوزه إلى إسهامهم غير المباشر من خلال تأثيرهم فى أفكار وتوجهات شباب الباحثين وطلاب العلم. بل إن الأثر السلبى لهذا الموقف قد امتد إلى نتاج المشتغلين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامى، ففى حالات كثيرة وفى مواطن عديدة حرموا من طرح أفكارهم ومرئياتهم للحوار والمناقشة، الأمر الذى ضيق عليها فرصة التطوير والتحسين. وبهذا تتضح الأبعاد السلبية لهذا الموقف السلبى والمعارض.

ومن المهم هنا الإشارة إلى ضرورة تحرى الدقة والموضوعية فى تقويم آثار هذا الموقف، بما يباعد بينها وبين التهويل من جانب، والتهوين من جانب آخر، فليس هذا الموقف بالقاضى على القضية، ولا هو فى الوقت ذاته بالذى لا يعوقها، إنه، باختصار موقف منهك غير مهلك.

وأيا كان هذا الموقف فنحن ماضون فى طريقنا على ما به من وعورة، حتى نحقق هدفنا إن شاء الله. وقد يدفعنا هذا الموقف إلى مزيد من التحسين وبذل الجهد الجاد فى تحقيق الهدف. وفى تفسير هذا الموقف السلبى والمعارض، وهل هو موقف علمى أم موقف أيديولوجى ومع أن الأمر يحتمل كل ذلك، فإن البحث يتجه إلى ما يراه العامل الأهم من جهة والأقوى فى جمع الكلمة من جهة ثانية، وهو ما يتمثل فى وضعية علمية مزدوجة؛

التتلمذ على الفكر الغربى والتشبع به إلى حد التضلع من جهة، وتواضع وتطامن الثقافة والمعرفة الإسلامية من جهة أخرى. فيلاحظ أن الاقتصاديين فى عالمنا العربى مزودون بأرقى درجات المعرفة الاقتصادية الغربية، والكثير منهم فى الوقت نفسه لا يعرف عن الإسلام أكثر مما يعرفه عنه رجل الشارع العادى، فلا تتعدى معرفته به أبعد من كونه ديناً ينظم علاقة الإنسان بربه من خلال شعائره المعروفة. ونحن هنا لا نتقول، وإنما هى حقيقة الأمر وواقع الحال. وكثيراً ما كنا ونحن طلبة فى كلية التجارة نطلب من أساتذتنا تقديم شيئ من التوجيهات الإسلامية فى المجال الاقتصادى أو عرض فكرة اقتصادية لأحد العلماء المسلمين وكان الجواب الذى لا يتخلف، لا علم لنا بذلك. وقد أفصح أحد رواد المفكرين المعاصرين عن ذلك الواقع قائلاً: "لم تكن قد أتيحت لكاتب هذه الصفحات فى معظم أعوامه الماضية فرصة طويلة الأمد تمكنه من مطالعة صحائف تراثنا العربى على مهل، فهو واحد من ألوف المثقفين العرب الذين فتحت عيونهم على فكر أوروبى قديم وجديد، حتى سبقت إلى خواطرهم ظنون بأن ذلك هو الفكر الإنسانى الذى لا فكر سواه لأن عيونهم لم تفتح على غيره لتراه. ولبثت هذه الحال مع كاتب هذه الصفحات أعواماً بعد أعوام، الفكر الأوروبى دراسته وهو طالب، والفكر الأوروبى تدريسه وهو أستاذ، والفكر الأوروبى مسلاته كلما أراد التسلية فى أوقات الفراغ"[٢]. ومعروف أن الإنسان أسير ما يعلم وعدو ما يجهل، ولكن الثقة كبيرة فى أنه بالحوار الموضوعى المرتكز على التعريف بما خفى من جوانب الإسلام، وخاصة فى المجال الاقتصادي، وعلى الجدال بالتى هى أحسن حول ما تحت أيدينا من فكر اقتصادى غربى سوف يتحسن كثيراً

موقف هؤلاء من قضية الاقتصاد الإسلامى، فهم من جهة علماء، ونحن نثق كثيراً فى رشادة المنطق العلمى، وهم ليسوا أصحاب مصلحة من وراء هذا الموقف[٣]، ثم إن الكثير منهم فوق ذلك مسلمون. لكنها الآفة المعاصرة حيث لا تلازم بين التدين والثقافة الدينية.

وإذا كان هذا البحث قد دفع إليه الموقف السلبى والمعارض للاقتصاد الإسلامى من قبل الكثير من الاقتصاديين فقد دفع إليه بنفس الدرجة الموقف المؤيد والمتبنى للاقتصاد الإسلامى، فهو الآخر فى حاجة إلى بعض التوضيحات والتوجيهات والتنبيهات المنهجية. ولسنا فى حاجة إلى التذكير بأن ممن كتب ويكتب فى الاقتصاد الإسلامى لديه القدر الطيب من العاطفة والشعور الإسلامى وأحياناً المعرفة الإسلامية الجيدة، لكن بضاعته الاقتصادية مزجاة، مما أفقد كتابته الكثير من مقومات الكفاءة العلمية، والتى تتوقف بدرجة كبيرة على امتلاك ناصية أصول البحث الاقتصادى. كما ان الكثير ممن كتب ويكتب فى الاقتصاد الإسلامى يمتلك مقدرة فنية اقتصادية، لكن ما لديه من أصول البحث الشرعى قليل إن لم يكن معدوماً. ولا أدعى أن هذه الورقة ستسد العجز عند الطرفين، ولكنها إن شاء الله ستقلل منه إلى حد معقول.

وفى ضوء هذه الدوافع كان على البحث أن يتعامل مع موضوعات رئيسية وموضوعات فرعية، وتتمثل الأولى فى تقديم تحديدات واضحة لبعض المفاهيم وعلى رأسها مفهوم الاقتصاد الإسلامى. والبحث يبين أن مقصود هذا المصطلح هو بالضبط علم للاقتصاد الإسلامى، أو علم للاقتصاد من المنظور الإسلامى. كذلك يبين البحث أن الوصف "الإسلامى" يعنى أن

مرجعية الباحث فى هذا الفرع من المعرفة هى الوحى، إضافة إلى العقل والحس. فالمعروف أن للإسلام موقفه إزاء الجانب الاقتصادى فى حياة الإنسان والجماعات، وعلى الباحث أن يتعرف بشكل علمى على هذا الموقف وأبعاده، مستخدماً ما لديه من عقل وحواس وخبرة اقتصادية، منشئاً بذلك علماً يدرس السلوك الاقتصادى من خلال الرؤية والمنهجية الإسلامية. كما تتمثل الموضوعات الرئيسية للبحث فى تبيان ما هنالك من دواع واعتبارات تجعلنا نحن المسلمين خاصة والعالم عامة فى حاجة ملحة إلى هذه الاقتصاد فى مختلف أبعاده. كذلك يعد من الموضوعات الرئيسية للبحث إجراء محاورة موضوعية مع الاقتصاديين أصحاب الموقف المعارض والسلبى، وعقب ذلك يتناول البحث بعض الموضوعات المنهجية، مثل موضوع علم الاقتصاد الإسلامى، مسألة التنظير فيه، ومصادر المعرفة بالنسبة له، وعلاقته بالاقتصاد الوضعى، وأهداف هذا العلم، وقضية الوضعية والمعيارية.

وقد رأينا تكميلاً للإفادة وتفعيلاً أكثر للحوار مع الفريق المعارض أن نقدم استعراضاً مجملاً للجهود الفكرية التى بذلت حيال الاقتصاد الإسلامى، ماضياً وحاضراً.

إن الدعوة إلى قيام اقتصاد إسلامى على المستوى العلمى والعملى معاً ينبغى ألا تكيف على أنها تعصب لتوجه، مع أننا نعيش عصر التعصبات العرقية والثقافية، إنها غير ذلك تماماً، إنها قضية البحث العملى الجاد عن مخرج مما يعانيه العالم أجمع من أزمات ومشكلات، يسهم فيها بسهم وافر ما يسود من أفكار ونظم اقتصادية. ولم يعد مقبولاً أن يقف الاقتصاديون المسلمون من ذلك موقف الصمت والانتظار حتى يتم إنتاج البحث العلمى فى الخارج ليستورد ويستهلك، وكل المهمة هو فهم هذا المنتج ثم إضفاء بعض

اللمسات الشكلية عليه، وقد أجاد الدكتور جلال أمين فـي تصويـره لـهذه الوضعية بقوله: "إن أقصى ما يمكن أن ننتظره من علماء الاجتماع -ويقـاس عليه علماء الاقتصاد- لدينا فى مناخ اجتماعى هذه سماته هو إنتاج دراسات تطبيقية قد يتسم بعضها بالدقة والاستيعاب، ودراسات نظرية قد يتسم بعضها بالوضوح والاتساق، ولكنها جميعاً تفتقر إلى الابتكار الحقيقى، سواء تعلـق هذا الابتكار باتباع منهج جديد فى البحـث أو بإثـارة الشـك فـى بعـض المسلمات، أو بتقديم تفسير جديد لظاهرة اجتماعيـة معقـدة"(٤). ولا ينفـرد دكتور جلال أمين بهذا الرأى، فيقول الباحث الاجتماعى السيد ياسين(•): "إننـا لا ننتمي إلى مجتمعات منتجة للمعرفة، سواء فى العلم الطبيعـى أو العلـم الاجتماعى، نتيجة للتخلف الثقافى والسياسى والاجتماعى الذى ساد لقـرون عديدة، فإن من المنطقى أن تتجه أبصارنا إلى مصادر المعرفة التى تنتجـها المجتمعات المتقدمة، سواء كان ذلك فى الفكر السياسـي أو الاقتصـادى أو الاجتماعى. غير أن هذه المعرفة عادة ما تكون محملة بالتحيزات الفكريـة، بسبب أهواء منتجيها واتجاهاتهم، كما أنها غالباً ما تكون ذاخرة بأيديولوجيات شتى، بالمعنى السيئ للكلمة. ومن هنا أصبحت هناك ضرورة لتنقيـة هـذه المعرفة بكل أنواعها مما يشوبها". وعبارة الأستاذ ياسين تتضمن الكثير مـن الصواب والحقيقة، فنحن فعلاً، معشر سكان العالم النامى مستهلكون للمعرفـة ولسنا منتجين لـها. وهـذه المعرفـة هـى بـالفعل ذاخـرة بـالتحيزات والإيديولوجيات. ومن ثم فمن الصواب والحق حتمية تنقيتها ممـا يشـوبها. ومع ذلك فهناك تحفظ قوى على قوله إن من المنطقى أن تتجه أبصارنا إلـى مصادر هذه المعرفة التى تنتجها المجتمعات المتقدمة. فالحق -كمـا يعتقـد الكاتب- أن ذلك التوجه ليس من باب المنطقى، وإنما قد يكـون مـن بـاب

(•) صحيفة الأهرام فى عددها الصادر فى ٢٠ أبريل عام ٢٠٠٠ بعنوان "صناعة المستقبل".

الضرورة. وإلا فالمنطق أن نحاول إنتاج هذه المعرفة بالاستفادة مما هو لدينا من مصادر للمعرفة وبالتعرف على ما لدى الغير. إن ذلك وحده هو الكفيل بجعلنا منتجين للمعرفة لا مستهلكين لها.

ونعتقد أن التوجه نحو الإسلام للتعرف على هدايته الاقتصادية القيمة "إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم" (٥) ثم صوغ هذه المعرفة فى شكل قوانين ونظريات وسياسيات ومؤسسات يعد من أنجح السبل للإسهام الجاد فى إنتاج وتصنيع المنتج العلمى الاقتصادى، وبالتالى التحول من مرحلة التبعية الفكرية إلى مرحلة الأصالة الفكرية، حيث نسهم ونضيف إلى الفكر القائم وننقيه مما به من أخطاء وقصور. وفى ضوء ذلك لا نجد من المبالغة ما ذهب إليه أحد الباحثين من أن التأصيل الإسلامى للعلوم الاجتماعية هو بمثابة ثورة علمية فى مجال هذه العلوم(٦). وهكذا فإن مسألة الدعوة إلى علم للاقتصاد الإسلامى ليست عملية مناطحة للمناطحة، وإنما هى نشدان للأصلح لنا فى دنيانا وأخرانا. ويجب أن تقبل على أنها حقيقة منطقية وضرورة حضارية كما عبر بعض الباحثين(٧).

ونحب فى النهاية أن ننبه إلى أن هذا البحث ليس بصدد دراسة موضوعات اقتصادية مثل نظرية المستهلك ونظرية المنتج ونظرية التنمية.. الخ، فمهمته مهمة منهجية، وبرغم ما لهذه المهمة من أهمية فى المرحلة الحالية فإنها يجب أن لا تشغلنا عن المهمة الأساسية المتعلقة بدراسات الموضوعات الاقتصادية. فالحق، كما ذهب الفيلسوف الأمريكى المعاصر (رالف بارتن بيرى) أن التركيز على المنهج فى العلم ينبغى أن لا يعتبر وضعاً للمنهج بدلاً عن القصد والموضوع، فالمنهج العلمى ليس نشاطاً يمارس لذاته، ويمتدح مديحاً يتناسب مع ازدياد نموه ذكاءاً وتنظيماً، فهو إذا لم يؤد إلى معرفة بشيئ لا يعدو أن يكون مجرد رياضة فكرية(٨). ومعنى

ذلك فى قضيتنا هذه أن الذى يقنع المعارض ويجذب المحايد من الاقتصاديين هو ما يقدم لهم من مقولات وتحليلات ودراسات علمية جـادة لموضوعـات الاقتصاد المختلفة فى إطار التوجيه الإسلامى، لا أن نظل واقفين عند مقولـة أن لدينا اقتصاداً إسلامياً لا يقل كفاءة عن الاقتصاد العلمانى السائد(*). كذلـك نحب أن نشير إلى أننا لن نتعرض هنا لدراسة مفـهوم المنـهج وقواعـده وعلاقته بالموضوع وغير ذلك من المسائل ذات الصبغة النظرية أو الفلسفية، فهذه لها رجالها، ثم إن تناولها لا يمثل -حسب ما نعتقد- أهمية ذات بال فـى تحقيق مقصود البحث.

(*) يسعد الباحث أن يقدم الشكر للزميلين الفاضلين الدكتور رفعت العوضى والدكتور يوسف إبراهيم على ما أبدياه من ملاحظات قيمية كان لها اعتبارها عند الصياغة الأخيرة لهذا البحث. كذلك يقدم شكره لمن قام بتحكيم هذا البحث، داعياً المولى عز وجل للجميع التوفيق والسداد.

المطلب الأول

المصطلح والمفهوم

يمكن القول إن عدم وجود تحديد دقيق لمفهوم مصطلح "الاقتصاد الإسلامى" وللمقصود به قد أسهم فى الموقف السلبى والمعارض لدى بعض اقتصاديين[٩]، كما أسهم فى تقييد سرعة الإنجاز لدى المؤيدين له، مع أن ذلك ليس من إنفرادات الاقتصاد الإسلامى، قد عايش الاقتصاد العلمانى لفترة طويلة من الزمن هذه الحالة، ليس فقط من حيث المفهوم، بل أيضاً من حيث المصطلح. وهذا أمر يعرفه جيداً الاقتصاديون. وبداية تجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من المشتغلين بالاقتصاد الإسلامى تتوفر لديهم رؤية واضحة لمفهوم الاقتصاد الإسلامى وموضوعه، ومع ذلك فالأمر قد يكون فى حاجة إلى مزيد من التحديد، باعتبار أن ذلك يمثل نقطة البدء الصحيحة فى أية دراسة. ومن الواضح أننا هنا أما العديد من التساؤلات، منها ما يرجع إلى المقصود بكلمة "اقتصاد" هنا، فهل تعنى علماً؟ أم تعنى فكراً؟ أم تعنى نظاماً؟ أم تعنى واقعاً مادياً لما يعرف بالعالم الإسلامى؟ وبعبارة أخرى هل المقصود المبادئ والقواعد والسياسات الاقتصادية المستنبطة من الكتاب والسنة؟ أم المقصود ما دونه علماء المسلمين من آراء وأفكار ومقولات اقتصادية؟ أم هو ما أقامه المسلمون من مؤسسات اقتصادية عبر التاريخ مثل الدواوين وبيت المال ودار السكة ..الخ؟ أم هو كل ذلك أو بعضه؟. ومنها ما يرجع إلى المقصود بكلمة "إسلامى" وإلام ينصرف هذا الوصف، فهل ينصرف إلى المنهج المتبع فى البحث والدراسة؟ أم ينصرف إلى موضوعات البحث ومسائله؟ وماذا عن دور الجهد البشرى فى هذا الموضوع؟

فى القاموس الاقتصادى نجد العديد من المصطلحات، والتى منها علم الاقتصاد، والفكر الاقتصادى، والنظام الاقتصادى. وبرغم تمايز حقائق هذه المصطلحات فإنها ذات وشائج قوية، فالفكر الاقتصادى إذا ما وصل لدرجة معينة من الحبكة والصقل يصبح تفكيراً علمياً محققاً بذلك أهم مقومات ومتطلبات ما يعرف بالعلم، وإذا كان العلم عملاً فكرياً فإن النظام كيان واقعى عملى يعيشه الناس فى حياتهم المحسوسة وغير المحسوسة. ولسنا هنا فى حاجة إلى التذكير بمفاهيم هذه المصطلحات، فهى معروفة لدي جميع المشتغلين بالاقتصاد على تفاوت مستوياتهم.

وتحديداً لمقصود الداعين إلى الاقتصاد الإسلامى من العلماء والمفكرين نقول إن المقصود هو إقامة علم للاقتصاد ، على غرار ما هو معروف اليوم بعلم الاقتصاد. هذه المسألة ينبغى أن تكون واضحة تماماً لدى الجميع من المؤيدين ومن المعارضين، فالمقصود بالاقتصاد الإسلامى هو علم اقتصاد إسلامى أو هو علم إسلامى للاقتصاد، تكون له من الخصائص والمقومات ما لأى علم معروف اليوم. ونترك تحديد موضوع هذا العلم لفقرات تالية فى البحث، لكن الذى نحب ألا نتركه هنا دون تحديد هو ما نؤمن به من أن علم الاقتصاد الإسلامى يضم بين دفتيه كل الفروع المعروفة لعلم الاقتصاد القائم. ولا سيما ما يتعلق منها بفرع النظام الاقتصادى وفرع الفكر الاقتصادى إضافة إلى فرع التحليل الاقتصادى أو ما يطلق عليه لدى البعض النظرية الاقتصادية. ومعنى ذلك أنه يحتوى على أبعاد مذهبية وأبعاد نظرية تحليلية وأبعاد تاريخية وغيرها .. فإذا ما جئنا إلى هذه الكلمة "الإسلامى" فإن البعض عندما يسمعها يعتقد أننا أمام موضوع إلهى محض لا دخل فيه للبشر، أى اننا

أمام مجموعة من الأوامر والنواهى الإلهية فى المجال الاقتصادى مدونة فـى شكل آيات وأحاديث أو فى شكل أحكام شرعية. ونؤكد هنا أن هـــذا الفـــهم للاقتصاد الإسلامى من حيث كونه علماً غير صحيح على الإطلاق، بـــل إن عملاً مثل ذلك لايدخل أصلاً فى نطاق علم الاقتصاد الإسلامى. ومن المـــهم أن يكون واضحاً لدى الجميع من مؤيدين ومعـــارضين أن علـــم الاقتصـــاد الإسلامى هو صنعة بشرية محضة فى كل جوانبها وأبعادها، من حيث الشكل والهيكل والتبويب والتفريع، ومن حيث المضمـــون والتحليـــل والمقـــولات. ومعنى هذا أن الجهد البشري فى إنتاج وصناعة وتكويـــن علـــم الاقتصـــاد الإسلامى من هذه الحيثيات المختلفة لا يقل عن الجهد البشرى فى صناعـــة علم الاقتصاد العلمانى المعاصر. وإذا كان ذلك كذلك فيثور تساؤل له أهميته وهو: إذن ما هي الحكمة وما هـــو المغـــزى مـــن وجـــود هـــذا الوصـــف "الإسلامي"؟. إن كل بحث علمى له مرجعيته ومصادر معرفته، ومرجعيتـــة الباحث فى الاقتصاد الإسلامى هو الإسلام، سواء بطريق مباشر أو بطريـــق غير مباشر، بمعني أنه فى بعض جوانب الدراسة الاقتصادية الإسلامية مثـــل جانب النظام الاقتصادى تكون المرجعية المباشرة هى ما فى الإســـلام مـــن أحكام وتوجيهات، حيث إن الباحث فى هذا الجانب لا ينشئ شيئاً من عنـــده، وإنما هو يرجع إلى النصوص الشرعية وما تولده من أحكام فيستخلص منـــها قواعد ومقومات النظام الاقتصادى الإسلامى، مثـــل الملكيـــة الاســـتخلافية والملكية المزدوجة والحرية الاقتصاديـــة المضبوطـــة والإدارة المشـــتركة للاقتصاد بين الدولة والقطاع الخاص..الخ وليس له فى ذلك أن يقول بشـــيئ دون الاستناد والاعتماد على التعاليم الشرعية. وفى بعض جوانب الدراســـة

مثل التحليل الإقتصادى وما يقوم عليه من تحليلات ووضع بعض النظريــات والتوصل إلى بعض القوانين تكون المرجعية الإسلامية غير مباشرة، متمثلــة فى حض الإسلام على هذا اللون من المعرفــة، وتقديــم بعــض الضوابــط والتوجيهات حياله، لكن المرجعية المباشرة فى مثل ذلك هى العقل والحس.

وينبغى ألا يفهم تعبير "مرجعية غير مباشرة" على أنه يعنى قلة الأهمية وضآلة الدور، وإنما كل ما يعنيه هو أن الدور الإسلامى هنا هو دور متجذر عميق الغور وليس هو الدور المباشر القريب، ففــى الجــانب التحليلــى، أو بعبارة أخرى فى جانب الكشف عن القوانين وصياغة النظريات فإن علينا أن نعرف أولاً الدوافع والغايات وراء هذا الواقع، وهنا نجدنا فى حاجـــة إلـــى الهدى الإسلامى، كذلك علينا عند وضع ما نراه من فروض أن نعـــى جيـــداً الهدى الإسلامى فى هذا المجال حتى لا تأتى فروضنا بعيدة أو مخالفة لمـــا قال به الإسلام. وهكذا نجدنا حتى فى هذا الموطن النظرى أو التحليلى غــير بعيدين عن الهدى الإسلامى، وإن كان القائم بذلك هو العقل والحواس.

ولعل ذلك يفسر لنا ما جرى العمل عليه من تقسيم العلوم الإسلامية إلى علوم نقلية وعلوم عقلية، الأولى مادتها ما حصلنا عيه من الوحى، والثانية ما حصلنا عليها من النظر العقلى من جهة ومن إعمال حواســـنا فـــى الواقـــع المحيط بنا من ناحية أخرى[١٠]. وبهذا نصل إلى أن علم الاقتصاد الإســـلامى هو علم نقلى عقلى معاً. وهو فى كل حال علم إسلامى، لأن الإسلام أمر بـــه

لتوقف مصالح المسلمين عليه، وكل ما كان كذلك من العلوم فوجوده في المجتمع فريضة شرعية يأثم المجتمع كله بتفريطه فيها(٠).

ونكتفى هنا بهذا القدر من التوضيح للمقصود بـ "الاقتصاد الإسلامى" وفى فقرات قادمة نضيف إلى هذا القدر جوانب أخرى. وربما يطرح هنا تساؤل مضمونه: هل من الضرورى التصريح بهذا الوصف "الإسلامى" لعلم الاقتصاد الذى يشيد طبقاً للهدى الإسلامى؟ وأما كان يكفى مصطلح علم الاقتصاد، أو الاقتصاد اعتماداً على أن منهجية البحث إسلامية وكذلك الوعاء المعرفى؟ والجواب عن ذلك إننا لو سرنا على هذا النحو لكان أهون وأيسر، ولزالت بعض العقبات التى تقف حيال انطلاقة المعرفة فى هذا العلم(*). ومع ذلك فللتصريح بهذا الوصف فائدة عملية لها أهميتها، فالمعروف أن هناك فى عالمنا المعاصر علماً للاقتصاد وهو علم غربى فى منهجيته ومعالجاته ومعظم مقولاته، فإذا ما قلنا علم الاقتصاد دون تقييد ربما اختلط هذا بذاك. ومعنى ذلك أنها عملية إعلان عن منهجية ورؤية إسلامية فى تناول المسائل الاقتصادية. وبالتدريج وإلى ان يتعود الناس على ذلك فلن تبقى حاجة للتصريح بهذا الوصف، كما هو الحال فى بقية العلوم الإسلامية، والتى تذكر مجردة من هذا الوصف مثل الفقه والتوحيد .. الخ، وكما هو الحال لدى الباحث الاقتصادى الغربى الذى لايعنون مؤلفه بالاقتصاد الرأسمالى، مع أن كل تحليلاته ومنطلقاته لاتخرج عن إطار وفلسفة

(*) سوف نشرح هذه المسألة فى فقرة قادمة.

(*) سوف نرى فى مناقشتنا للموقف المعارض للاقتصاد الإسلامى فى فقرة قادمة كيف أن هذا الوصف كان له سهم وافر فى هذا الموقف.

الرأسمالية. ومن المفيد هنا إن لم يكن المهم الإشارة إلى ما يوصف به الاقتصاد القائم كتمييز له عن الاقتصاد الإسلامى، وهناك أكثر من صفة تستخدم بدرجات متفاوتة من الشيوع بين المشتغلين بالاقتصاد الإسلامى أو ما يسمون بالاقتصاديين الإسلاميين -وينبغى أن يكون التمييز واضحاً بين "الاقتصادى الإسلامى" والاقتصادى المسلم" حيث ينصرف المصطلح الأول إلى الجانب العلمى والمنهجى فى معالجة القضايا الاقتصادية، بينما المصطلح الثانى لا يعنى أكثر من كون الباحث مسلماً، بغض النظر عن منهجيته فى بحثه الاقتصادى.

نعود إلى مسألتنا، فنقول لقد شاع بين الاقتصاديين الإسلاميين مصطلح "الاقتصاد الوضعى" واستخدم بدرجة شيوع أقل مصطلح "الاقتصاد العلمانى" وبدرجة أقل مصطلح "الاقتصاد التقليدى" وأقل من ذلك "الاقتصاد المعاصر" وبالتأكيد فإن أى مصطلح من هذه لا يخل ولم يخلو من ملاحظات، بل واعتراضات، حيث لكل منها دلالاته ومضامينه، والتى قد لا تتمشى مع المقصود. وعموماً فهذا مجرد اصطلاح، ومواضعة بين أهل القضية، ولا مشاحة فى الاصطلاح طالما لم يؤد إلى لبس وغموض يخل بمبادئ البحث العلمى. ولا أظن أن الاستطراد فى تناول كل مصطلح من هذه المصطلحات وتوضيح ما له وما عليه أمر مطلوب هنا. والمهم أن يكون واضحاً تماماً لدى القارئ عندما يرد عليه أحد هذه المصطلحات فى معرض الحديث عن الاقتصاد الإسلامى أن المقصود به الاقتصاد الآخر، والذى لا يصنف على أنه علم إسلامى للاقتصاد. والقضية فى هذه الأوصاف سواء الإسلامية أو الوضعية.. الخ هى قضية علمية منهجية وليست لها أية مضامين أو دلالات أخرى.

المطلب الثانى

هل من حاجة إلى الاقتصاد الإسلامى؟

يرى بعض الاقتصاديين أنه ليست هناك حاجة إلى وجود علم للاقتصاد الإسلامى، بل إن الأمر ليصل إلى القول بعدم إمكانية ذلك. وفى هذا المطلب نبين وجه الحاجة، وفى المطلب القادم نبين وجه الإمكانية. إن وجوه الحاجة إلى وجود هذا العلم متعددة، منها ما يرجع إلى اعتبارات دينية، ومنها ما يرجع إلى اعتبارات علمية، ومنها ما يرجع إلى اعتبارات عملية واقعية.

الفرع الأول

الاعتبارات الدينية

قد يستغرب البعض القول بأن وجود علم للاقتصاد طبقاً للهدى الإسلامى هو فرض شرعى شأنه شأن بقية الفرائض الشرعية. لكن المطلع على الإسلام وعلى الفكر الإسلامى وخاصة منه الفقه الإسلامى ذلك العلم المختص بدراسة الأحكام الشرعية العملية يرى ذلك أمراً مقرراً معروفاً. لقد قسم الفقهاء الفروض الشرعية إلى نوعين: فروض أعيان وفروض كفاية. والمقصود بفروض الأعيان تلك الفروض الواقعة على عاتق كل فرد بعينه، مثل الصلاة والصوم والحج ..الخ، والمقصود بفروض الكفاية هى تلك الأمور المتعين وجودها على مستوى الجماعة بغير تعيين فرد بذاته للقيام بها. بعبارة أخرى هى فروض على الجماعة والمجتمع، كما أن الأخرى فروض على الأفراد، وإذا كان الحكم فى الأول موجه إلى كل فرد بذاته فهو فى الثانية موجه إلى الجماعة كجماعة، أو إلى المجتمع كمجتمع، بحيث إذا لم تتوفر فيها أثمت الجماعة بأكملها.

ومن الأمثلة البارزة لفروض الكفاية كل مهنة أو صنعة لا يستغنى عنها المجتمع، مثل الزراعة والتجارة والصناعة وما يتفرع عنـــها مـــن أنـــواع وفروع، وكذلك كل علم يحتاجه المجتمع لصلاح الدين ولصلاح الدنيا، مثـــل علوم الدين والطب والحساب ..الخ. وتأصيلاً للمسألة نذكر طرفاً من أقـــوال العلماء فى ذلك.

يقول الغزالى: "أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يستغنى عنه فى قـــوام أمور الدنيا، كالطب إذ هو ضرورى فى حاجة بقاء الأبدان، وكالحساب فإنـــه ضرورى فى المعاملات. وهذه هى العلوم التى لو خلا بلد عمن يقـــوم بـــها حرج أهل البلد.."(١١). ويقول ابن عابدين: "وأما فرض الكفاية من العلم فـــهو كل علم لا يستغنى عنه فى قوام أمور الدنيا كالطب والحساب واللغة وأصول الصناعات كالفلاحة والحياكة والسياسة.."(١٢).

ويشدد الغزالى على ضرورة توفر العلوم بقدر توفر الحرف والعمـــال، حيث لكل عمل جيد علم بأسراره. "ويجب على التاجر تعلم النقد لا ليستقصى لنفسه ولكن لئلا يسلم إلى مسلم زيفاً وهو لا يدرى، فيكون آثماً بتقصيره فـــى تعلم ذلك العلم، فلكل عمل علم به يتم نصح المسلمين، فيجب تحصيله"(١٣) بل إنه ليصل إلى الذروة فى الاهتمام بوجود العلوم المطلوبة فـــى المجتمعـــات الإسلامية على أعلى مستوى فيقول: " لو كان عند غير المســـلمين علـــم أو اختراع ليس عند المسلمين أحسن منـــه وأفضـــل فـــإن المســـلمين آثمـــون ومحاسبون على تقصيرهم" (١٤).

إن العلماء لم يقولوا بذلك من فراغ وإنما اســـتناداً إلـــى العديـــد مـــن النصوص الشرعية التى تحتم توفر العلوم والمعارف من جهـــة، وانطلاقـــاً

من كون الإسلام عقيدة وشريعة ونظاماً يغطى كل جوانب الحياة والعلاقات بهديه وتوجيهاته. ونحن مطالبون، كى نكون مسلمين حقاً بثلاثة أمور: أولاً أن نؤمن بوجود هدى إسلامى فى المجال الاقتصادى، وثانياً أن نشتق من ذلك الإيمان معرفة علمية سليمة، وثالثاً أن نطبق ما توصلنا إليه من علم فى حياتنا. قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾(١٥) ومعنى ذلك أنه لا مناص من استنفار جماعة من المسلمين ليتفقهوا فى الدين من الناحية الاقتصادية ثم يحيلوا ذلك إلى عمل تعيشه الجماعة كلها.

وفى الإسلام العديد من الأوامر والنواهى والتوجيهات الاقتصادية فى مختلف المجالات، ففى مجال العمارة والتنمية يقول تعالى: **﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾** (١٦) أى أمركم بعمارتها بكل أساليب وجوانب العمارة(١٧).

وتحقيق ذلك يتوقف على انتهاج سياسات إنمائية صحيحة، وهو رهين نظريات اقتصادية سليمة. ويقول تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾ (١٨) فى الآية الكريمة نجد التوجيه بعدم ترك الأموال فى أيدى السفهاء، كما نجد الحكم بكون المال قوام وعصب الحياة. ومعنى ذلك التعرف على السفه وحدوده وأبعاده ووضع سياسات اقتصادية تحول دون تدمير الأموال وضياعها من خلال قيام السفهاء عليها. وبالتالى فنحن أمام ضرورة المعرفة العلمية الاقتصادية فى مجال النظريات وفى مجال السياسات. ويقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ

ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [19]. الآية الكريمة تتحدث عن الإنفاق، من حيث الكم والمقدار، وتصف سلوك المتقين، وتبين كيف أن قوام الحياة وازدهارها فى الابتعاد عن الإسراف والتقتير. وإذن فنحن أمام ضرورة قيام دراسة علمية جادة لمفهوم وأبعاد الإسراف، وكذلك التقتير، وبيان كيف يؤدى كل منهما إلى اختلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ثم تحديد السياسات التى تحول بين المجتمع وبين الوقوع فى هذين السلوكيين المنحرفين. ثم دراسة المجتمع القائم فعلاً للتعرف على موقع سلوكه الفعلى فى ضوء هذا التوجيه، وتحديد درجة الموافقة والمخالفة، وكيفية تعديل الواقع كى يتواءم والوضع المثالى المنشود، والمطلوب الامتثال به من الإسلام.

كذلك فقد بين لنا القرآن الكريم أن هناك سنناً إلهية فى المجال الاقتصادى، وقدم لنا أمثلة منها، والمطلوب منا إعمال عقولنا وحواسنا للتعرف العلمى على هذه السنن ودراستها دراسة علمية بهدف الاستفادة منها فى حياتنا من خلال جعل سلوكنا يتواءم معها[20]. وهكذا فنحن مطالبون إسلامياً بالمعرفة العلمية الاقتصادية فى فروعها المختلفة، ولا يكفى فى ذلك أن نجلس لنتعرف وندرس ما صنعه الآخرون من معارف وما أنتجوه من علوم.

إننا بذلك نكون مقلدين ولا نكون علماء، وبالتالى فلا يقبل ما يقال: نحن نقوم بما يطلبه منا الإسلام من خلال دراسة علم الاقتصاد القائم. وخاصة أن هذا العلم القائم وإن قدم جوانب معرفية جيدة فإنه لا يستطيع تقديم كل ما هو مطلوب، ومعنى ذلك أننا لم نمتثل لما تتضمنه وتشير إليه النصوص القرآنية.

الفرع الثانى

الاعتبارات العلمية والعملية

انتهينا فى الفرع السابق إلى أن إيجاد علم للاقتصاد من المنظور الإسلامى فرض دينى على المجتمع المسلم. وقلنا إن العلم القائم حالياً للاقتصاد لا يشبع الحاجة لذلك. وفى هذا الفرع نوضح هذه المقولة. فهل صحيح أن علم الاقتصاد القائم لا يفى بالغرض؟ إن الإجابة عن ذلك عليها أن تتعامل مع بعدين: الأول الاقتصاد المعاصر من حيث كونه علماً له مضمونه وله مقولاته وله مرجعياته، والثانى الاقتصاد المعاصر من حيث كفاءته العملية ومقدرته على مواجهة المشكلات الاقتصادية المعاصرة.

١- من المعروف أن الاقتصاد المعاصر نشأ وترعرع فى ظل النظام الرأسمالى، وتشكلت قوانينه فى ظل ثقافته وقيمه ومرئياته للإنسان وللكون. ومن ثم كانت -ومازالت- مهمته وصف وتفسير سلوك الناس الاقتصادى داخل هذا النظام، وكذلك البرهنة على صلاحية ما ذهب إليه النظام من مواقف ومرئيات، وقد عبر عن ذلك الاقتصاديان الغربيان الشهيران سُتونير وهيج بقولهما "تعطى النظرية الاقتصادية تفسيراً مبسطاً للطريقة التى يعمل بها نظام اقتصادى معين، وللمميزات الهامة لدى هذا النظام"[٢١]. وقد أفصح عن هذه الحقيقة بوضوح أكبر وتفصيل أكثر الدكتور رفعت المحجوب إذ يقول: "ويمكن أن نرجع اختيار المدرسة التقليدية لنموذج دراستها إلى الواقع الذى نشأت فيه. فاختيار هذا النموذج يجد ما يبرره فى عصر الثورة الصناعية وفى سيطرة تعاليم

المذهب الحر. فقد غيرت الثورة عقلية العصر، وضخمت في الأذهان فرصة الربح، ورسَّخت الفلسفة النفعية. ومهد كل ذلك للنظرية التقليدية أن تقصر دراستها على الجانب المنفعي للإنسان، لأنه الجانب الذى ميز فلسفة العصر، وبالإضافة إلى ذلك فإن الثورة الصناعية وما جرته من فلسفة أكدت في الإنسان العقلية المنفعية أكدت فيه أيضاً العقلية الحسابية. ومهد ذلك للمدرسة التقليدية أن تجعل من الإنسان الاقتصادى، بالإضافة إلى كونه إنساناً منفعياً إنساناً متعقلاً يوازن بدقة فائقة بين الألم واللذة ويطبق قانون أقل مجهود. ومن ناحية ثالثة فقد مهد انتشار تعاليم المذهب الحر واتساع الأخذ به للأخذ بفرض الإنسان الحر، ونظراً لأن التدخل كان محصوراً وقت نشأة المدرسة التقليدية في حدود ضيقة فإن هذه المدرسة قد اتخذت نموذجها من مثالها الذى يتمثل في الحرية الاقتصادية، ومع ذلك فإن فرض الإنسان الحر يجد تبريره في الواقع الذى عاصر نشأة النظرية التقليدية"[٢٢]. هذا اعتراف بالغ الصراحة في تمحور النظرية الاقتصادية حول النظام الذى نشأت وترعرعت في ظله. والمعروف أن خصائص ومقومات النظام الرأسمالي وكذلك فلسفته ومرجعيته تغاير إلى حد كبير خصائص ومقومات ومرجعية ومذهبية النظام الاقتصادى الإسلامى، وبالتسليم بذلك لا يسعنا إلا التسليم بضرورة وجود علم للاقتصاد يتولى مهمة وصف وتفسير السلك الاقتصادى للأفراد والجماعات والمؤسسات التى تعمل داخل إطار هذا النظام، حيث

إن علم الاقتصاد العلمانى لا يتمكن من القيام بذلك وليس ذلك من أصول مهامه. وقد عبر عن هذه الحقيقة، وإن كان فى مناسبة أخرى، ماركس بقوله "إن كل نظام اقتصادى تسود فيه مجموعة من القوانين والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية تكون قصراً عليه، وإذا كان ذلك صحيحاً فى نظام اقتصاد العبيد، ونظام الاقتصاد الإقطاعى والنظام الرأسمالى فإن النظام الاشتراكى يأخذ نفس الاتجاه، بمعنى خضوعه لقواعد وقوانين تختلف عن مثيلاتها فى النظام الرأسمالى"(٢٣). ونحن هنا لم نشذ عن المألوف فى قولنا بأن ثقافتنا مختلفة، ومن ثم فقوانينا مختلفة، وبالتالى فنحن فى حاجة إلى معرفة علمية توصلنا إلى هذه القوانين. إن علم الاقتصاد هو بحسب تعريفه علم يبحث فى السلوك الاقتصادى للإنسان. وبالطبع فإن الإنسان الذى خضع سلوكه للبحث والدراسة هو الإنسان الغربى، بما يحمله من ثقافة وما يحيطه من قيم ومعتقدات. وقد سلم ثقات العلماء من غربيين وغيرهم بأن السلوك البشرى محكوم بالعديد من العوامل والمحددات المختلفة من مكان لمكان ومن زمان لزمان، وفى ذلك يقول الاقتصادى المريكى الشهير فبلن: "إن السلوك الإنسانى هو وليد الصرح الاجتماعى والقيم التى تحكمه"(٢٤). والمعروف لدى علماء الاجتماع، كما يعبر آرون "أن التصورات الدينية هى بالفعل إحدى محددات السلوك الاقتصادى"(٢٥). ومعنى ذلك أن إحدى محددات سلوك المسلم الاقتصادى هى، على الأقل، عقيدته وقيمه وثقافته وما يحكمه من

تشريعات إسلامية، وهى بغير جدال مخالفة تماماً لما عليه الإنسان الغربى. فالمسلم يعتقد بالإله الخالق الرازق الحكيم المدبر، ويعتقد بالآخرة، وبالحساب والثواب والعقاب عن كل ما قدمه فى حياته الدنيا من أعمال وأقوال وتصرفات، وكذلك هو يؤمن بأنه مستخلف فى الأرض من قبل الله تعالى لإعمارها، وأنه مسئول عن ذلك وعن كل جوانب علاقته بالكون بما فيه من أموال وموارد. كل ذلك ينتج لا محالة منطلقات ومسلمات تقوم عليها العلوم المختلفة، كما يرتب وجود العديد من القيم كمحددات لتفسير السلوك الاقتصادى لدى المسلم. والسؤال المطروح هو: هل نظام الحياة فى الغرب، الذى هو موطن نشأة وترعرع علم الاقتصاد القائم، يضع لذلك كله أدنى اعتبار فى منظومة قيمة وثقافته؟. وربما يتشكك البعض فى مدى تأثير هذا الإيمان فى السلوك الاقتصادى، وأسوق هنا بعض الأمثلة الداحضة لهذا الشك، عندما قدمت قافلة محملة بالسلع إلى المدينة من الشام تعدادها ألف بعير لسيدنا عثمان أقبل عليه التجار للشراء، وكلما عرضوا سعراً رفض، وظلوا يرفعون فى الأسعار وهو يرفض، وأخيراً قال لهم هناك من عرض ثمناً يجاوز ١٠٠٠% من ثمن الشراء فأثار ذلك دهشتهم. فأزالها عثمان بقوله: إن الذى عرض علَّى ذلك هو الله تعالى، الذى قال إن الحسنة بعشرة أمثالها. وقام بتوزيع السلع تبرعاً على المحتاجين فى المدينة[٢٦]. كيف يفسر الاقتصاد العلمانى هذا السلوك؟ كذلك فإن المسلم يقبل على العمل الاقتصادى مهما تواضع العائد ولا

يجرى مقارنات بين العمل والفراغ كما يحدث عادة لدى الإنسان الغربى، وذلك لأنه يرى العمل عبادة فيها مرضاة الله، كما أنه يرى فيه غناءاً من مد اليد للغير، مهما كان هذا الغير، فاليد العليا خير من اليد السفلى. وتصديقاً لذلك وجدنا أحد شيوخ الصحابة الطاعنين فى السن وهو أبو الدرداء رضى الله عنه يمارس غراسة شجر بعض الفواكه التى لا تثمر إلا بعد سنين طويلة. وعندما سئل فى ذلك قال: "ما علىَّ أن يكون لى أجرها ويأكل منها غيرى"(٢٧). ما تفسير هذا السلوك علمانياً؟. والمسلم لا يدخر للحصول على سعر الفائدة مهما كان ارتفاعه طالما آمن بأنه محرم شرعاً. والمسلم يجدُّ فى السعى وطلب الرزق وممارسة النشاط الاقتصادى تنفيذاً لأوامر الله أولاً وليعف نفسه ومن يعوله وليساعد المحتاجين ثانياً، لا جرياً وراء التراكم المالى لذات التراكم ولا تحقيقاً للاستهلاك المظهرى والترفى. وفى ذلك يقول ﷺ رداًّ على بعض الصحابة عندما وجدوا شاباً قوياً خرج مبكراً لممارسة نشاطه الاقتصادى فقالوا: ويح هذا لو كان جلده وقوته فى سبيل الله. فقال ﷺ: "**لو كان خرج يسعى ليعف نفسه فهو فى سبيل الله ولو كان خرج يسعى على أبوين كبيرين يكفيهما فهو فى سبيل الله**" .
وهناك حادثة أخرى تثبت بوضوح إلى أى مدى تختلف البيئة الإسلامية عن بقية البيئات ومن ثم تختلف القوانين المفسرة لها عن القوانين المفسرة لغيرها. فلقد جاء جماعة من الفقراء يشكون إلى الرسولﷺ شكوى عجيبة كل العجب وغريبة كل الغرابة على أفئدة

وأذهان من يعيش فى البيئات الاجتماعيـــة المعـــاصرة، إنـــهم لا يشكون سوء أحوالهم المادية، ولا يشـــكون ظلـــم الأغنيـــاء لـــهم وإهدارهم لحقوقهم المشروعة فى ثرواتهم، كما هو المعتـــاد فـــى عالمنا المعاصر، وإنما يشكون إلى الرسولﷺ كيف ان الأغنيـــاء سبقوهم بالأجر الجزيل عند الله تعالى، فهما معاً متســـاويان فـــى الفرائض والتكاليف ثم زاد الأغنياء عليهم بإنفـــاق أموالـــهم فـــى النواحى الاجتماعية فنالوا أجراً من الله على ذلك هم لم يتمكنوا من تحقيقه(٢٩). هل هذه البيئة هى البيئة التى أنبتت الإنسان الاقتصادى صاحب المنفعة الذاتية المحضة والتى على أساسها أقيمت معظـــم فرضيات ونظريات علم الاقتصـــاد المعـــاصر؟. ولذلـــك يقـــول صاحـــب "اقتصادنا" بحق: "وهكذا ندرك الدور الإيجابى الفعـــال للإسلام فى تغيير مجرى الحياة الاقتصاديـــة وقوانينـــها، تغيـــير الإنسان نفسه وخلق شروط روحية وفكرية جديـــدة لـــه. وكذلـــك نعرف مدى الخطأ فى إخضاع مجتمع يتمتـــع بـــهذه الخصـــائص والمقومات لنفس القوانين التى يخضع لها مجتمع رأسمالى" (٣٠). ثم إن لدينا نصوصاً إسلامية قرآنية ونبوية تتعـــامل مـــع الجوانـــب الاقتصادية، وهى تمثل أعلى درجة من الصدق، ومن ثـــم فمـــن الأهمية بمكان الاستعانة بها والاحتكام إليها عند قيامنـــا بوضـــع النظريات والقوانين الاقتصادية، للتأكد من صحة وسلامة الفروض التى تقوم عليها هذه النظريات، وفى ذلك تصويـــب كبـــير لعلـــم الاقتصاد وما يتولد عنه من قوانين ومقولات. إن علـــم الاقتصـــاد

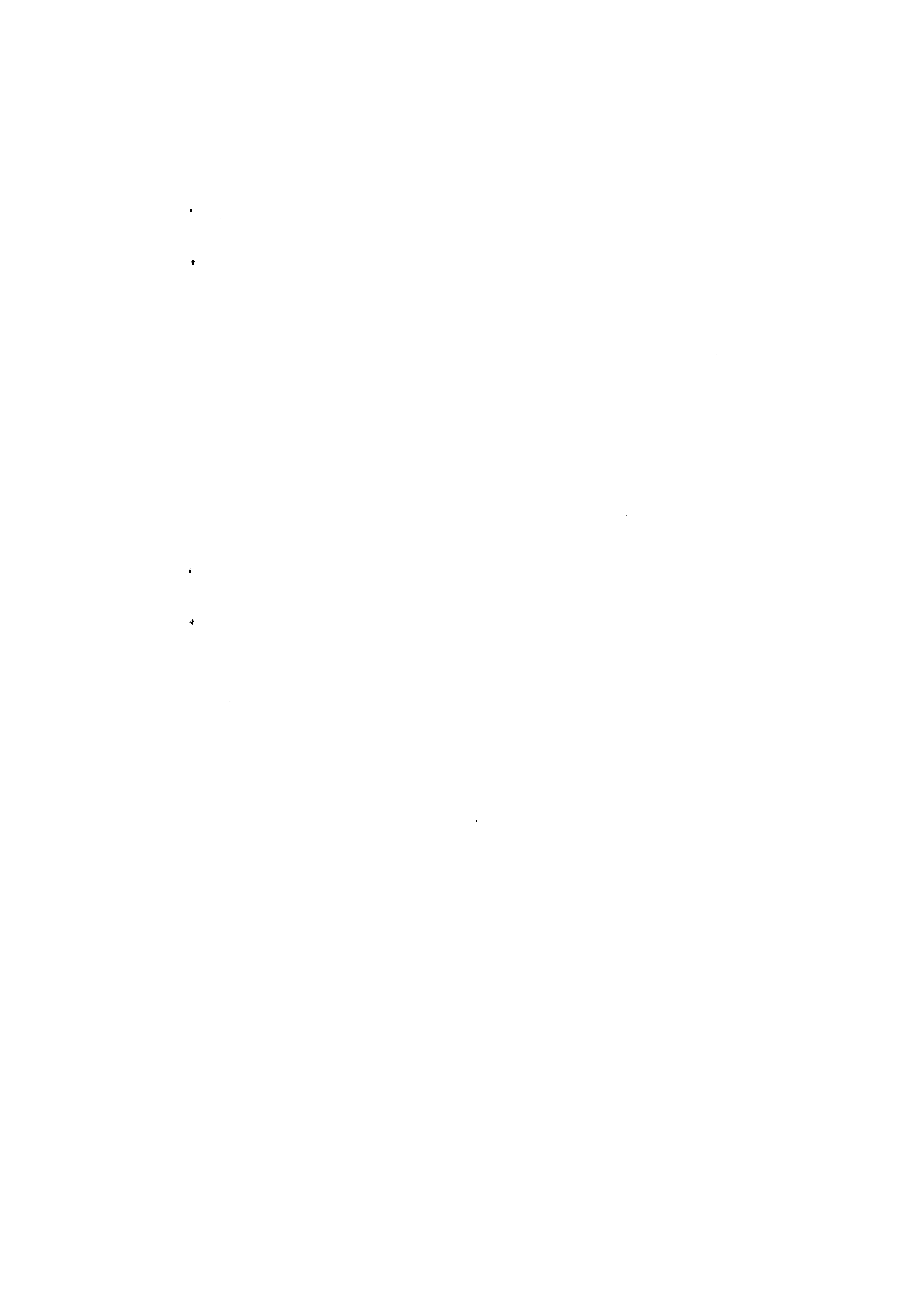
المعاصر إذ يصر على الفصل الحاد بين السلوك كظاهرة خارجية محسوسة وبين دوافعه وغايته فإنه بذلك يتنكب الطريق العلمي السليم، لأن سلوك الإنسان هو سلوك إرادى وغائى، له دوافعه وأهدافه وغاياته، ومن ثم فلا يمكن الفصل بينهما. ومن الإشارات السابقة يتبين لنا أن الدوافع والأهداف والغايات للتصرفات الاقتصادية متفاوتة ومتغايرة، وليست متجانسة ومتحدة، حتى يمكن إخضاعها كلها لقانون واحد. هذه مجرد أمثلة تكشف لنا عن بعض السلوكات الاقتصادية للإنسان المسلم، والتى أثرت فيها بقوة عقيدته، وهى غريبة تماما عما هو مفهوم فى المجتمعات الغربية، موطن ومنشأ علم الاقتصاد المعاصر. ولذلك فهو يعجز عن تقديم تفسير علمى لهذه الظواهر الاقتصادية.

٢-وفوق كل ما تقدم، بل وبغض النظر عن كل ما تقدم، ومن منطلق عملى نفعى محض نطرح هذا التساؤل: أليس علم الاقتصاد فى حاجة ماسة إلى هزة عنيفة ومراجعات جادة جذرية لمقولاته فى العديد من الفروع حتى يحقق لنفسه قدراً أعلى من الكفاءة الاقتصادية المنشودة على مستوى الإنتاج وعلى مستوى التوزيع؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، طبقاً لما يؤمن به العديد من علماء العصر من اقتصاديين وغيرهم -كما سنرى- فما الذى يتولد عن تلك المراجعات القوية الشاملة، وهل هناك ما يمنع من أن يصل التعديل إلى المدى الذى نجدنا فيه أمام علم جديد للاقتصاد مغاير لما هو قائم الآن؟ وإذا ما كان هذا مطلباً عالمياً بما فى ذلك

قطاعات عديدة فى العالم الغربى فلم نقف نحن المسلمين مكاننا ننتظر ما سيحدث وما سينتج ويصنع، ثم ننهض عند ذلك فقط لاستقدامه أو استيراده واستهلاكه؟ إننا أحرى من غيرنا بممارسة هذا العمل الجاد، بحكم ما نحن عليه من مشكلات اقتصادية قاسية ومتنوعة من تخلف لبطالة لعدم استقرار لسوء توزيع لفقر لتبعية وهامشية لغير ذلك، وبحكم ما لدينا من هدى إسلامى قيم فى المجال الاقتصادى، إذا ما تفهمناه جيداً وفقهناه ثم طبقناه فى حياتنا فإنه كفيل بإزالة، أو على الأقل تقليل حدة هذه المشكلات. وهذا ما يجعل للإسراع بالبحوث الإسلامية وتعميقها أهمية كبيرة على حد تعبير أحد الاقتصاديين المعاصرين(٣١). ولسنا هنا فى حاجة إلى التذكير بالعديد من المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة، مثل مشكلة البطالة، ومشكلة سوء التوزيع، ومشكلة الفقر المطلق، ومشكلة تدهور البيئة، ومشكلة عدم الاستقرار الاقتصادى والنقدى، وغيرها. بعبارة أخرى هناك مشكلة عدم تمكن الاقتصاد القائم من القيام الكفء بمهمته المتمثلة فى كفاءة التخصيص وعدالة التوزيع(٣٢). الأمر الذى جعل الكثير يتبرم من علم الاقتصاد، أو على حد تعبير الاقتصادى الغربى "بلوغ" (هناك أعداد متنامية من الناس الذين يَشكُّون فى أن كل شيئ على ما يرام فى البيت الذى بناه علم الاقتصاد) (٣٣). وإذا كانت الدعوة القوية إلى ممارسة المراجعة الجادة لكل متطلبات النظرية الاقتصادية القائمة تخاطب العقل والحواس وتستحثها على النظر فى تلك المعطيات من خلال

التفكير النظرى العلمى من جهة ومن خـلال الواقـع والتجـارب العملية من جهة أخرى فإن رجال الاقتصاد المسلمين مدعوون إلى النظر فى ذلك، من خلال منحى ثالث أكثر أهمية مـن المنحيين المذكوريين وهو ما قدمه الإسلام فى مصادره المتعددة من هدايات وتوجيهات اقتصادية، كفيلة إذا ما فهمت فهماً صحيحاً ثم طبقت تطبيقاً رشيداً أن تباعد بين المجتمعات والعديد من هذه المشـكلات الاقتصادية الجاثمة. وهى فى الوقت ذاته كفيلة بعلاج مـا يحـدث ويقع من هذه المشكلات علاجاً إن لم يكن ناجعاً تماماً فهو أكـثر كفاءة من غيره.

وهكذا نصل إلى أن هناك دعوة عالمية إلى المراجعة القويـة الجـادة لمعطيات علم الاقتصاد الراهن، وأن علينا من منطلق علمى وعملى ودينـى أن نلبى هذه الدعوة مشاركين فى إنجاز هذه المراجعة، مستفيدين بكـل مـا لديـنا من مصادر للعلم والمعرفة، بما فيها الوحى وما قدمه من هدايات فـى هذا المجال.



المطلب الثالث

اعتراضات وردود

عندما طرح موضوع الاقتصاد الإسلامى فى المحافل العلمية اتخذ الاقتصاديون حياله ثلاثة مواقف. قلة قليلة تعاملت مع الموضوع بإيجابية، وقلة أخرى كانت على العكس من السابقة رافضة معترضة، وكثرة غالبة التزمت الصمت ولم تحدد لها موقفاً، وكأن الأمر لا يعنيها فى شيئ. وحتى يومنا هذا ما زال الوضع على ما هو عليه تقريباً(٣٤).

وفى هذا المطلب نعرض بأكبر قدر ممكن من الأمانة أهم اعتراضات المعترضين، ثم نقوم بمناقشتها بهدوء وموضوعية، علنا نصل إلى تصفية طيبة للموقف ونجتمع على كلمة سواء.

الفرع الأول

اعتراضات

١-إن هناك علما للاقتصاد، وهو علم وضعى (Positive) محايد، ما عليه إلا أن يصف الواقع ويفسره ويتنبأ بما يكون عليه مستقبلاً. وليس له بعد ذلك من عمل فيما هو عليه الواقع من حسن أو سوء، وليس له مطمع ولا مقصد فى تعديل هذا الواقع بما يتواءم ونموذج مفضل يراد له أن يكون. وبالاختصار لا علاقة له بالمعيارية (Normative) فهو لا يخرج عن أن يكون مرصداً لما هو كائن. وبالاختصار نحن فى نطاق علم الاقتصاد أمام ظواهر ملموسة وأمام واقع، وحرصاً على الموضوعية والابتعاد عن الأحكام والتقديرات الذاتية المتعارضة فلا مفر من الابتعاد عن

الجوانب القيمية والانحصار داخل الجوانب "الوضعية" من حيث كونها تحقق المبدأ العلمى المتمثل فى "الموضوعية". والمنطق العلمى الرصين كما صرح بذلك العديد من العلماء أن الوضعية فى العلوم الاجتماعية شيئ والموضوعية فيها شيئ آخر، لا تلازم بينهما، بل قد يكونان متعارضين. وطالما إن علم الاقتصاد كذلك فهو علم عام، أو مطلق ، يصدق على كل واقع، بغض النظر عما هو عليه من ثقافة وقيم. ويدعمون قولهم هذا بأن علم الاقتصاد يتكون أساساً من مجموعة من القوانين والنظريات المحايدة مثل قانون الطلب وقانون العرض ونظرية سلوك المستهلك ونظرية سلوك المنتج وقوانين الغلة وقوانين المنفعة.. الخ. وبأنه علم عالمى لا وطن له. فكيف فى ظل ذلك كله يمكن قبول فكرة قيام علم للاقتصاد من منظور إسلامى؟!

٢-إن السلوك الاقتصادى للإنسان، والذى هو موضوع علم الاقتصاد هو سلوك واحد لا يختلف من مجتمع لمجتمع ولا من حضارة وثقافة لأخرى. ومن ثم فهو خاضع لوصف واحد، وتفسير واحد، وهذا ما يقوم به علم الاقتصاد الحالى. معنى ذلك أنهم ينفون أن يكون للمسلمين سلوك اقتصادى مغايراً لسلوك غيرهم يبرر قيام علم خاص يفسر هذا السلوك.

٣- من غير المقبول فى عرف العلماء أن يكون أى علم، بما فى ذلك علم الاقتصاد، دينياً. فالعلم شيئ والدين شيئ آخر، لكل موضوعه، ولكل مصادر المعرفة فيه. وبفرض أن للدين -أى دين- كلاماً فى

الاقتصاد فهو كلام دينى وليس كلاماً علميـــاً، حيـــث لا تخضـــع مقولاته للاختبار الواقعى، ولا تقبل التمحيص العلمى للتـــأكد مـــن صحتها، وبذلك تفقد أهم ركن لدخولها فى حوزة القضايا العلمية.

٤-اين الموجود حالياً من دراسات فى هذا الموضوع؟ إن المطـــروح منها لا ينهض ليُكّون علماً للاقتصاد. فأين هى النظريات والقوانين والسياسات؟ وأين هـــى المنهجيـــة؟ وأيـــن هـــى الموضوعـــات والمسائل؟. إن أقصى ما يمكن قبوله هو وجود فكـــر اقتصـــادى إسلامى ووجود نظام اقتصادى إسلامى.

الفرع الثانى

مناقشات وردود

١-إن القول بأن علم الاقتصاد علم وضعى لا مجال للمعيارية فيه هـو قول مجافى للحقيقة ومخالف للواقع، فكثير من الاقتصاديين يؤكـــد على عدم خلو الاقتصاد من المعيارية، لكنها فى غالبها مضمـــرة مستترة، وإن كان البعض يصرح بها فى صدر مؤلفاته الاقتصادية مشيراً إلى أن علم الاقتصاد يتفرع إلى وضعـــــى ومعيـــارى(٣٥). وعلى مدار زمـــن طويـــل دارت مناقشـــات ومســـاجلات بيـــن الاقتصاديين الغربيين حول علاقة علم الاقتصاد بـــالقيم، وكـــانت الغلبة فى صف من ذهب إلى أن للقيـــم دوراً كبـــيراً فـــى علـــم الاقتصاد(٣٦). إذن نحن أما قضية حمالة للأوجه المتنوعـــة ولســـنا أمام حقيقة مطلقة لا مجال للخلاف حولها، وبالتـــالى فـــلا مـــبرر لرفض فكرة قيام علم للاقتصاد متميز عن العلم القائم، لتأثر باحثيه

ومبحوثيه بقيم وثقافات مغايرة فى كثير من جوانبها للقيم والثقافة الغربية التى نبت وشب وازدهر فيها علم الاقتصاد المعاصر. ولأنه من جهة أخرى يمتلك معياراً موضوعياً لا خلاف حوله بين الباحثين فيه وهو ما قدمه الإسلام من هدايات فى مختلف المجالات الاقتصادية. ومسألة الوضعية والمعيارية التى أثارت بشدة اهتمام المفكرين الغربيين، تحفل بها أدبيات اجتماعية وفلسفية متعددة، والذى يعنينا هنا هو ما أشار إليه بصراحة أحد الاقتصاديين الغربيين(٣٧) من أنهم اضطروا للابتعاد عن نطاق المعيارية لعدم توفر مرجع موضوعى يحتكمون إليه ويحكمونه فى تفضيلاتهم وتوجيهاتهم، ومن ثم فإن الأمر يموج بالآراء المتعارضة المتصارعة التى يزعم كل منها أنه الأصح وأنه الأفضل والأحسن. وهذا الواقع مغاير لما عليه الباحثون الإسلاميون فى العلوم الاجتماعية، حيث هناك المعيار أو النموذج الذى يحكم كل نزاع ويلتف حوله الجميع، ويرضون حكمه فيما يذهبون إليه. وهل بابتعادهم عن هذه المنطقة وانحصارهم -كما يدعون- فى المنطقة الوضعية قد سلموا من النزاع والشقاق الذى يصل إلى حد التعارض الصارخ؟ الواقع المعهود فى مختلف العلوم الاجتماعية بما فيها علم الاقتصاد يشهد بعكس ذلك تماماً، فنحن أمام العديد من المواقف المتعارضة المتصارعة حيال الظاهرة الواحدة. وكمثال على ذلك ما نشاهده فى تفسير وتبرير سعر الفائدة. والصراع فى علم الاجتماع بين المدارس والنظريات

المتعددة أشد أوارا[٣٨]. ثم إن القول بالاحتكام للواقع والتعامل فقط مع المقولات التى يمكن أن تخضع لحكمه هو فى حد ذاته موقف معيارى، لأنه انحياز لجهة ما، ثم إن ذلك يؤدى إلى تقديس الواقع وتأليهه، رغم ما قد يكون عليه من فساد، مما يفسد قضية العلم من أساسها[٣٩].ثم إن واقع الأمر ليؤكد على ما هنالك من فصام شبكى بين ما يعلنه بعض الاقتصاديين من التمسك بالوضعية والبعد عن المعيارية والغائية وما يجرى عليه العمل فعلاً فى بناء النظريات الاقتصادية المختلفة، والتى لم تكن فى جملتها حيادية بل كانت غائية. ولعل من أقوى وأوسع وأدق من تناول ذلك العالم الأمريكى الشهير جون هرمان راندال فى مؤلفه الكبير "تكوين العقل الحديث"[٤٠] حيث تتبع بتفصيل مسيرة علم الاقتصاد منذ بداياته مثبتاً أن الغائية كانت وراء معظم نظرياته، وهذه بعض عبارته نضعها أما القارئ "إن علم الاقتصاد قام أساساً لتسويغ مطالب طبقات التجار بالتحرر من تدخل الحكومة "[٤١]." إن تطور نظريات الاقتصاد كان رهين تطور المطالب الخاصة بالطبقة المتوسطة، فعندما كانت مصلحتها فى تدخل الدولة لحماية مكاسبها وتدعيمها قدمت نظريات التدخل وبررتها، وعندما تمكنت من تحقيق نفوذها القوى فى المجتمع لم تعد فى حاجة إلى تدخل الدولة، فجاء الاقتصاد ليبرر هذا التحول وينادى بالحرية على يد الفيزوقراط والكلاسيك"[٤٢]. وفى برهنته على تحيز علم الاقتصاد فى الكثير من مقولاته يشير إلى ما حدث من طمس متعمد

لموضوعات كثيرة أثارها آدم سميث تتعلق بأحوال الطبقة العاملة والمزارعين وسوء ما هم عليه، وضرورة تحسين أوضاعهم، والتأكيد على أنه لا سعادة لمجتمع يكون القسم الأعظم من أفراده فقراء تعساء(٤٣). يقول راندال إن كل ما أثاره آدم سميث فى هذا الصدد طمس عليه "إن مشاعر الرحمة هذه الموضوعة فى غير موضعها كانت تعكس نظرة رجعية لدى آدم سميث لم يشاركه فيها علماء اقتصاد الصناعة المنتصرة. وقد أسدل ستار النسيان على تلك المقولات، وأصبح بعد ذلك آدم سميث ممثلاً بالدرجة الأولى لسياسة حرية التجارة ومبدأ عدم التدخل" (٤٤) ثم يسير راندال مع علم الاقتصاد فيقول: "عندما جاء ريكاردو ومالتس وجدناهما معاً كليهما يعمل بطريقته الخاصة على تبرير الوضع القائم الذى هو من صنع وفى مصلحة الصناع، فقدم مالتس فى ذلك نظرية السكان وقدم ريكاردو نظرية الريع(٤٥). ثم يدخل راندال مع علم الاقتصاد مرحلة الكلاسيكية الحديثة بزعامة بنثام وتلميذه جون ستيوارت مل، فيقول: "كان بنثام نفسه الناطق بلسان الطبقة الإنجليزية المتوسطة، وقد بدا له أن ما تطلبه هذه الطبقة هو أفضل شيئ للمجتمع"(٤٦). ويعلق راندال على نظرية المنفعة الحدية التى كانت محورية فى أفكار المدرسة الكلاسيكسة الحديثة قائلاً: "أما نظرية المنفعة الحدية فى الاقتصاد فقد اكتشف الاقتصاديون المعاصرون فى السنوات العشر الأخيرة فقط أنها بعيدة كل البعد عن أى اتصال بالعالم الاجتماعى الواقعى وما يجرى فيه"(٤٧). ولم ينفرد راندال

بهذا التقرير عن موضوعية وحيادية علم الاقتصاد فقد أيده في ذلك المؤرخ الأمريكي الشهير كافين رايلي.[٤٨] وكذلك العديد من الاقتصاديين، أذكر منهم على سبيل المثال الاقتصادي الغربي الشهير ميردال حيث يقول: "إن علماً اجتماعياً مبرأ من الغرض لم يوجد أبداً ولن يوجد مستقبلاً"[٤٩]، ويصرح الاقتصادي الأمريكي كارسون "لا يملك الاقتصاديون تفادي تحديد معاني مجموعة واسعة ومتنوعة من المسائل: الأسعار المثلى، والتوزيع الأمثل، والاستثمار الأمثل، والبطالة المثلى، وما إلى ذلك. وربما تتأسس توصياتهم على جهد أصيل لالتزام الحياد والتجرد والتقييم الأمين للمشاهدات المتاحة، ولكنها تخضع في تقديراتها بالضرورة لوجهات نظرهم الخاصة ... ويعني ذلك مباشرة أن الاقتصاد كدراسة للسلوك والعقائد الإنسانية لا يمكنه تجنب الأحكام التقديرية، ومهما كانت المقاومة فإن منظومة علم الاقتصاد لن تتحرر أبداً من الأيديولوجية"[٥٠]. وأكد الدكتور جلال أمين على أنه كانت وراء مقولات الحرية والتدخل الشائعة في علم الاقتصاد غايات معينة يراد تحقيقها[٥١]. وكذلك يعترف الدكتور سعيد النجار[*] بـ "أن القيم الاجتماعية السائدة هي التي تحدد الغاية النهائية من كل دراسة اجتماعية، وأنه من الطبيعي أن يتفاوت الفكر الاقتصادي بين جيل وجيل لتفاوت القيم التي يؤمن بها كل

(*) من المفارقات العجيبة أن الدكتور سعيد النجار القائل لهذه العبارة يتصدر اليوم جماعة المعارضين لقيام اقتصاد إسلامي.

من الجيلين، وفرق بين الدراسة التى تصدر عن إيمـــان بالحريـــة الفردية وبين ما يصدر عن إيمان بالدولة كحقيقة اجتماعية مســتقلة عن الفرد وأكبر منه" ويذهب إلى أن تغاير القيم هو أكـــبر عـــامل مسئول عن الفروق بين النظريـــات الاقتصاديـــة عـــبر عصـــور المجتمع الأوروبى، ويستشهد على ذلك بأن الدراسة الاقتصادية فى القرن الثامن عشر استهدفت أساساً قيمة وفكرة الحريـــة الفرديـــة ولذلك جاءت كل النظريات والقوانين مشبعة بهذه الفكرة الأم، حتى إنه بتأثيرها ظهرت نظريات ودراسات لم تكن معهودة من قبل فى الدراسة الاقتصادية وهى دراسة نظرية التوزيع(٥٢). ثم ألـــم يكـــن وراء نظرية كينز غرض أساسى هو حماية النظام الرأسمالى مـــن التدهور والسقوط؟. ويصوغ بعض الباحثين هذه القضية صياغـــة جيدة قائلاً: "إن العلم طالما كيِّفَ على أنه علم اجتماعى فمعنى ذلك أن له جانبين؛ أحدهما وضعى والثانى غائى ... الأول يمثل النطاق أو الموضوع [الرسائل والأدوات والقوانين]، والثانى يمثل الـــهدف، ولكل علم هدف. والعلاقة بين الجانبين الوضعى والغائى هى علاقة أقرب إلى التكامل منها إلى التبادل، فقبل أن نحدد نطاق الفعل يجب أن نعرف الهدف منه والعقبات التى تواجه هذا الـــهدف، وكيفيـــة تحديده ومعايير هذا التحديد، وبالتالى فالنطاق دالـــة للـــهدف"(٥٣). ومعنى ذلك أنه من غير الممكن علمياً وجود علم اجتماعى وضعى محض لامجال للغائية فيه.

ونتيجة لهذا كله فقد انتهى دكتور عبد العزيز هيكل إلى القــــول بأنـــه "يعتقد أنه يجب ألا نغالى فى اضفاء الصفة العلمية على النظريات الاقتصادية فى مجموعها، حيث إنها ليست سوى تعبير عن آراء أصحابها وتوجهاتـــــهم الاجتماعية والسياسية، ومدى تأثر هذه التوجهات بالمراحل التاريخية التـــــى عايشها القائلون بها" (٥٤). وليس صحيحاً أن علم الاقتصاد يقوم أساساً علـــــى مجموعة من القوانين والنظريات التى يقال عنها -رغم كل ما تقـــدم- إنـــها نظريات محايدة، فالواقع أن علم الاقتصاد يحتوى على العديد مـــن الفـــروع النظرية والتطبيقية والوصفية. ففيه النظريات وفيه السياسات وفيه التـــاريخ وفيه النظام. والقول بعدم ذلك يخـــرج العديـــد مـــن الجـــهود والعطـــاءات الاقتصادية الكبرى من مجال ونطاق علم الاقتصاد، وينبغى أن نميز بوضوح بين القوانين الاقتصادية وبعضها. فبعض هذه القوانين هى فى حقيقتها قوانين طبيعية لأنها تتعلق بسلوك الأشياء ولا مدخل للإرادة الإنسانية فيــــها مثـــل قوانين الغلة وقوانين المنفعة، وشبيه بها ما كان هناك مدخـــل مـــا لـــلإرادة الإنسانية ولكنه متمشى مع الفطرة البشرية مثل قوانين العرض والطلب. هذه القوانين هى فقط التى يمكن أن تتسم فعلاً بسمة الحياد المذهبى، أما البعـــض الآخر من القوانين الاقتصادية فهو ما كان نابعاً عن ظروف محددة معينـــة، يصدق طالما توفرت هذه الظروف وعند تغيرها غالباً ما لا يصدق. وما أكثر هذه القوانين فى علم الاقتصاد، بل هى تكاد تمثل معظمه، عكس النوع الأول الذى هو من القلة بمكان، ثم إن إطلاق لفظة قانون اقتصادى عليه فيه مـــن التسامح والتجوز الشيئ الكبير إذ هـــو بـــالأحرى قـــانون طبيعـــى يدركـــه الاقتصادى وغير الاقتصادى، بل إنه فى معظم الحالات لا يحتاج إلى تفكـــير

علمى من أساسه، حيث قد يدرك بالبديهة وعلى ألسنة غير العلماء. وإذن فالقول بأن القوانين الاقتصادية هى قوانين محايدة على إطلاقه فيه مغالطة علمية كبيرة. وليس صحيحاً القول بأن علم الاقتصاد القائم علم عالمى لا وطن له، وليس علماً أوروبياً أو غربياً. والشواهد على ذلك كثيرة، لعل من أهمها نظرة فى مراجع تاريخ الفكر الاقتصادى المشهورة فنجدها منذ بداية تناولها لتاريخ الفكر وحتى آخر خطوة معه لا تفرد مكاناً ولو زهيداً لأى مفكر خارج النطاق الغربى(٥٥). وهى غير مخطئة فى ذلك لأنها تتحدث فعلاً عن فكر اقتصادى غربى. فإذا ما جاءوا بعد ذلك وقالوا هذا هو الفكر الاقتصادى على المستوى العالمى فتلك دعوى زائفة(٥٦). والأكثر زيفاً منها قبولها واعتناقها من قبل المشتغلين بالاقتصاد فى بقية أرجاء العالم. وعلينا أن نميز بدقة بين العالمية بمعنى الهيمنة والسيطرة والعالمية بمعنى اشتراك العالم كله فى إنتاج الشيئ وصناعته. إن المعنى الأول قائم فعلاً اليوم فى دنيا الناس، فعلم الاقتصاد الرأسمالى أو الغربى هو العلم المسيطر والمهيمن على العالم. بينما المعنى الثانى لا نجد له وجوداً، وهذا هو المعول عليه فى مناقشتنا هذه. وليس معنى ذلك أن كل ما فى الاقتصاد القائم حالياً مرفوض من قبلنا وأن كل ما فيه غير مقبول لدينا، بل إننا نؤمن – وسوف نعرض لذلك مفصلاً فى فقرة قادمة – بأن معطيات الاقتصاد المعاصر منها ما هو قائم على قيم معينة مرفوضة إسلامياً وما هو قائم على قيم معينة مقبولة إسلامياً، وما هو غير قائم على قيم إطلاقاً، أى أنه بعبارة أخرى حيادى حيال القيم، وهو بدوره مقبول إسلامياً. وبالتالى فإن القول بالحاجة إلى علم للاقتصاد ذى منطلقات إسلامية لا يعنى بالضرورة نفى العلم القائم كلية، بل

نفى بعض معطياته المتعارضة فقط مع هذه المنطلقات، والإبقاء علـــى مـــا عداها والاستفادة بها واعتبارها لبنة من لبنات بنائه وليست بغريبة عنه.

وبعد هذا العرض الموسع لقضية الوضعية والمعيارية. ألا يحق لنـــا أن نخلص إلى هذه النتيجة ذات المفارقة الواضحة إن ما يقولـــه الاقتصـــاديون ويؤكدون عليه فى صدور مؤلفاتهم من أن علم الاقتصاد علم وضعى يعنـــى بما هو كائن لا بما ينبغى أن يكون هو فى حد ذاته موقف معيـــارى وليـــس موقفاً وضعياً. فهم فى الحقيقة لا يخبرون بذلك عن واقع فعلاً فى مؤلفاتـــهم وإنما عن ما ينبغى أن يكون. ويصدق ذلك على الواقع الذى يتحدثون عنـــه وكذلك على العمل الفكرى والعطاء العلمى الذى قدموه فعلاً. فما قدموه فـــى مؤلفاتهم على أنه هو الواقع الفعلى ليس هو فى الحقيقة الواقع الفعلى وإنمـــا هو ما يجب أن يكون عليه فى تصوراتهم وفى ذلك يقول د. المحجوب "وبعد أن أقامت المدرسة التقليدية فرض المصلحة الشخصية خلصت إلى أن الفـــرد هو خير من يدافع عن مصلحته -هذا موقف قيمى- وتطلبت لذلك الحرية له، ولجأت مرة أخرى إلى التجريد فى سبيل الوصول إلى الصورة التى يجب أن يكون عليها الفرد والسوق التى تتفق مع المصلحة الشخصية فأسقطت من هذه الصورة التدخل والاحتكارات، وخلصت بذلك إلى فرض الحرية الاقتصاديـــة والمنافسة الحرة. ثم صاغت من مبدأ المصلحة الشخصية، وهو ما يجـــب أن يكون عليه تصرف الإنسان، ومن مبدأ الحرية الاقتصادية وهو ما يجـــب أن يكون عليه الفرد والسوق نقطة بدء لدراستها"[٥٧]، وهكذا دخلت القيمية مـــن أكثر من باب على الوضعية المزعومة.

٢-وفيما يتعلق بالاعتراض الثانى القائم على فرضية وحدة السلوك الاقتصادى فإن هذه الفرضية غير صحيحة، والصحيح أن هناك قواسم مشتركة وسمات عامة، وهناك فى نفس الوقت خصوصيات وانفرادات، فالسلوك الاقتصادى هو سلوك اجتماعى، والسلوك الاجتماعى -كما سبقت الإشارة- محصلة العديد من المؤثرات البيئية المختلفة لاختلاف الثقافات والقيم السائدة. وبالتالى فما يصلح لوصف سلوك وتفسيره قد لا يصلح للتعامل مع سلوك مغاير. وهب أننا أمام مشكلة بطالة فى عديد من الدول وطلب من عدد من الاقتصاديين بحث ودراسة هذه المشكلة وتقديم علاج لها فهل نتوقع أن تجيئ هذه الدراسات متماثلة فى التشخيص والعلاج، حتى بفرض تماثل الأسئلة المطروحة؟. إن القرآن الكريم يصرح بأن الناس كلهم من أب واحد وأم واحدة، ومن ثم فلهم جميعاً قسمات مشتركة، ويصرح فى نفس الوقت بأنهم شعوب وقبائل وأن هناك اختلافات كبيرة وكثيرة بينهم خاصة على مستوى التجمعات، ومعنى ذلك أن التكييف الصحيح لسلوك الناس هو ما يرتكز على التماثل والتميز، وعلى الوحدة والاختلاف.

وهذا ما يؤكده العلم الحديث فى كثير من فروعه، فبرغم حب كل إنسان للتملك والاقتناء فإن دوافع ذلك مختلفة باختلاف الشعوب والجماعات، فهناك دافع التظاهر والتكاثر، وهناك دافع التعفف ومساعدة الغير، وهناك غير ذلك(٥٨). وهكذا نصل إلى تمايز السلوك الاقتصادى، وبالتالى تمايز القوانين المفسرة لهذا السلوك. وها هى شهادة مجموعة من الاقتصاديين "ليس هناك

علم اقتصاد صالح لكل أشكال المجتمع، إذ لا يمكـــن أن نتوقـــع أن تكـــون القوانين الاقتصادية فى مجتمع يسود فيه الإنتاج بقصـــد الإشـــباع المباشـــر لحاجات المنتجين هى نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع يســـود فيـــه إنتـــاج المبادلة، كما لا يمكن أن نتوقع أن تكون القوانين الاقتصادية فى مجتمع تقوم فيه روابط الإنتاج على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج هى نفـــس القوانيـــن الاقتصادية لمجتمع تقوم فيه هذه الروابط على الملكيـــة الجماعيـــة لوســـائل الإنتاج. حقيقة إنه توجد بعض الظواهر الاقتصادية المشتركة بين أكثر مـــن شكل من الأشكال التاريخية للمجتمع الإنســـانى يقابلـــها قوانيـــن اقتصاديـــة نظـــرية مشتركة، ولكن القوانين الاقتصادية التى تميز كل شكل من الأشكال التاريخية للمجتمع أهم بمراحل من هذه القوانين المشتركة عند التعرف علـــى طبيعة العملية الاقتصادية فى شكل معين من هذه الأشكال"[٥٩].

ثم إننا فى دراستنا للعلوم الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة مـــن المنظـــور الإسلامى لا نسير وفق من سار على التمحور حـــول "الســـلوك" ودراســـته وتفسيره من حيث هو مجرد ظاهرة خارجية محسوسة، إننا ندرس الســـلوك وما وراءه من دوافع وأهداف، فتصرف الإنســـان تصـــرف واع مقصـــود ومدفوع بدوافع معينة، ومن المهم دراسة هذه الدوافع والغايات لما لها مـــن أثر جوهرى فى التعرف على السلوك وفى تعديله وتقويمه. وهناك مدرســـة غربية قوية تنهج هذا النهج فى دراسة العلوم الاجتماعية وتتمحور حول الفهم أو المعنى أو التصرف[٦٠]؛ وهى قريبة مما تجرى عليه الدراسات الاجتماعية من المنظور الإسلامى.

وهذا عكس ما يجرى عليه العمل فى علم الاقتصاد المعاصر حيث يعنى فقط بالسلوك الخارجي الاقتصادى للإنسان فى استهلاكه أو فى إنتاجه أو فى تبادله، دون أن يلتفت إلى ما هنالك من دوافع وأهداف وراء ذلك، بذريعة أن ذلك لا يدخل فى اختصاصه، أو على أحسن الفروض أن الدوافع واحدة هى دوافع اقتصادية محضة. وهذا ما يفقد الدراسة الكثير من جدواها باعتراف الكثير من علماء الغرب أنفسهم.

وفى ذلك يقول د. رفعت المحجوب "إن الاقتصاد الذى يهمل الإحساسات النفسية أو يقلل من شأنها لا يستحق أن يوصف بأنه واقعى ولا بأنه سياسى فالعامل النفسى يقوم وراء أغلب الظواهر الاقتصادية لأن التصرف الاقتصادى لابد أن يمر بنفس إنسان، وعلى ذلك فإدخال العنصر النفسى فى التحليل الاقتصادى يجعل الاقتصاد علماً واقعياً يترجم الحقيقة"[٦١]

٣-أما الاعتراض الثالث القائم على عدم التسليم بقيام علم على أسس دينى بحجة أن العلم شيئ والدين شيئ آخر، وأن المقولات الدينية تفتقد أهم مقوم من مقومات المقولة العلمية وهى قابلية التمحيص العلمى من خلال محاكمتها فى الواقع[٦٢]. ففيه مخالفات علمية، فليست كل المقولات العلمية، أيا كان مجالها يكون محك علميتها تمحيصاً واقعياً، وإلا لخرج من نطاق العلم ألوان عديدة من المعارف ومنها المعارف الرياضية والمعارف الفلسفية، والمعارف الدينية، وهذا غير مقبول لدى جماهير العلماء. وفى ذلك يقول رائد الوضعية المنطقية فى مصر الدكتور زكى نجيب محمود: "إن هناك مجموعتين من العلوم، وذلك إذا قسمنا العلوم على أساس المنهج ،

فهناك مجموعة العلوم الطبيعية بما فيها العلوم الإنسانية إذا نحن أخذنا الإنسان من ظاهر سلوكه، ثم هنالك مجموعة العلوم الرياضية بما فى ذلك كل علم ينهج نهج الرياضة فى اتخاذ مقدمات مسلم بها لتكون هى السند الذى يرجع إليه فى إثبات صدق النتائج، أما مجموعة العلوم الطبيعية فنقطة البدء فى طريق سيرها مقومات مسلم بصوابها مقدماً.. ثم يواصل.. ماذا تكون وسائل التحقق من الصدق فى كل منهما؟ والجواب هو أننا فى العلوم الطبيعية نجعل إمكان تطبيق نتائجنا التى نصل إليها على الواقع الفعلى هو مقياس القبول. وأما مجموعة العلوم الرياضية وما ينهج نهجها فوسيلتنا إلى الحكم بصواب النتيجة أو خطئها هو الرجوع إلى المسلمات الأولى.. فإذا وجدنا أن النتيجة المعينة قد تولدت تولداً سليماً من تلك المقومات المسلم بصوابها كانت نتيجة صحيحة .. وعلم الدين علم قائم ضمن المجموعة الرياضية من حيث المنهج، لأن الباحث العلمى فيه يسير على خطوتين، الخطوة الأولى هى المسلمات والخطوة الثانية هى استخراج ما يمكن استخراجه من نتائج تتولد من ذلك النص الشرعى .. ومن حق من يراجعونه أن يسألونه عن النص الذى ولد منه هذه النتيجة وطريقة الاستدلال التى مكنته من ذلك التوليد .. هذه العملية الاستدلالية التى تنصب على النص المعين لتستخرج منه ما يجوز استخراجه مع التزام منطق القياس هى عملية "علمية" كأدق ما تكون العلوم"(٦٣). فهل بعد هذا الكلام يجيئ بعض الاقتصاديين ويقولون ما يقولون؟! وهم أبعد ما

يكونون عن علم العلم وفلسفته. وقد سبق أن ذكرنا أن علم الاقتصاد الإسلامي من حيث مقولاته هو علم بشرى يخضع للحكم عليه بالصواب والخطأ، وسوف نعيد القول فى ذلك مفصلاً فى فقرة قادمة. يضاف إلى ذلك ما سبق أن أوضحناه بصدد تحديد المقصود بوصف "إسلامى" وأنه لا يعنى لا من قريب ولا من بعيد أننا أمام مجموعة نصوص شرعية وإنما نحن أمام مقولات مستخلصة تارة من هذه النصوص فى المجال الاقتصادى، وتارة أخرى مستخلصة من المشاهدات الواقعية. وكلتا المقولتين لا تمتنع على الحكم بالصواب أو الخطأ.

٤- أما الاعتراض الرابع المبنى على أن الموجود حالياً لا يحقق متطلبات القول بوجود علم اقتصاد إسلامى فإن معيار الحكم فى ذلك يتوقف على ما يعتبره العلماء المختصون بفلسفة العلوم معياراً لوجود علم ما، بحيث إذا تحقق فى المعرفة المطروحة هذا المعيار صح إطلاق اسم علم معين عليها. وبدون الدخول فى تفاصيل ذلك فإن ما تحقق حتى الآن رغم تواضعه فى جوانب عديدة يشكل علماً، طبقاً للمعيار المتعارف عليه، والقائم على وجود موضوع محدد وبعض القوانين والمسائل ومنهجية محددة للمعرفة فيه(٦٤) وبفرض أن كل ما قيل فيما هو موجود الآن من دراسات فى الاقتصاد الإسلامى صحيح فإن القضية التى نحن بصددها الآن ليس الحكم على الموجود بكونه يمثل علم الاقتصاد الإسلامى أم لا، وإنما هى مدى إمكانية قيام هذا العلم. يضاف إلى ذلك التأكد

من عدم اطلاع الكثير من الاقتصاديين المعارضين على قدر معقول ولا أقول كل ما قدم من عطاء فى هذا الصدد، ويرجع ذلك إلى رداءة شبكة الاتصالات العلمية من جهة، وعدم توفر الاهتمام الكافى لدى هؤلاء للتعرف على ما يدور فى هذا النطاق من جهة أخرى. وفى ضوء ذلك كله فلا نجد لهذا الاعتراض أساساً علمياً صلباً. ومما يثير الدهشة قبول هؤلاء فقط بمقولة "فكر اقتصادى إسلامى" و"نظام اقتصادى إسلامى" مع أن التسليم بوجود فكر اقتصادى إسلامى يحتم عدم رفض إمكانية تطور هذا الفكر ليصبح فكراً علمياً يدخل فى نطاق العلم، شأنه شأن أى تفكير لا يرفض العقل إمكانية تطويره حتى يجتاز اختبار التفكير العلمى، أى يصبح علماً من العلوم. كما أن التسليم بجود نظام اقتصادى إسلامى يؤدى إلى التسليم بإمكانية إن لم يكن بإلزامية قيام علم يفسر السلوك الاقتصادى داخل هذا النظام ويبرر مقولته وقواعده، كما هو الحال لدى كل من النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى. وإلا فكيف يعيش الناس داخل هذا النظام وكيف تقنن وتضبط وتفسر سلوكياتهم؟

خلاصة المطلب:

إن علم الاقتصاد يحتوى على العديد من الفروع، وهى ليست كلها تحليلاً نظرياً وضعياً، ثم إنه علم مشبع بالقيم حتى فى تحليلاته النظرية، ولا خلاف حول تنوع وتغاير الكثير من القيم المؤثرة فى السلوك الاقتصادى. وهو فوق ذلك علم غائى فى معظم جوانبه أو بالأحرى فى مفاصله ومحاوره. وغايات الناس وأهدافهم تتحدد أساساً من خلال منطلقاتهم الفكرية

والعقيدية وهى متفاوتة ومتغايرة فى كثير من جوانبها بين المسلم وغير المسلم، فالمسلم له عقيدته التى تحدد وجهة نظره حيال الكون وحيال خالقه وحيال وظيفة الإنسان وغاياته ووظائفه وعلاقته بغيره، وحيال نظرته لما بعد الموت من حياة أخرى فيها ثواب وفيها عقاب، كما أن للمسلم شريعته التى تضبط سلوكه الاقتصادى وغيره من حيث ما يحل وما يحرم وما ينبغى وما لا ينبغى.

فى ضوء كل ذلك فإنه لا يوجد للموقف المعارض لقيام علم اقتصاد إسلامى مبرر علمى مقبول. ومما يؤسف له أن يكون هذا هو اعتراف عالم اقتصاد غربى، إذ يقول الدكتور فولكر ناينهاوس بعد استعراض مطول للاقتصاد العلمانى -حسب تسميته- وللاقتصاد الإسلامى: "لم يرد فى هذا البحث سبب أساسى يرفض أن يكون علم الاقتصاد الإسلامى علماً"(*)

(*) انظر بحثه المشار إليه سلفاً، ص١٨٩.

المطلب الرابع

كيف نبنى علم الاقتصاد الإسلامى؟

بعد أن عرضنا للمقصود بمصطلح ومفهوم الاقتصاد الإسلامى وبينا وجه الحاجة إليه وأجرينا مناقشة مع الاقتصاديين الذين يعترضون على فكرة وجود علم للاقتصاد الإسلامى يتناول البحث بعض ملامح ما يمكن أن نسميه الإطار النظرى لهذا العلم، من حيث موضوعه والهدف منه وعلاقته بالاقتصاد الوضعى، وغير ذلك من القضايا والمسائل ذات الطابع المنهجى.

الفرع الأول

موضوع علم الاقتصاد الإسلامى

من المعروف أن موضوع علم الاقتصاد المعاصر هو السلوك الاقتصادى، أو هو الظاهرة الاقتصادية. فماذا عن موضوع علم الاقتصاد الإسلامى؟ وهل هو نفس موضوع علم الاقتصاد الراهن"السلوك الاقتصادى للإنسان"؟ أم هو السلوك الاقتصادى للإنسان المسلم؟ بعبارة أخرى هل نحن أمام دراسة عامة ومطلقة للظاهرة الاقتصادية بغض النظر عن نوعية القائم بها من حيث عقيدته؟ أم أننا أمام دراسة خاصة لهذه الظاهرة تتحدد فى كون القائم بها مسلماً، على المستوى الفردى وعلى المستوى الجماعى؟.

حتى الآن فإن الاتجاه السائد لدى الباحثين فى الاقتصاد الإسلامى هو الاتجاه الثانى، ولهذا الاتجاه مبرراته، فالفرض أننا نريد علماً يفسر السلوك الاقتصادى داخل النظام الاقتصادى الإسلامى وأننا نحاج بعدم قدرة الاقتصاد المعاصر على دراسة هذا السلوك لمغايرته للسلوك الاقتصادى الذى نشأ فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى، لا سيما فيما يتعلق بالمنطلقات والمسلمات

والأهداف والغايات. والملاحظ أن القرآن الكريم ينص فى أكثر من آية على أن هدايته إنما هى لمن آمن به. ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[65] ﴿.. وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾[66].

وبرغم وجاهة هذه الاعتبارات فإن للاتجاه الآخر وجاهته أيضاً، فكما نص القرآن الكريم على أن الهداية للمسلمين نص على أنه دين شامل وأنه جاء للناس أجمعين وأن هدايته مطروحة على كل الناس، وأنهم جميعاً مطالبون بها، وأن سنن الله تعالى فى كونه وفى سلوك مخلوقاته بما فيها الإنسان هى سنن عامة تطبق على الجميع دون استثناء. وفى العديد من الآيات نجد التوجيهات الاقتصادية عامة غير مختصة بالمسلمين، كما فى قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا..﴾[67] ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ..﴾[68]. ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾[69]. ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾، ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾[70] ..ثم إن القرآن الكريم والسنة المطهرة كثيرا ما يتناولان بالتحديد سلوكات اقتصادية لغير المسلمين؛ وصفاً وتفسيراً وتقويماً.

وإذا كان الاقتصاد العلمانى القائم يدعى العمومية والشمول وصلاحيته للتطبيق على كل إنسان أفلا يحق لنا أن نقول إن الاقتصاد الإسلامى هو أيضاً كذلك؟. ومع كل هذه الاعتبارات القوية فإنه قد يؤخذ علينا ما عبناه على الآخرين. لقد قلنا بتمايز الثقافات والقيم والمعتقدات، وقلنا إن هذه الأمور محددات قوية للسلوك الاقتصادى. فكيف نقول إن علم الاقتصاد الإسلامى

يتجه إلى جميع الناس؟ ويجاب عن ذلك بأن موجهات الاقتصاد الإسلامى لـم تنبع من أناس بأعيانهم، ولا من ثقافة بذاتها، يراد لها أن تعم كل الناس وكـل الثقافات، إنها لم تأت من أناس أيا كانوا وإنما جاءت من خــارج الإنســان، جاءت من خالق الإنسان، خالق كل الناس وكل الثقافات، وبالتالى فــالجميع أمامها سواء، وهى مطروحة على الجميع، من يتلقاها ويعمل بها يستفيد ومن يخرج عليها يبوء بالخسران فى الدنيا، بغض النظر عن عقيدة المتلقى. فــهل التوجيه بعدم الإسراف صالح للمسلم فقط؟ وهل المسرف الملام المحسور هو فقط المسلم؟ وهكذا. والقول بذلك لا يتغاضى ولا يغفل عن وجود توجيــهات اقتصادية لا تثمر ثمرتها إلا مع المسلم، لكن ذلك لا يمنع من اتخاذ الســلوك الاقتصادى الإنسانى عامة هو موضوع علم الاقتصاد الإسلامى ومناط بحثه، ولا بأس، بل إنه من المطلوب أن يتسع لتناول ما هنالك من تمــيزات فــى السلوك بين المتبعين وغير المتبعين. وبرغم عدم شيوع هذا الاتجاه فــإننى أراه جديراً بالاهتمام، وربما كان أجدر من غيره بالاتباع. وأيا كان الموقــف فالأمر لا يمثل عقبة أمام تطور البحث في الاقتصاد الإسلامى، وما أكثر مــا تعرض الاقتصاد الوضعى لتيارات فكرية جارفة انتقلت بموضوعه من موقع لآخر، ومع ذلك لم يتوقف فى مسيرته ونموه.

الفرع الثانى

هدف علم الاقتصاد الإسلامى

يقال إن هدف علم الاقتصاد هو الوصف والتفسير والتنبؤ، أى أن مهمته دراسة الواقع كما هو، فهو يستهدف التعرف عليه وعلى ما فيه من علاقات بين الظواهر الاقتصادية أو أجزاء الظاهرة.

وهكذا تبلورت وظيفته -كما يقال- فى اكتشاف ما يعرف بالقوانين الاقتصادية. ولذلك عادة ما يسمى هو وغيره من العلوم الاجتماعية بأنها علوم وسائل وأدوات وليست علوم أهداف وغايات. فماذا عن هدف علم الاقتصاد الإسلامى؟ وهل سينحو هذا المنحى أم له منحى آخر؟

وبعبارة أخرى هل سيقف علم الاقتصاد الإسلامى عند دراسة الواقع كما هو أم يتجاوز ذلك إلى دراسته كما ينبغى أن يكون ثم تحديد الخطوات العلمية والعملية لتعديل الواقع القائم ليصبح هو الواقع كما ينبغى أن يكون؟ بعبارة أخرى: هل مهمته وهدفه هى مهمة وضعية أم هى مهمة معيارية؟ إن العلوم فى الإسلام هى علوم مفيدة، ولا معنى لكونها كذلك إلا بإسهامها فى تحسين الواقع، الذى يعيشه الإنسان. وذلك لا يكون إذا ما توقفت عند مجرد وصف وتفسير الواقع وإنما يكون عندما تتعامل فى منطقة تقويم وتعديل الواقع فى ضوء النموذج الموضوع. وقد يقال: إننا لم نختلف. فهات لعلماء الاقتصاد النموذج المنشود، وهم بدورهم يدلونك على كيفية الوصول إليه، أى أنهم يبدأون عملهم فى ظل هدف محدد لكنهم لا يقومون بتحديد هذا الهدف، ولا يطلب منهم ذلك، فهذا خارج مهمتهم العلمية. ونحن نتحفظ على هذا القول الذى قد يبدو مقبولاً. فعلماء الإسلام فى المجال الاجتماعى، ونظراً

لوجود هدى إسلامى فى هذا المجال حتى ولو فى محاوره وأساسياته فإن مهمتهم العلمية أوسع مما يقال هنا، حيث عليهم أن يتعرفوا على الهدى الإسلامى فى مجالات علومهم، يتعرفون عليه بمنهج وأسلوب علمى ويقدمونه فى شكل مقولات علمية فنية. وهى فى غالب الأمر سوف تكون فى صورة مقولات معيارية، بمعنى أن هذا هو ما ينبغى أن يكون.

ودلالة ذلك فى علم الاقتصاد أننا مطالبون بالنظر الدقيق فى القرآن والسنة وأقوال العلماء فى الفقه وغيره من العلوم الإسلامية بحيث نتوصل إلى هذه المقولات فى مختلف جوانب الظاهرة الاقتصادية، فى الإنتاج وفى الاستهلاك وفى التوزيع وفى التبادل وفى التنمية وفى النقود وفى التجارة الدولية .. الخ. هذه مهمة أساسية تقع على عاتق الاقتصاديين لا تقل أهمية عن مهمتهم الثانية والمتمثلة فى دراسة الواقع من حيث وصفه وتفسيره. ونحب هنا أن نشير إلى أن نتائج هذه الدراسة وإن لم تأت بالضرورة متماثلة متحدة لدى الباحثين فإنها فى مجملها سوف تكون كذلك، فمثلاً فيما يتعلق بالهدى الإسلامى فى مجال الاستهلاك غالباً ما لا نجد خلافاً حول طبيعة دالة المنفعة من حيث كونها تجمع بين البعد الذاتى والبعد الموضوعى، وبين البعد الشخصى والبعد الاجتماعى، والأمر كذلك حيال بقية المجالات الاقتصادية، فليس هناك خلاف كبير حول نموذج الملكية المطلوب، أو نموذج عدالة التوزيع، أو نموذج السوق .. الخ ووجود بعض الخلافات فى الرؤى لن يعرقل مسيرة العلم ونموه كما لم يعرقل ذلك العلوم الإسلامية الأخرى.

ولنضرب مثالاً يوضح مسيرة البحث العلمى الاقتصادى طبقاً لما نؤمن به من ازدواجية المهمة وضعياً ومعيارياً. سبق أن أشرنا إلى إحدى خطوات

الدراسة العلمية وهى التعرف العلمى الدقيق على الهدى الإسلامى فى مجال البحث وصياغة هذا الهدى فى مقولات اقتصادية فنية يفهمها الاقتصاديون ويعتدون بها مثل قولنا إن دالة المنفعة لدى المستهلك المسلم ذات أبعاد متعددة.

ومع أهمية هذه الخطوة وضرورتها فإنها لا تمثل فى حد ذاتها هدفاً وغاية تقف عندها الدراسة لأن النفع من ورائها إذا ما اقتصر عليها ضئيل، إن لم يكن معدوماً، ولذلك فهناك خطوة أخرى تتمثل فى الدراسة الوضعية لسلوك المستهلك بهدف التعرف العلمى الصحيح على طبيعة هذا السلوك كما هو فى الواقع.

وهذه الخطوة رغم أهميتها فإنها بدورها لا تمثل هدفاً فى ذاتها، ومن ثم فلا يصح الوقوف عندها، وإنما علينا القيام بخطوة ثالثة تتمثل فى مقارنة نتائج الخطوة الأولى بنتائج الخطوة الثانية وتحديد مدى الاتفاق ومدى الاختلاف. وهذه الخطوة بدورها لا يصح الوقوف عندها. بل علينا القيام بمهمة علمية أخرى تتمثل فى تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتعديل الواقع كى يصبح هو المنشود والمقصود أو أقرب ما يكون إليه. وبهذا تكتمل المهمة العلمية لبحث هذه الظاهرة طبقاً للنهج الإسلامى. والملاحظ هنا أن الدراسة تولد عنها قواعد وموجهات، كما تولد عنها قوانين ونظريات. وبذلك فنحن لم ننتقص شيئاً من مقتضيات البحث العلمى.

كما يلاحظ أنه ليس فى كل عمل بحثى فى الاقتصاد الإسلامى يمر العمل بهذه الخطوات، ففى حالات عديدة قد لا يكون هناك مجال للنظر فى الإسلام لمعرفة هديه فى هذا المجال، وذلك فيما إذا كنا بصدد دراسة ظاهرة

اقتصادية مادية مثل التعرف على علاقة قيمة النقود بكميتها، وسعر السلعة بالطلب عليها، ومنفعة السلعة بعدد وحداتها.. الخ إن تلك الأمور مجالها العقل والواقع ولا مدخل للإسلام فيها، اللهم إلا بالحث على استخدام عقولنا وحواسنا فى التعرف على تلك العلاقات واكتشاف هذه القوانين. وفى هذه المسائل نجد التعاون الوثيق بين الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد الوضعى، بل لا نبالغ إن قلنا إن الاقتصاد الوضعى بحكم ما لديه من تراكم معرفى وما لديه من مقدرة على استخدام أدوات ومناهج البحث هو أكثر تقدماً من الاقتصاد الإسلامى فى هذا الصدد، ومن ثم فمن المهم، بل من الضرورى استفادة الاقتصاد الإسلامى مما هو معروف لدى الاقتصاد الوضعى.

الفرع الثالث

التنظير في الاقتصاد الإسلامى

قضية التنظير في العلوم قضية كبرى متشعبة، كما أن لها مستويات متدرجة، فهى في مفهومها الواسع قد تترادف مع فكرة التأليف العملى للعلم محل البحث، بما يقوم عليه ذلك من تصنيف وهيكلة ومفاهيم ومصطلحات ومقولات ...الخ؛ ومع ما لها من هذا المفهوم المتسع(٧١) فإن لها مفهوما ضيقا ينصرف إلى إيجاد قوانين ونظريات تفسر السلوك الاقتصادي. والذى يتطلب قيامه استخدام كل مصادر المعرفة المعتمدة وهى الوحى والعقل والحواس، وهى تعمل متناغمة متكاملة لا منعزلة ولا متضاربة. وفي تعاملنا مع الوحى نجد الأمر يتطلب النظر العلمى في القرآن والسنة واجتهادات الفقهاء وجهود كل علماء المسلمين على اختلاف تخصصاتهم في هذا المجال، ويتطلب الوعى الجيد بوجه خاص بعلم أصول الفقه وما فيه من مصادر تشريعية متعددة. بعبارة أخرى علينا الإدراك الجيد لأصول البحث الإسلامى.

وفي تعاملنا مع الواقع نجد بعض الصعوبات التى من المهم الوعى بها من جهة وبكيفية مواجهتها من جهة ثانية. فكثيرا ما يقال إنه لا يوجد واقع اقتصادى إسلامى حالياً يجرى على أساسه التنظير في علم الاقتصاد الإسلامى، بمعنى أن السلوك الاقتصادى للمسلمين في الوقت الراهن هو من جهة مشكوك في إسلاميته، وهو من جهة أخرى لا يختلف إلى حد كبير عن السلوك الاقتصادى لغير المسلمين، فكيف نعول عليه ونرجع إليه في التنظير للاقتصاد الإسلامى؟ ثم ما هو المبرر إذن، لإقامة علم جديد للاقتصاد؟

وهكذا نجدنا أمام تحدى ليس باليسير، فإما أن نتعامل مع الواقع القائم في بحوثنا ودراستنا، وعند ذلك قد يكون من الصعب إن لم يكن من الخطأ إطلاق وصف الإسلام عليها، وإما أن نهمل هذا الواقع ونسير في بحوثنا ودراستنا، وبذلك تحرم هذه الدراسات من أداة ضرورية لقيام عملية التنظير، وإما أن تتوقف هذه الدراسات والبحوث إلى أن نطمئن أولا على إسلامية الواقع.

ولاشك أن هذه القضية قد ألقت بعبئها على الباحثين والمهتمين بالموضوع والذين راح بعضهم يرى ضرورة تعديل الواقع أولاً قبل الحديث عن أسلمة علم الاقتصاد[٧٢]. ومع ما لهذا الاتجاه من قدر من الوجاهة المنطقية والعلمية، لاسيما وأنه يستند إلى ما هنالك من صعوبات جمة تواجه التنظير الاقتصادى الإسلامى في غيبة الواقع الإسلامى فإن عليه ملاحظات عديدة، منها أننا لو انتظرنا حتى يتغير الواقع فغالباً ما سيطول الانتظار دون عمل أى شيئ، ولاسيما أن العديد من المقومات النظرية والعملية لأسلمة الواقع غير قائمة، إضافة إلى ما قد نقع فيه من فكرة الدورية، فكيف نوجد

الواقع الإسلامى في غيبة الاقتصاد الإسلامى؟ وفي غيبة الاجتماع الإسلامى؟ وفي غيبة التربية الإسلامية؟ ... الخ. لذلك اتجه جمهور الباحثين إلى ممارسة النشاط البحثى مع إدراكهم لما في عملهم من صعوبة من جهة، وما يعتريه من بعض جوانب القصور من جهة أخرى. والذى يجب أن نضيفه هنا أنه بفرض التسليم بهذا التقويم لواقع المسلمين الحاضر فإن ذلك لا يعد عقبة يتعذر اجتيازها، حيث إن عملية التنظير في علم الاقتصاد تجرى -كما هو معروف- من خلال منهجين؛ المنهج الاستنباطى والمنهج الاستقرائى، الأول يقوم على مجموعة من الافتراضات المشتقة والمرتكزة على مسلمات تنبع من قيم وثقافة المجتمع، وفي ضوء ذلك تجرى عملية بناء النظرية واكتشاف القوانين، والثانى يقوم على استقراء الواقع والتعرف عليه ثم الخروج بنظرية أو قانون. ومعنى ذلك أن عملية التنظير ممكنة لدينا، على الأقل من خلال المنهج الأول، فلدينا قيمنا وثقافتنا ولدينا أصل ذلك كله وهو عقيدتنا وشريعتنا، وذلك كفيل بتوفير مسلمات ينطلق منها الباحث في تكوين الفروض والسير في تنظيره إلى نهايته. والمعروف علمياً أن المنهج الثانى يلعب دوره المهم في اختبار صحة أو خطأ ما توصلنا إليه استنباطاً. ونحن نفتقد هذا الدور طالما سلمنا بعدم إسلامية الواقع. لكن ذلك يتناسى أمراً مهماً وهو أن صدق أو خطأ ما نصل إليه من تعميمات ونظريات لا يتوقف لدينا في الكثير من الحالات على عرض ما قمنا به على الواقع، وإنما على موافقتها أو مخالفتها للهدى الإسلامى في هذا المجال، وقد سبق تناولنا لهذه المسألة وبينا أن ذلك هو المنهج العلمى حتى لدى علماء الوضعية. فهب أن البحث في موضوع الاستهلاك توصل من خلال هذا المنهج الاستنباطى إلى

أن المستهلك المسلم معتدل الاستهلاك من حيث الكم، وطيبه من حيث الكيف فإن صدق ذلك الاستنتاج أو خطأه لا يكون بالرجوع إلى الواقع الفعلي للمستهلك المسلم اليوم، فقد تظهر الدراسة الاستقرائية أن سلوكه مغاير لذلك الاستنتاج أو التعميم، ولا يعنى هذا أن التحليل النظرى تحليل خاطئ طالما كان هذا التحليل مرتكزاً ارتكازاً علمياً صحيحاً على ما يقول به الإسلام فعلاً. وعلينا عندئذ أن نتعرف على التفسير الصحيح لهذه المخالفة، وتفسير ذلك يتطلب منا تحديد المقولة التى خالفها الواقع وهل هى مقولة وضعية أم مقولة معيارية. ففي مسألتنا هذه قد تكون المقولة في شكل الوضع المزرى للمسرف وهى مقولة وصفية أو بمعنى آخر خبرية، وقد تكون في شكل "طيب استهلاك المسلم واعتداله" وهى في حقيقتها مقولة معيارية تتعامل مع ما يجب أن يكون في الحالة الأولى فإن المخالفة تعنى أن القصور في الدراسة الاستقرائية نفسها، من حيث الوصف أو التفسير أو أى جانب من جوانبها، وذلك لأن هذه المقولة مشتقة مباشرة من نص قرآن صريح يمثل سنة من سنن الله التى لا تتبدل وهو قوله تعالى عن حياة المسرف ﴿ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴾[٧٣] وإذا كنا بصدد مقولة معيارية فإن المخالفة هنا قد ترجع -بفرض أن الدراسة الاستنباطية قد تمت وفق المعايير العلمية المعتمدة- إلى قصور في الدراسة الاستقرائية، كما قد ترجع إلى أن الواقع نفسه لم يلتزم بالمنهج المعيارى، ولا يعنى ذلك عدم صدق المقولة المعيارية لأنها لم تخبر عن واقع أياً كانت درجة صلاحه أو فساده، وإنما هى أخبرت عن واقع صحيح. وإن جاءت بصيغة طلب تحقيق هذا الواقع. وعلينا أن نتفهم جيداً ماذا يعنى "الواقع" لدى العلماء الذين تحدثوا في هذا الموضوع واعتبروه

محور الصدق والكذب، فهل هو واقع المسرفين أو المخادعين أو الأنانيين أو المضاربين؟ الخ إن الواقع في المفهوم الإسلامي للعلوم ليس صنماً يعبد وليس أمراً خارج التقويم والتعديل والمحاكمة. فكما هو حاكم في بعض الحالات هو محكوم عليه ومحاكم في بعضها الآخر. وعلينا كذلك، أن نفرق بين واقع الكون وواقع الإنسان فالأول مسير طبقاً لقوانين إلهية بالغة الكمال في الصدق والثبوت، أما واقع الإنسان وبحكم ما منحه الله من إرادة وحرية فقد يكون واقعاً سليماً، وعند ذلك يصح أن يكون معياراً للاحتكام، وقد يكون منحرفاً، وعند ذلك يكون من الخطأ العلمي تحكيمه. وليس معنى ذلك إهمال الواقع كلية في عملية التنظير، فهناك مجال متسع للاستفادة به، والمهم هو التأكيد على "اعتبار الواقع لا تحكيمه" كما عبر أحد الباحثين[٧٤]. ويمكننا الاستفادة من الواقع في كثير من القضايا المحايدة مذهبياً مثل قوانين الغلة وقوانين المنفعة.. الخ. كذلك يمكن الاستفادة به في القضايا ذات الهوية المذهبية فمثلاً عندما نقول إن وضع المسرف مزرى. فبرغم أن هذه المقولة معتمدة على نص قرآني فإنه يمكن دراستها واقعيا. بهدف التأكد من صحة ما أخبر عنه الإسلام. والملاحظ أنه في كثير من الحالات نجد الإسلام يقدم المقولة المعيارية ثم يشفعها بمقولة وضعية[٧٥]، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾[٧٦] واعتقد، والله أعلم، أن من جوانب الحكمة في إيراد المقولات الوضعية هنا حث الإنسان على الامتثال لمقتضى المقولات المعيارية وهو البعد عن الاختلال الإنفاقي، حيث يوضح أن مغبة ذلك تبدو واقعياً في حياة الإنسان؛ تعاسة وسوءاً، والمؤمن له أن يتأكد من صحة ذلك واقعيا من باب التأكد

الذى طلبه ابراهيم عليه السلام وأجابه إليه الله عزوجل، وغير المؤمن له أن يختبر صحة ذلك واقعياً. وبهذا فإن الاقتصاد الإسلامى لا يفقد الفرصة كلية لفحص وعرض نظرياته على الواقع. ثم إن رجوعنا للواقع لا يحقق لنا هذه الفائدة فقط بل يحقق لنا أيضا معرفة مدى سلامة الواقع نفسه، من خلال مقارنته بالوضع الإسلامى المنشود، وفي حال المخالفة لا تنتهى المهمة العلمية، وإنما تتواصل لدراسة مدى الانحراف الواقعى وعوامله ثم كيفية إزالته، طبقاً لما سبق تحديده من هدف لعلم الاقتصاد الإسلامي. ومعنى ذلك أننا كما نعرض النظرية على الواقع نعرض الواقع على النظرية ونحاكمه في ضوئها. ولنا أن نتساءل هنا هل حقاً قام التنظير في الاقتصاد المعاصر على أساس من الواقع؟ بمعنى أن الباحث كان ينظر أولاً في الواقع ثم ينطلق منه إلى بناء نظرياته أم أن ما جرى عليه التنظير في العديد من الحالات هو الانطلاق من فروضه طبقا لرؤية الباحث وتوجيهاته فيقيم ما يقيمه من نظريات ثم يقوم لاحقاً بعرضها على الواقع أو بعبارة أصح يقوم بفرضها على الواقع، فمثلا هل كان الواقع هو أساس نظرية أجر الكفاف؟ أم هو الانصياع للنموذج الرأسمالى المرغوب والذى يشدد على وضع الإمكانات المالية في يد الرأسمالى؟ فتجئ النظرية لتتواءم مع هذا المقصود، قائمة على بعض الافتراضات النظرية البعيدة عن الواقع، بدليل أنه سرعان ما تدفع هذه النظرية أو تلك بمخالفتها للواقع، وفي ذلك يقول الدكتور رفعت المحجوب: "بعد أن خلصت المدرسة التقليدية من إقامة نموذجها من الإنسان الاقتصادى رتبت على هذا الفرض -ويلاحظ أنه أبعد ما يكون عن الواقع- عن طريق الاستنباط المنطقى -وليس عن طريق الرجوع إلى الواقع- كل القوانين

الاقتصادية، ولاعتقاد هذه المدرسة في عمومية هذا الفرض خلعت على هذه القوانين صفة العمومية. ثم ينقل عبارة نقد لاذعة لمارشال لهذه المدرسة وهى "وكأنها صاغت من منطق صناعى لوحة زيتية للعالم الحقيقى، وصاغت ما يجب أن يكون صورة لما هو كائن .. ويواصل قائلا: "فكأن المدرسة التقليدية قد خلصت إلى مقدمات بطريقة التجريد، ثم رتبت عليها نتائج شكلت نظريتها ترتيبا منطقيا بطريقة الاستنباط دون الالتجاء إلى الواقع. وإذا حدث ولجأت إلى المقابلة بعد النتائج المنطقية التى ترتبت على المقدمات من ناحية والوقائع من ناحية أخرى فإن ذلك لم يكن إلا لتقدير الوقائع في ضوء النظرية لا لتقدير النظرية في ضوء الوقائع" .

وأهمية هذا الاعتراف تتبدى بوضوح إذا علمنا أن هذا هو فحوى كلام الإقتصادى الشهير مارشال نقله عنه د. المحجوب. ولم يقف هذا الاعتراف عند حد المدرسة التقليدية وإنما تجاوزه إلى المدرسة التقليدية الحديثة أو الحدية والتى يعود إليها معظم مقولات علم الاقتصاد المعاصر. فهى الأخرى باعتراف المحجوب لم تلجأ إلى الواقع إلا نادرا[٢٧].

ويطرح نفس القضية اقتصادى غربى معاصر هو روبرت كارسون، مشيراً إلى ما هنالك من تعصب عجيب للمقولات الاقتصادية النظرية على حساب ما عليه الواقع فعلا. وكيف أنهم عند اصطدام نظرياتهم بالواقع يتمسكون بنظرياتهم ويرفضون الواقع! "ما الدليل الذى يسند الادعاء بأن السلوك البشرى مستمد من غريزة تعظيم المنفعة؟ وكيف يمكن لعقلية صاحب متجر إنجليزى من القرن الثانى عشر أن تكون نموذجا لسلوك اجتماعى واقتصادى عام؟ لم تجد هذه الأسئلة وما يرتبط بها من تساؤلات إجابات

مقنعة إلا في النادر. لقد أفضى خوف بعض الاقتصاديين من دحض ادعاءاتهم بالحقيقة العلمية إلى الخروج عن جادة العقل. فعندما سئل جوزيف شومبيتر -المدافع العظيم عن الاقتصاد الكلاسيكى لجيل مضى- عن موقفه إذا دحض الدليل التجريبى الدامغ منطقه وتحليله الشافيين، أجاب دون تردد أنه سيتمسك بنظرياته، لأنها هى التى تمثل الطابع العلمى لا البيانات التجريبية"(٢٨).

وكل ما نريد قوله هنا أن التشدد الكبير الذى يبديه الاقتصاديون فى صدر صفحات مؤلفاتهم بخصوص عملية التنظير والاعتماد الرئيسى فيها على الواقع هو أمر فيه مبالغة من حيث ما جرى ويجرى عليه العمل العلمى فعلا.

وأمامنا مخرج آخر يتمثل في عرض ما نتوصل إليه من قوانين ونظريات من خلال المنهج الاستنباطى على الواقع، لكنه ليس الواقع المعاصر، وإنما هو واقع إسلامى وقع وحدث فعلاً في تاريخنا، فلقد تواترت الأخبار عن العديد من الأفراد والمجتمعات التى كان سلوكها الاقتصادى غير بعيد عن النموذج والمعيار الإسلامى. أو بعبارة أخرى كان الواقع إسلامياً بغير جدال، فلم لا نحاكم ما نصل إليه من خلال هذا الواقع؟ إن مشكلة النظرية -أية نظرية- هى في عجزها عن تفسير الواقع ووصفه. والنظرية الاقتصادية الإسلامية لا تنصرف إلى وصف وتفسير سلوك المسلمين المعاصرين بالذات، وإنما هى تقوم بوصف وتفسير سلوك المسلم الحقيقى. وعندما تصدق في ذلك حتى ولو كان هذا المسلم غير موجود الآن لكنه قد وجد فعلاً في زمن مضى فإن النظرية تكون قد أدت هذه المهمة.

وهناك مخارج يمكن للبحث فى الاقتصاد الإسلامى أن يسلكها فى ظل الواقع القائم.

ثم ما مدى صدق مقولة إن الواقع المعاصر غير إسلامى. إن ذلك يتوقف على تحديد المقصود بالإسلامى فإن كان ما توفرت فيه كل الأحكام والآداب والأخلاق الإسلامية، فإن هذا الوصف لا يتحقق إلا نادراً. والحمد للّه فإنه لم يقل أحد من علماء المسلمين بذلك، أخذاً من النصوص الإسلامية ذاتها. فيقول تعالى: **﴿فاتقوا اللّه ما استطعتم﴾**(٦٣) ويقول **﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بأذن اللّه﴾**[٧٩] وقال صلى اللّه عليه وسلم "**سددوا وقاربوا**". والمعروف أن الإسلام لا يزول عن الإنسان لارتكابه بعض المحرمات أو تقصيره في بعض الفرائض، ناهيك عن المكروهات والمستحبات. ونحن في دراستنا الاقتصادية لسلوك المسلم لن نفتش عن المسلم الورع السابق بالخيرات ونتخذ منه وحدة للدراسة، لكننا نفتش عن المسلم العادى الذى يخطئ ويصيب، ويلتزم وأحيانا لا يلتزم. وقد فصل أحد الباحثين القول في ذلك تفصيلاً طيباً[٨٠]، وانتهى إلى أن الواقع الذى ينبغى التعويل في وضع النظريات والقوانين هو الواقع العادى، وليس هو الواقع المثالى الذى يلتزم بكل شئ حتى ما كان داخل نطاق المندوب والمكروه. وإنما يعول على الواقع المثالى فقط عند تحديد الوضع الأمثل الذى نحرص ونسعى إلى الوصول إليه دون أن نكون ملزمين شرعا بذلك. ومابالنا نبالغ في ذم الواقع، أليس هناك الجمهور الغفير من المسلمين الذين يؤدون الزكاة ويرفضون الربا والغش والاحتكار والظلم وبخس الناس حقوقهم وأموالهم ويبذلون بعض ما

لديهم للفئات المحتاجة وللمصالح العامة ويعتدلون في استهلاكهم ويحرصون على أن يكون طيباً ...الخ؟

يبقى بعد ذلك إلقاء نظرة سريعة على التنظير بمفهومه الواسع، وهنا نواجه بالعديد من المسائل، والتى منها ما يتعلق بهيكل علم الاقتصاد الإسلامى وتبويباته وتفريعاته، والأمر هنا أمر اتفاق واصطلاح بين الاقتصاديين، والمهم هو الوفاء بالغرض من ناحية، والتماسك الفنى واستيفاء مقتضيات منهجية العلوم من ناحية أخرى، ولا يضير بعد ذلك أن يكون مماثلا في ذلك للاقتصاد الوضعى أو مغايراً. والتفريع من حيث طبيعة الوحدة محل الدراسة قد يكون له وجه، فهناك الوحدات الأساسية وهناك الوحدات الكلية وهناك الوحدات العامة، ولذلك فمن المقبول قيام فرع للاقتصاد الجزئى وآخر للكلى وثالث للاقتصاد العام. وقد يكون من المفيد طرح بعض التنبيهات والتى منها أن الوحدة الأساسية إن تمثلت أساساً لدى الاقتصاد الوضعى في الفرد فإنها تتمثل في الاقتصاد الإسلامى في الأسرة أو العائلة، أى الفرد ومن يعوله، فعند الاستهلاك يراعى الفرد ومن يعول وأيضا عند الإنتاج ينظر للفرد ومن يعول، بمعنى أن على الفرد أن ينتج ويكتسب لا بقدر ما يفى بحاجته فقط، وإنما ما يفى بحاجته ومن يعول، والحال كذلك عند الانفاق على الغير وعند المشاركة في تحمل الأعباء العامة. وتبعاً لذلك فقد يكون هناك مترتبات جديدة في التحليل والنتائج والسياسات.

الملاحظة الثانية تتعلق بعلاقة الاقتصاد الجزئى بالاقتصاد الكلى. فالمعروف اقتصاديا أن بين الاثنين في الاقتصاد الوضعى قدراً كبيراً من التباعد في الأهداف والغايات والمنطلقات، ويرجعون ذلك إلى عوامل عديدة

ليس هنا مجال التعرض لها[81]. والمهم أن العلاقة في إطار الاقتصاد الإسلامى هى علاقة تكامل وتناغم، فكلاهما محكوم بمبادئ واحدة، وبالتالى فإن الروح السارية فيهما روح واحدة. فكما أن غاية الاقتصاد الكلى تحقيق التوظيف الكامل للموارد والاستقرار الاقتصادى فإن هذه الأمور لا تغيب عن غاية الاقتصاد الجزئى.

ومن حيث المصطلحات فإن من حق الاقتصاد الإسلامى أن يستخدم المصطلحات الشائعة في الاقتصاد الوضعى، والمهم قيام مناقشات علمية جادة لهذه المفاهيم والمصطلحات بغية التعرف على أبعادها ومرتكزاتها بحيث لا تصطدم بالتوجيهات الإسلامية، وبحيث إذا كانت تحمل قدراً من ذلك فى ضوء الاستخدام الغرّب لها مثل المنفعة والرشد والعدل فى الثمن والأجر، فإنها لا تهجر حيث إنها مصطلحات إسلامية لكن يشار إلى ذلك حتى يكون القارئ على بينة من الأمر. ومع ذلك فمن المهم، بل في بعض الأحيان يكون من الضرورى استخدام المصطلحات الإسلامية الاقتصادية. وبالتأكيد سوف يظهر العديد من هذه المصطلحات مثل: الكرم والسخاء والجود والتبذير والاسراف والسفه والبخل والطيبات والخبائث والرزق والتعمير والاصلاح والفساد والاستخلاف والتدبير والخيلاء والمن والسحت والبخس، وغيرها. ومن المتوقع أن يحدث استخدام هذه المصطلحات بما لها من مضامين ذات طابع إسلامى خاص تعديلات وتطويرات عديدة في المقولات الاقتصادية. كذلك فإنه لا حرج بل قد يكون من الضرورى استخدام الاقتصاد الإسلامى للعديد من الأدوات التحليلية والأساليب البحثية المستخدمة في الاقتصاد الوضعى. طالما كانت معبرة تعبيراً جيداً عن الفكرة المطروحة[82].

الفرع الرابع

دور علم الاقتصاد الوضعى في بناء علم الاقتصاد الإسلامى:

في مجال كمجال هذا البحث غالبا ما يطرح تساؤل عن مدى الحاجة إلى الاقتصاد المعاصر لإنجاز عملية التنظير أو بناء الاقتصاد الإسلامى. وقد يكون من المفيد والمهم في الإجابة عن هذا التساؤل تناول الموضوع من زاوية أعم وهى علاقة الاقتصاد الإسلامى بالاقتصاد الوضعى. فهل هما متباينان أم مترادفان أم بينهما عموم وخصوص؟ وبعبارة قد تكون أيسر إدراكاً، نريد معرفة ما إذا كان هناك وجوه اتفاق بين الاقتصادين، وكذلك وجوه للخلاف بينهما، ثم ما إذا كان للاقتصاد الوضعى من دور في عملية بناء الاقتصاد الإسلامى؟

ومن المسلم به أنهما ليس مترادفين ولا متماثلين، وإن كان بينهما نقاط التقاء واتفاق، وذلك لما بينهما من نقاط اختلاف جوهرية. ترجع إلى ما هنالك من فروق أساسية بين النظامين الاقتصاديين، كما ترجع إلى ما هنالك من فروق جوهرية بين القيم والثقافة والمعتقدات السائدة في كلا النظامين. وبالتالى ما هنالك من فروق جوهرية في كثير من جوانب السلوك الاقتصادى هنا وهناك، ويترتب على كل ذلك وجود قدر كبير من التمايز والاختلاف في جوانب متعددة من المقولات الاقتصادية في العلمين.

ويبرز ذلك بوضوح لا يحتاج إلى بيان في المقولات الاقتصادية ذات الطابع المذهبى والنظامى، كما قد نجده وإن كان بدرجة أقل وضوحاً وحدة في المقولات الاقتصادية ذات الطابع التحليلى. وهكذا فإن هناك من المقولات والمواقف الفكرية ما نتخالف فيه طبقاً لمنطلقاتنا المختلفة، وهناك من

المقولات ما نتفق فيها أو بعبارة أدق ما يمكن الاتفاق بشـــأنه، وهـــى تلـــك المقولات ذات الحياد المذهبى والتى يعول فيها كل التعويـــل علـــى العقـــل والحواس والعادة مثل بعض القوانين الاقتصادية المادية والتـــى هـــى إلـــى القوانين الطبيعية أوالظواهر الطبيعية أقرب منها إلى القوانيـــن والظواهـــر الاقتصادية، ثم أن بعض المقولات الاقتصاديـــة ذات الطـــابع المذهبـــى أو المعيارى قد نتفق فيها لأن المنطلقات حيالها غير مختلفة مثل حـــب الـــثروة والتملك والمزيد منها. وينبغى أن يكون واضحا أنه ليس كل ما نختلف حوله من مقولات يعنى أن موقف الاقتصاد الوضعى موقف خاطئ. بل قد يكـــون سبب الاختلاف اختلاف البيئة والواقع، وليس خطأ النظر والتفكير. بـــل إن الخطأ في بعض هذه المواقف قد يكون من حظنا نحن وليس من حظهم هـــم، حيث لم نعمل جيدا عقولنا وحواسنا في الظاهرة محل الدراسة.

وبهذا نصل إلى استنتاج له أهميته فيمـــا يتعلـــق بموقـــف الاقتصـــاد الإسلامى من الاقتصاد الوضعى، إن الاقتصاد الإسلامى لا يقبل كل شئ فـــي الاقتصاد الوضعى، وبنفس الدرجة لا يرفض كل شئ فيه لمجرد أنه من لدن غيرنا، وأصح تكييف للعلاقة بينهما أنها ما تعرف لدى المناطقـــة بـــالعموم والخصوص الوجهى، حيث يتفقان أو يجتمعان في منطقة ويستقل كل منـــهما بمنطقة أخرى. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة رياضيا بالشكل* التالى[٨٣]:

الإســـــلا		ضعــــــى

ندخل بعد ذلك في توضيح مدى إمكانية الاستفادة بعلم الاقتصاد الوضعى فى التنظير في الاقتصاد الإسلامي. وفي ضوء التوضيح السابق وفي ضوء التسليم بحقيقة ذات بعدين؛ بعد يتعلق بالاقتصاد الوضعى وهو أنه بنيان متراكم من المعرفة العلمية في المجال الاقتصادى له عمقه وله ضخامته غير المنكورة. وبعد يتعلق بالاقتصاد الإسلامى وهو أنه من حيث كونه علما مميزاً مستقلاً لم يشب عن الطوق بعد وأمامه مشوار طويل من العمل الشاق حتى يشب وينضج وتتوافر له ما توفرت لغيره من المعرفة العلمية المتنوعة والمعمقة، وفي ضوء ذلك يمكن التعرف بسهوله على ما إذا كان للاقتصاد الوضعى من دور في بناء الاقتصاد الإسلامى أم لا.

وقد يكون من المفيد هنا أن نعرض للبدايات الأولى لطرح هذا الموضوع، فعند بداية الكتابة والبحث في الاقتصاد الإسلامى ظهرت اتجاهات ثلاثة لم يكن لها حظ متساوى من الذيوع من الناحية العملية.

الاتجاه الأول: يرى الانطلاق والاعتماد في عملية التنظير على ما لدينا من أصول وأحكام وتوجيهات وآداب مع عدم الالتفات إلى الاقتصاد القائم.

والاتجاه الثانى: يرى عكس ذلك، حيث يؤمن بأن الانطلاق يكون من الاقتصاد القائم مع إدخال بعض التعديلات.

والاتجاه الثالث: يرى الانطلاق مما لدينا مع الاستفادة الممكنة بالاقتصاد القائم. ولكل إيجابياته وسلبياته، وإن كان أكثرها إيجابية وأقلها سلبية، فيما نرى هو الاتجاه الثالث.

ويرى أصحاب الاتجاه الأول أن ذلك المنهج هو وحده الجدير بإقامة علم للاقتصاد يستحق فعلاً أن يوصف بكونه إسلامياً، ثم إنه ينتج علماً متماسكاً فنياً، خاصة أن لدينا كل مقومات ومصادر المعرفة فيه من وحى وعقل وحواس. ومع ذلك فلهذا الاتجاه مثالب لا تخفى، فهو يغفل هذا الكم الهائل من المعرفة الاقتصادية الموجودة، وفيها ما هو نافع ومفيد، والإسلام أمرنا بالاستفادة من كل نافع، أياً كان موطنه والقائل به. فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها. هكذا علمنا رسول الله ﷺ. ثم إن الأفكار والمعرفة الاقتصادية المعروفة حالياً سوف تتسلل وتدخل في ثنايا وجوانح أفكارنا ومقولاتنا ومصطلحاتنا.

ويرى أصحاب الاتجاه الثانى أن هناك بنياناً معرفياً هائلاً لدى الاقتصاد الوضعى، وهو بالتأكيد ليس مقبولاً لدينا، وليس مرفوضاً من قبلنا كله، وليس كله صواباً علمياً وليس كله خطأ علمياً، وإغفال هذا البنيان وهذا الكم من المعرفة كلياً ليس موقفاً علمياً موفقاً، والأولى أن ننظر فيه نظرة تقويمية انتقادية، ننحى منه ما لا يتفق معنا ونبقى فيه على ما هو موافق وصواب وندعمه بما لدينا من عطاء في هذا المجال. إن ذلك يجنبنا تحمل المزيد من المشقة والعناء وصعوبة البدء من الصفر، والإسلام نفسه لا يمانع في ذلك، وقد جاء الإسلام فوجد الصالح والطالح فأبقى على الصالح وأقره. وكان هذا منهج المسلمين الأوائل حيال ما لدى غيرهم من خبرات فنية وإدارية وفكرية. ومع ذلك فلهذا الاتجاه مثالبه والتى منها التخوف من أن يصير الأمر إلى أن نكون أمام اقتصاد وضعى ملفوف بغلاف من السلفان الإسلامى، أو كما عبر بعض الباحثين من أن نكون أمام وجبة اقتصادية

وضعية عليها بعض البهارات الإسلامية. ثم إن مسألة الحـــذف والإضافـــة ليست بالسهولة المتصورة، فالاقتصاد كما هو معروف جهاز فنى معقد مـــن العديد من الأجزاء والعلاقات والنسب، فكيف نحذف جزءاً ويبقـــى الجـــهاز عاملاً؟ كيف نحذف سعر الفائدة مثلاً ويبقى الجهاز الاقتصادى قائماً بـــدوره ووظيفته؟ بل كيف نستبدل جزءاً بجزء ذى طبيعة مغايرة مع الإبقاء علـــى بقية الأجزاء كما هى؟ وأخيراً فإننا بذلك لن نوجد اقتصاداً إسلامياً ذا هويـــة متميزة، وإنما هى مجرد تنقيحات للاقتصاد المعاصر يمكن إجراؤها في غيبة أى ذكر للاقتصاد الإسلامى.

ويأتى الاتجاه الثالث متلافياً مثالب الأول والثانى، فيرى الانطلاق ممـــا لدينا من أصول وقواعد وموجهات، ثم في عملية البناء والتشييد لا مانع، بـــل لا مناص من الاستفادة بما هو متوافر لدى الاقتصاد الوضعـــى مـــن أدوات تحليلية ومقولات اقتصادية مقبولة وصحيحة[٤٨]. ولو مثلنا ذلك بمثال مـــادى محسوس، تقريباً للمقصود لقلنا إننا حديثو عـــهد بصناعـــة الفكـــر العلمـــى الاقتصادى كالذى يريد أن يمتهن مهنة حياكة الملابس فهو يحتاج إلى تعلـــم الصنعة من حائك قديم. وبدون ذلك سوف يتعثر كثيراً. والمهم هنا هو تعلـــم صنعة الحياكة مع الاحتفاظ الكامل للمتعلم بحقه فى تحديد مواصفات الملابس دون تدخل غير مقبول من المعلم. فإذا مـــا انتقلنـــا إلـــى العمـــل الفكـــرى الاقتصادى فهب أننا حيال تكوين نظرية لسلوك المستهلك، فعلينا طبقاً لـــهذا الاتجاه أن ننظر ملياً فيما قدمه الإسلام من هدى في هذا المجال، سواء فيمـــا يتعلق بطبيعة العملية الاستهلاكية أو أهميتها ودوافعها أو ضوابطها الكميـــة والكيفية والذاتية والاجتماعية، وفي ضوء ذلك كله يمكننا وصـــف وتفســـير

سلوك المستهلك مستفيدين في ذلك بكل ما هو متاح في النظرية الاقتصادية الوضعية من أدوات تحليلية مثل أداة المنفعة ومنحنيات السواء والتفضيل وغير ذلك. وهكذا نجد أن المادة البحثية هي إسلامية بينما الأدوات المستخدمة قد تكون مستعارة من الاقتصاد الوضعي. وتحضرنا هنا سوابق تاريخية، منها أنه في عهد عمر ﷺ عندما واجهت الدولة مشكلة التوزيع الكفء لبعض الإيرادات العامة، كانت لدى الدولة القيم والقواعد والموجهات ولم يكن لديها الأدوات والأساليب الجيدة لتحقيق هذا التوزيع فما كان منهم إلا أن نظروا فيما لدى غيرهم واستفادوا بها ممثلاً فيما يعرف بالدواوين، وقد استخدم المسلمون هذه الأداة دون الالتفات إلى ما يحوطها من قيم وموجهات لدى بلاد الفرس. وينجو هذا علينا أن نستفيد من الاقتصاد الوضعي في كل ما يمكن الاستفادة به.

خلاصة القول إن قضية بناء الاقتصاد الإسلامي وعلاقة الاقتصاد الوضعي بذلك تعرضت ومازالت لمناقشات ووجهات نظر، ونحن في هذا العرض السريع لم نأت على تفاصيل الموقف حيالها. ومن الواضح أنها ليست قضية خاصة بالاقتصاد الإسلامي وإنما هي قضية عامة واجهت وتواجه عملية أسلمة العلوم كلها وكان للمهتمين من غير الاقتصاديين اهتمام كبير وجهود طيبة في هذا المجال. وقد قدمت في ذلك دراسة قيمة[٨٥]، وأعتقد أنه لا غنى لأي شخص يريد البحث الجاد في الاقتصاد الإسلامي وفي غيره من النظر المتعمق فيها.

الفرع الخامس

دور العلوم الإسلامية في بناء علم الاقتصاد الإسلامى

هذه المسألة تحتل أهمية كبيرة في مسيرة البناء والتنظير في الاقتصاد الإسلامى، وحسن الوعى بها وتفهمها يعد متطلباً ضرورياً لتعميق وتجويد البحث في الاقتصاد الإسلامى. والقضية لها أبعاد متعددة، والاستطراد فيها قد يطول، ومن ثم فإننا نجمل أهم ما نراه من جوانبها ذا أهمية وعلاقة وثيقة بموضوعنا.

وبداية علينا التسليم بأن الاقتصاد الإسلامى علم متميز مستقل في مواجهة بقية العلوم الإسلامية، شأنه في ذلك شأن أى علم له ذاتيته واستقلاليته، والمعروف أن العلوم تتمايز في الجملة بموضوعاتها ولكنها تتمايز حقيقة بمسائلها، فقد يكون الموضوع مشتركاً بين أكثر من علم لكن الحيثيات والمسائل المبحوثة مختلفة هنا عن هناك. ومعنى ذلك أن مسائل علم الاقتصاد الإسلامى غير مسائل علم الفقه ومسائل غيره من العلوم الشرعية والإسلامية. هذه المسألة كثر تناولها والحديث فيها، بما لا يدعونا إلى إعادة بحثها مكتفين بنتائج الدراسات السابقة(٨٦). الأمر الثانى الذى ينبغى التسليم به والوعى الجيد بمقتضاه أن العلوم بينها صلات ووشائج، وهى تتبادل الخدمة والإفادة فهى في جملتها خادمة لغيرها مخدومة من غيرها.

وفي كثير من الحالات نجد مبادئ علوم ومسلماتها هى مسائل لعلوم أخرى، وقد نبه على ذلك علماء الإسلام والعلماء المعاصرون المختصون بهذا اللون من المعرفة(٨٧).

وعلم الاقتصاد الإسلامى في حاجة كى يبنى ويشيد إلـــى العديـــد مـــن العلوم الإسلامية التى تقدم له خدمات متعددة متنوعة، فهو في حاجة إلى علم التوحيد أو العقيدة كى يتفهم جيداً الحقائق الكبرى حيال الكون وخالقه وحيـــال الإنسان ووظيفته وغاياته ومصيره. وهو في حاجة إلـــى علمـــى التفســـير والحديث للاستعانة بهما في التعامل مع النصوص الشرعية ذات الدلالة فـــي مجاله. وهو في حاجة إلى علم أصول الفقه للتعرف منه أولاً على مصـــادر التشريع وخاصة منها ما يرجع إلى الاجتهاد البشرى، وثانياً للتعـــرف منـــه على منهجية البحث العلمى في المجال الشرعى وكيفية الاستفادة بما فيه مـــن تطوير منهجية للبحث في العلوم الاجتماعية. وهو في حاجة إلى علم الأخلاق للتعرف على القيم والفضائل التى ينبغى أن يتحلى بها المسلم أو يتخلى عنها. وهو في حاجة إلى علم الفقه للتعرف منه على الضوابط والقيـــود المحـــددة لسلوك المسلم في المجال الاقتصادى، والتى يجب عليـــه الالـــتزام بـــها أو يحـــرم عليه ممارستها وكذلك ما يستحب له وما يكره، فالفقه فـــي المجـــال الاقتصادى بمثابة القانون التجارى في المنظومة العلمية الوضعية أو هو شئ قريب من ذلك. وقس على هذا في بقية العلوم الإنسانية والاجتماعية. وهكـذا نجد الباحث في الاقتصاد الإسلامى لا غنى له عن التزود بالمعرفة الكافيـــة واللازمة من هذه العلوم وغيرها[٨٨]. ولا يكفى مجرد ذلك لإنتاج فكر علمـــى اقتصادى جيد، بل لابد من أن يعرف جيداً كيف يوظف هذه المعلومات فـــي خدمة عمله ونشاطه بالشكل الذى لا يطغى على عمله الأصلى مـــن جهـــة، وبما يجعله يصوغ مقولاته صياغة اقتصادية فنية وليست صياغة فقهيـــة ولا أصولية ولا أخلاقية، ...الخ من جهة أخرى. وقد أجاد التنبيـــه علـــى هـــذه

المسألة الإمام الشاطبى رحمه الله. وقد يكون من المفيد ذكر مقتطفات ممـــا قدمه "...... ويتصور ذلك في خلط بعض العلوم ببعض، كالفقيه يبنى فقهـــه على مسألة نحوية مثلا، فيرجع إلى تقريرها مسألة -كما يقررها النحوى- لا مقدمة مسلمة، ثم يردّ مسألته الفقهية إليها. والذى كان من شأنه أن يأتى بـــها على أنه مفروغ منها في علم النحو، فيبنى عليها، فلما لم يفعل ذلـــك وأخـــذ يتكلم فيها وفي تصحيحها وضبطها والاستدلال عليها، كما يفعلـــه النحـــوى صار الاتيان بذلك فضلا -زيادة- غير محتاج إليه.... وهكذا سائر العلـــوم التى يخدم بعضها بعضا"[٨٩].

وتطبيقا لذلك في موضوع الاقتصاد الإسلامى فإنه مـــن المـــهم عـــدم استطراد الباحثين فيه إلى الدراسة المفصلة المسهبة لمسائل فقهية أو عقديـــة أو أخلاقية ..الخ، وإنما يشار إليها على أنها مسلمات ومنطلقات، فمثلا فـــي دراسة الباحث الاقتصادى للنقود أو التمويل هو بالضرورة سوف يتعـــرض لسعر الفائدة، والمعروف أنه إسلاميا محرم لأنه ربا، لكن هل هذا التعـــرض يكون سريعا وعابرا ومنطلقاً للدراسة المفصلة التحليلية أم أنه تعرض مطول مسهب يتناول فيه الباحث المفاهيم والأنواع والمواقف الفقهية والحجج ..الخ. المنحى الأول هو المنحى الصحيح، أما الثانى فهو كما قال الشـــاطبى بحـــق "خلط بعض العلوم ببعض" وقس على ذلك بقية القضايا المبحوثة في مختلـــف الجوانب الاقتصادية، فتصدر بعرض موجز سريع للمنطلقات والمسلمات ثـــم ينصرف الجهد إلى المسائل الاقتصادية.

الفرع السادس

علم الاقتصاد الإسلامي وتعدد الرؤى والتعرض للأخطاء

هذه قضية على درجة كبيرة من الأهمية، وسوء الفهم لها يرتب نتائج لها خطورتها على مسيرة البحث في علم الاقتصاد الإسلامي. ويفهم البعض أنه طالما نحن أمام اقتصاد إسلامي فنحن بالضرورة أمام رؤية واحدة وموقف واحد، وذلك لأن للإسلام موقفاً واحداً حيال أى قضية. ومعنى هذا أنه من غير المتصور وجود أكثر من رأى أو اتجاه حيال مختلف المسائل الاقتصادية. ونحب أن نؤكد أن هذا الفهم غير صحيح بالمرة. وعلينا أن نتفهم بعمق ووضوح أننا في علم الاقتصاد الإسلامي أمام رؤية بشرية واجتهاد بشرى، حتى ولو كنا في مجالات ذات طابع مذهبي، حيث إن المدون والمكتوب هو استخلاص واستنباط من الأصول الشرعية، والناس متفاوتون في المقدرة على الفهم والاستنباط بل ومتفاوتون في معرفة هذه الأصول الشرعية والاحاطة بها. ومن ثم فمن الطبيعي أن تجئ الرؤى متنوعة متعددة. ولا يعنى ذلك أن المرجعية الشرعية متعددة متنوعة. بل هي مرجعية واحدة. فقد يرى البعض أن النظرية أو السياسة النقدية القائمة على كذا هي الأقرب إلى هدى الإسلام، بينما يرى البعض الآخر غير ذلك. إننا لا نختلف على القواعد والأصول والموجهات، فهذه ثوابت لا خلاف حولها، وإنما نختلف داخل هذه الأصول والقواعد، قد نختلف داخل النظام المزدوج للملكية، ولكننا لا نختلف على هذا النظام. وقد يكون مصدر الاختلاف هو تغاير الظروف المحيطة بالحالة موضوع البحث من كاتب لآخر، وقد يكون مصدره تنوع الفهم وتمايزه. وهكذا فنحن أمام وحدة كبرى تحتوى على

العديد من التنويعات. وعلينا ألا ننزعج من هذا التعدد في الرؤى بل نشيد به ونقدره، فلقد وقع في العلوم الشرعية كالفقه والتوحيد وغيرها. وعلينا بنفس الدرجة من الوضوح والثبات ألا ننزعج من تعليق بل سخرية بعض الاقتصاديين المعارضين عندما يجدون نوعاً من تعدد الرؤى فنسمع منهم أين هو الاقتصاد الإسلامى؟ وهل هناك إسلامان؟!

ولاشك أن هذا الموقف غير مقبول إسلامياً، كما معروف، وكذلك غير مقبول علمياً، فالعلم أى علم يحتمل بل ويتسع للعديد من المدارس والنظريات المتعارضة، وهذا مشاهد بوضوح في علم الاقتصاد المعاصر.

إذن الأمر في الاقتصاد الإسلامى يتسع للرأى والرأى الآخر، ويترتب على ذلك عدم صحة تسفيه المخالف في الرأى، والتعصب الذميم للرأى والرفض المطلق للرأى المغاير. لقد اتسعت العلوم الشرعية لذلك بصدر رحب، وهى أقرب بطبيعتها إلى الوحدة من علم الاقتصاد، فكيف يضيق الاقتصاد بذلك؟! إن عملية التقويم والنقد للأفكار والآراء المطروحة أمر وارد، بل وضرورى، لكن ذلك شئ والرفض المطلق للغير شئ آخر. وما أجمل وما أدق عبارة الفقهاء رحمهم اللّه "قولى صواب يحتمل الخطأ وقول غيرى خطأ يحتمل الصواب".

وهذا يجرنا إلى مسألة ذات صلة وهى مسألة ورود الخطأ في مقولات علم الاقتصاد الإسلامى. وطالما سلمنا بأن هذه المقولات من حيث صياغتها وتحليلها والقول بها عمل بشرى فهى عرضة للخطأ، ولا حرج في ذلك. أليس في كتب الفقهاء العديد من الأحكام الخاطئة، ألم نسمع كثيراً عند تناول الآراء الفقهية المختلفة في مسألة من المسائل. أن فلانا يرى كذا وهو خطأ.

ومن عظمة الإسلام أنه في المجال العلمى يحترم الخطأ العلمى بل ويثيب على الجهود المبذولة والتى أوصلت إليه "من اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر" وما ذلك إلا إدراكاً منه لحقيقة العلم البشري وحدوده وحدود طاقة الإنسان وقدراته العقلية. وبالطبع فإن هذه الأخطاء والتى قد تجرى في ثنايا علم الاقتصاد الإسلامى لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالإسلام ذاته. فهو معصوم من الخطأ، فنحن فى علم الاقتصاد الإسلامى أمام فهم للإسلام ولسنا أمام الإسلام. وقديماً عرضت مسألة لعمر ﷺ فأبان وجه الحق فيها، حيث كتب كاتب له بعد بيان حكم مسألة ما، هذا حكم الإسلام في هذه القضية. فأمره عمر بتغيير ذلك إلى هذا حكم وفهم عمر للإسلام. قائلاً له: هذا فهمنا، ولا ندرى أوافق الإسلام أم لا[٩٠].

وسوء الفهم في هذه القضية أثرا سلبياً في تطوير البحث في الاقتصاد الإسلامى، حيث أحجم البعض عن استخدام بعض الأدوات التحليلية وبعض الأساليب، مثل النظرية، فقد رفض البعض استخدامها بمقولة أنها تحتمل الصواب والخطأ. بل إن البعض أحجم كلية عن بذل أى جهد فكرى في مجال الاقتصاد الإسلامى خوفاً من الوقوع في الخطأ، والقول على الإسلام بما ليس فيه. وكل ذلك غير صحيح شرعاً، طالما أن الفرد قد توفرت له بقدر مناسب معرفة بالهدى الإسلامى من مصادره المتنوعة، والتزم قواعد البحث العلمى. وإننا نتفق مع من قال: "إن النظريات العلمية المتخصصة الموجهة إسلامياً وإن استمدت مسلماتها وأطرها العامة من التصور الإسلامى إلا أنها ليست في نفسها وحياً منزلاً، وإنما هى بالضرورة مشتملة على اجتهادات وأفكار بشرية ضمن مكوناتها الرئيسية، فهناك اختيار من الباحث لبعض الآيات والأحاديث واستبعاد لبعضها، وهناك اختيار لتفسيرات معينة. وفي كل ذلك قد يرد الخطأ"[٩١]

المطلب الخامس

إطلالة على الجهود الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامى

هذا المطلب يجيب بإيجاز شديد على سؤال استشعرنا طرحه من قِبَل بعض القراء وهو: ما الذى قدمه الفكر الإسلامى قديماً وحديثاً حيـــال علــم الاقتصاد الإسلامى؟ ونظراً لأن هذه المسألة ليست من المســـائل الأساسـية للبحث الراهن، ونظرا لأنها -من ناحيـــة أخــرى- ذات فــروع وجوانــب وتشعبات متعددة متداخلة تعز على البحث داخل نطاق محــدود كــهذا فــإن البحث يعرض لها عرضاً كلياً مجملاً لا يشفى غلة الصادى ولكن يقــدم لــه بعض الرى. والهدف هو التعريف الموجز، مشفوعاً ببعـــض الملاحظــات وبعض المقترحات.

الفرع الأول

الفكر الاقتصادى الإسلامى- نظرة تاريخية:

بدأ عصر التأليف العلمى في المجتمع بعد ظهور الإسلام بحوالى قــرن من الزمان، أى في أواخر القرن الثامن الميلادى. وبالطبع فـــإن مصطلــح الاقتصاد كاسم أو علَم على علم معين كما هو الحال الآن لم يكن قد ولد بعد، لا في المجتمع الإسلامى ولا في المجتمعات الأخرى. ولذا لا نعجب إذا لــم نجد بين العلوم الإسلامية العديدة التى أخذت في الظهور والنمو والازدهـــار علماً يحمل الاقتصاد الإسلامى أو حتى الاقتصاد، ولا يحمـــل ذلــك علــى الإهمال والاعراض من جانب العلماء المسلمين عن هذا اللون من المعرفــة. فالحق أن هذا اللون من المعرفة قد نال قدراً طيباً من العناية وإن لـــم يكــن بالمستوى المرجو. لقد قدم العديد مــن علمــاء المســلمين علــى اختــلاف

تخصصاتهم العلمية الكثير من الأفكار والآراء والمقولات العلمية الاقتصادية. لكن ذلك تم غالباً من خلال تناولهم لمسائل علومهم الأخرى، ففي بطون علم الفقه وعلم التوحيد وعلم التفسير وعلم الأخلاق وعلم التاريخ وعلم الأدب وعلم الجغرافيا والرحلات وغيرها من العلوم التي ظهرت في ربوع العالم الإسلامي نجد العديد من الأفكار ذات الطابع الاقتصادي بل والتحليلي منه على وجه الخصوص. ومع ذلك فلم تخل الساحة الإسلامية في هذا الزمن المبكر من وجود مؤلفات مستقلة تتعامل مع الظاهرة الاقتصادية والمالية على انفراد، أو بصفة غالبة وأساسية، مثل كتب "الخراج"(٩٢)، وكتب "الأموال"(٩٣) وكتب "الكسب"(٩٤) و "أحكام السوق"(٩٥) و "الإشارة إلى محاسن التجارة"(٩٦) و "البركة في السعي والحركة"(٩٧) و "إصلاح المال"(٩٨) و"التبصر بالتجارة"(٩٩) وغيرها.

والناظر في هذا التراث يلاحظ وجود تطورات نوعية بارزة، فكما ظهرت المؤلفات ذات الطابع الاقتصادي ظهر البعد الوضعي بجانب البعد المعياري، بل في بعضها أخذ الطابع الوضعي يهيمن ويسود، حيث ظهر تركيز على وصف وتفسير الواقع والتعرف على ما يحكمه من قوانين اقتصادية، وقد ظهر ذلك جلياً لدى ابن خلدون(١٠٠) وكذلك الماوردي(١٠١) والدمشقي، والدلجي(١٠٢)، بل لقد وجد تطور آخر تمثل في الدراسة التطبيقية، وذلك على يد المقريزي(١٠٣)، والأسدي(١٠٤) وغيرهما.

وهكذا فإنه بالوصول إلى القرن السادس عشر الميلادي كان العديد من الموضوعات الاقتصادية قد أخضع لدراسات علمية من أكثر من عالم، ومن ذلك موضوع النقود وأنواعها ووظائفها وعرضها والطلب عليها وقيمتها،

وكذلك موضوعات المالية العامة، وخاصة منها الضرائب والقروض والموازنة العامة وأحوالها.

وأيضا موضوع السوق وأنواعه وضوابطه، وموضوع الاستهلاك وضوابطه ودور الدولة في المجال الاقتصادى. وجوانب مهمة في نظرية القيمة والأثمان، وكذلك نظرية التوزيع.

ومع ذلك فمما لا خلاف حوله أن العطاء الإسلامى من قبل علماء المسلمين حيال هذا العلم "الاقتصاد" لم يكن عند المستوى المرجو من حيث الكم والتتابع، شأنه شأن بقية عطاءاتهم في العلوم الأخرى. ومهما قدم في ذلك من تفسيرات وتبريرات فإننى أعتقد أن الأمر مازال في حاجة إلى تفسير مقنع لهذه الظاهرة الفكرية.

ومهما يكن من أمر فإننا نهيب بالمهتمين والباحثين الجدد في الاقتصاد الإسلامى أن يتحلوا بالصبر والمثابرة وأن يمدوا ويوسعوا نطاق نظرهم واطلاعهم لمختلف المؤلفات في الفنون والمعارف المختلفة حتى ولو كانت عناوينها بعيدة كل البعد عن المجال الاقتصادى، فهم في حالات كثيرة سيجدون داخل هذه المؤلفات أفكاراً اقتصادية قد تكثر أو تقل. ولأضرب أمثلة على ذلك، ففي كتاب يحمل عنوان "الذريعة إلى مكارم الشريعة" للأصفهانى، ورغم بعد هذا العنوان عن المجال الاقتصادى فإنه يحتوى على عطاء علمى ثرى وعميق في الشأن الاقتصادى[١٠٥]. والحال كذلك في كتب يحمل عنوان "المدخل ..." لابن الحاج[١٠٦] وإحياء علوم الدين، للغزالى[١٠٧]، والآداب الشرعية، لابن مفلح، وأدب الدنيا والدين، للماوردى، وغيرها.

وبعد القرن الخامس عشر الميلادى كانت وضعية التخلف العـــام قــد تضخمت وتحكمت في العالم الإسلامى، وانعكس ذلك بشـــدة علـــى النتــاج الفكرى فلم نر -فيما أطلعنا عليه- خلال تلك الحقبة الطويلة عطاءاً ذا بـــال في المجال الاقتصادى، وذلك باستثناء بعض الجهود الفردية القليلة من جهـــة وغير المتخصصة من جهة أخرى، مثل بعض مؤلفات رفاعـــة الطـــهطاوى (١٨٧٣)(١٠٨) وخير الدين التونسى(١٨٩٠)(١٠٩).

الفرع الثانى

الفكر الاقتصادى الإسلامى المعاصر(١١٠)

بعد فترة سبات بل نوم عميق طويلة استيقظ الفكـــر الإســلامى فـــي القـــرن العشرين، مهتما بنوع خاص بقضية التقدم وإزالة كـــابوس التخلـــف الذى خيمم على كل ربوع العالم الإسلامى، وكان من أبرز تيارات هذا الفكر ما اتخذ الصبغة الإسلامية، وبخاصة ما كان فيها ناحية المجال الاقتصـــادى، وقد بدأ يظهر في سماء هذا القرن مصطلح الاقتصاد الإسلامى، والمصـــارف الإسلامية. وبدأ بعض المفكرين المسلمين في بلدان إسلامية شـــتى يقدمـــون دراسات توضح موقف الإسلام من بعض القضايا الاقتصادية مثل "العدالـــة الاجتماعية" للمرحوم سيد قطب، وكثير من كتب المرحـــوم الشـــيخ محمـد الغزالى مثل "الإسلام والأوضاع الاقتصادية" ، "الإسلام المفترى عليه مـــن الشيوعية والرأسمالية"، وكذلك مؤلفات الشيخ المـــودودى والشـــيخ النـــدوى والشيخ سيد مناظر أحمد كيلانى والشيخ محمد حفيـــظ الرحمـــن والدكتـــور السباعى. ثم حدثت طفرة نوعية بظهور كتابات ودراســـات أكـــثر التصاقـــاً وتخصصاً في المجال الاقتصادى من المنظور الإســـلامى، وعلـــى رأســـها

"اقتصادنا" للمرحوم باقر الصدر، وكذلك بعض مؤلفات الدكتور العربي والدكتور عيسى عبده وعلى أثر ذلك أخذت الرسائل الجامعية تعرف طريقها نحو هذا اللون من المعرفة، فقدمت رسائل ماجستير ودكتوراه في موضوعات اقتصادية من المنظور الإسلامي. ثم كان المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي(١٩٧٦) وبه قفز الاقتصاد الإسلامي على المستوى النظري وعلى المستوى العملي قفزة واسعة إلى الأمام فأنشئت أقسام علمية للاقتصاد الإسلامي في العديد من الجامعات الإسلامية.

وكذلك أقيمت مراكز بحثية في أكثر من دولة، إضافة إلى العديد من المصارف الإسلامية، وفي ظل ذلك عقدت ندوات ومؤتمرات متعددة متتالية خاصة بالاقتصاد الإسلامي وفروعه المختلفة. وقدمت رسائل علمية عديدة في موضوعات اقتصادية من المنظور الإسلامي.

كذلك فقد ظهرت مجلات علمية متخصصة في هذا المجال، لبعضها مستوى علمي راقي مثل مجلة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، ومجلة مركز صالح كامل بجامعة الأزهر، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي، والمجلة التي يصدرها البنك الإسلامي للتنمية، والمجلة التي تصدرها الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي، وغيرها.

وقد شهد سوق المعرفة العديد من المؤلفات في موضوعات متنوعة من الاقتصاد الإسلامي.

ونستطيع القول إنه خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين عاش الاقتصاد الإسلامي عصره الذهبي الذي لم يمر بمثله منذ عدة قرون خلت. وليس معنى ذلك أنه قد تجاوز مرحلة التأسيس ودخل في مرحلة الازدهار

والنضج. فمازال الطريق أمامه طويلاً ومازال في المراحل الأولى من حياته الفنية المعاصرة، كما سيتضح ذلك في الفرع التالى، على أن يكون واضحاً تماماً أنه مهما تواضع الجهد في هذا المجال فهو فقط بالنسبة لما هو مرتجى ومطلوب، وبالنسبة لما يحدث من تطوير علمى سريع في الخارج، لكنه بالنسبة لما يحدث في بلادنا يعتبر جهداً علمياً ضخماً وإنجازاً كبيراً بكل المعايير.

الفرع الثالث

ملاحظات ومقترحات

ملاحظات:

من السهل ملاحظة أن رقعة البحث قد امتدت وشملت العديد من الجوانب النظرية وبعض الجوانب التطبيقية. وقد نال النظام الاقتصادى الإسلامى اهتماماً مكثفاً في جوانبه المختلفة، ويمكن القول إن هناك مادة علمية تكاد تكون كافية في هذا الفرع، ولا يبقى إلا إخراجها وصياغتها صياغة فنية دقيقة، بحيث تقدم كمنهج دراسى في كتاب مدرسى، على غرار ما هو معهود في مقرر "النظم الاقتصادية المعاصرة" .

كذلك فقد نال موضوع التمويل والصيرفة اهتماماً كبيراً وبذل فيه جهد ليس باليسير، ومع ذلك فهو في حاجة إلى المزيد من الجهود النظرية والعملية، والحق أن تطور البحث في هذا المجال يتأثر كثيراً بما يحدث عملياً على الساحة التطبيقية، وإن كان هو بدوره يؤثر فيما يحدث، وعموماً فإن هذا المجال مازال قابلاً بل محتاجاً لجهود متتابعة، تطويراً لما أنجز وسداً للثغرات التى مازالت قائمة. وفي اعتقادى أنه طالما لم يخرج بعد إلى حيز

النور مرجع جامعى في موضوع النقود والسياسة النقدية الإسلامية وكذلك في موضوع التمويل الإسلامى بما يضمه من أسواق ومؤسسات وأدوات وأساليب على غرار ما هو موجود اليوم في هذه الممقررات من الناحية الوضعية طالما لم يجر ذلك على الوجه المرضى فمازلنا في حاجة إلى مزيد من العمل والعطاء، ولاسيما أن لهذا المجال أهميته العملية والنظرية.

وفيما يتعلق بتاريخ الفكر الاقتصادى الإسلامى فإن هناك جهوداً فردية طيبة، لكنها أقل بكثير من أن تحقق المطلوب وهو توفير دراسات موسوعية على شاكلة ما هو قائم في تاريخ الفكر الاقتصادى الوضعى. وأعتقد أن انجاز ذلك يتطلب جهود فريق متضامن متفرغ، وهو مجال يستحق ما يبذل فيه من جهد، لأنه يخدم هدفين في نفس الوقت؛ فهو من جهة بحث ودراسة في تاريخ الفكر الاقتصادى، وهو من جهة ثانية مدخل مهم في إيجاد علم للاقتصاد الإسلامى بمقولاته الاقتصادية في الجوانب المختلفة. وفي مجال الاقتصاد الجزئى والاقتصاد الكلى لا نجد إلا شذرات متفرقات ومقالات قليلة رغم الأهمية الكبيرة، لهذا الجانب الذى يعد عند البعض عماد علم الاقتصاد إن لم يكن هو. وينبغى أن يكون واضحاً وضوحاً كاملاً أنه دون إحراز تقدم علمى حقيقى في هذا الجانب فلن يكتب لفكرة إيجاد علم الاقتصاد الإسلامى أن ترى النور.

أما على جبهة التنمية الاقتصادية فهناك أعمال متعددة ما بين رسائل علمية وبحوث ودراسات، وهى في جملتها تتعامل مع بعض الأسس والأطر العامة والمنطلقات دون أن تتقدم ناحية الجزئيات المتعلقة ببرامج العمل التنفيذى لإنجاز عملية التنمية في ربوع العالم الإسلامى المعاصر.

وأعتقد أن النجاح في هذا الجانب له أهميته، لما له من آثار عملية جوهرية في واقع المسلمين. والنجاح في ذلك له أثره الكبير في مزيد من الدعم والرعاية للاقتصاد الإسلامي.

خلاصة القول إنه رغم ما هنالك من جهود طيبة تبذل من جانب العديد من المهتمين والمشتغلين بقضية الاقتصاد الإسلامى من أفراد ومؤسسات فإن الحصاد حتى الآن متواضع، وإنه رغم كثرته وجودة بعضه فإنه لا يحقق قدراً كبيراً من الطموحات، وبالتالى فنحن أمام مهمة شاقة في البحث والدراسة والتطوير، وحتى يتسنى ذلك على الوجه المرضى علينا دراسة وتحديد العوامل المسئولة عن تواضع ما أنجز حتى الآن. ومن خلال ما قدم في ذلك من دراسات[١١١].وما نرصده من واقع ومشكلات يمكن الإشارة الكلية إلى أهم العوامل فيما يلى:

١- عدم وضوح منهجية البحث، وعدم توافر ضوابط وإرشادات تعين على البحث الجاد. والمعروف أنه لم يحدث حتى الآن استقرار حميد بين الباحثين في الاقتصاد الإسلامى حول أى منهج يتبع وهل هو منهج الاقتصاد الوضعى أم منهج العلوم الشرعية أم هما معاً؟ وكيف يكون ذلك. ولعل هذا البحث يسهم إسهاماً متواضعاً في مواجهة هذه الإشكالية، وإن كنا نرى ضرورة عقد ندوة ذات حلقات لتناول هذا الموضوع بشكل جاد تبلور نتائجها المحاور الأساسية لهذا الموضوع.

٢- عدم توفر العدد الكافى من الباحثين المؤهلين تأهيلاً علمياً جيدا للبحث في الاقتصاد الإسلامى الذى يرتكز على المعرفة الشرعية من جهة والمعرفة الاقتصادية العميقة من جهة أخرى، وفي اعتقادى أن ما قدم

لمواجهة هذه الإشكالية حتى الآن لم يحقق الهدف المرجو، والأمر في حاجة إلى اكتشاف آليات جديدة لها فعاليتها.

٣- عدم وجود تعاون فعال وتنسيق جيد بين الأجهزة المعنية بالموضوع، رغم أنها تمثل منظومة متكاملة لو أحسن الاستفادة بها، فهناك الأقسام العلمية في الجامعات وهناك المراكز البحثية وهناك المؤسسات المالية. والمعروف أن كلاً منها خادم ومخدوم من الباقي لو أحسن الالتفات إلى ذلك، وإلا ضاعت فرص الإفادة والاستفادة، كما هو حادث الآن إلى حد ليس بالقليل. والمسألة لا يجدى معها مجرد أماني وكلمات معسولة من هنا وهناك.

٤- إحجام العديد من الاقتصاديين عن الإسهام الجاد في هذا الحقل من المعرفة، وعدم وجود جهود حثيثة ودءوبة من قبل الهيئات المعنية لجعل هؤلاء الاقتصاديين يعدلون عن مواقفهم المعارضة والسلبية. ومن الظواهر المؤسفة أن موقف الجامعات في العالم الإسلامي من هذا الحقل من المعرفة لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب.

٥- عدم توفر الدعم السياسي والإعلامي والثقافي والمالي المطلوب لتنمية وتطوير البحوث في هذا المجال.

هذه إشارات إلى بعض العوامل المسئولة عن تأخر إنطلاقة الاقتصاد الإسلامي. والأمر يتطلب مواجهة جادة مع هذه العوامل بهدف إزالتها أو على الأقل إضعافها، إضافة إلى بذل العناية والاهتمام بكل ما يحفز وينمي البحث العلمي في هذا المجال.

مقترحات:

قد يكون من الضرورى القيام ببعض الأمور التى قد يكون لها أهميتـــها في قضيتنا هذه:

١- أولاً وقبل كل شئ وضع الدين وتعاليمه وآدابه وتوجيهاتـــــه موضعـــها الصحيح في واقع حياة المسلمين على كل الأصعدة الرسمية والشـــعبية. وغرس قيمه في أذهان الناس ومشاعرهم والإيمان الراسخ بأنه كفيل إذا ما فهم جيداً وطبق حقاً بتحقيق النهضة والتقدم الحقيقى للعالم الإســـلامى خاصة وللعالم كله عامة.

إن العمل الجاد في هذا الجانب، وإن كان متدرجاً فهو يوفـــــر متطلبـــاً مهماً في جودة ونجاح البحث في الاقتصاد الإسلامى، فمن المتعـــــذر عـــزل البحث في حقل الاقتصاد عن البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

٢- إنشاء معهد إسلامى للاقتصاد، يقوم علـــــى جنـــاحين مرتبطيـــن أشـــد الارتباط، مهمة كل منهما خدمة الآخر في المقام الأول: جنـــــاح بحثـــى وجناح تعليمى، وتحدد أهدافه بوضوح قاطع ويدار من قبل مجلس أمناء على المستوى الإسلامى، ولا تخضع لتوجيهات دولة بعينها، كما تحـــــدد بوضوح طريقة تمويله، ويجتذب من طلاب المسلمين أنبغهم، مقدماً لـــهم الحوافز والمكافأت المجزية، كما يجتذب خيرة العلماء والباحثين من بلاد العالم المختلفة.

٣- مزيد من الترشيد الجاد الشامل من جهة والدعم الفعال من جهة أخـــــرى للمؤسسات المالية الإسلامية، بحكم أنها أصول للبحـــث النظـــرى مـــن

ناحية، وبما لها من أهمية عملية كبيرة في حيـاة المسـلمين وإقناعـهم بنجاح الاقتصاد الإسلامي من ناحية أخرى.

٤- النظرة الواسعة للاقتصاد الإسلامي مـن الناحيـة المعرفيـة، وعـدم الاقتصادر على التعامل معه من خلال المفـهوم الأكـاديمي الضيـق المعروف، وبالتالي فتتسـع البحـوث والدراسـات للعلـوم الإداريـة والمحاسبية والاجتماعية.

٥- إفساح المجال أمام الاقتصاد الإسلامي في جامعات البـلاد الإسـلامية، والنظر إليه على أنه موضوع جدير بالدراسة والبحث بـل والاهتمـام الفائق، فذلك أحد المنطلقات الأساسية لتحقيق تعميق وتطوير البحـوث فيه. ولا يكفي مجرد الإشارة على استحياء له في ذيل بعض المقـررات الاقتصادية، وإنما أن تخصص له مقررات رئيسية في صلب النظريـة الاقتصادية.

٦- تفعيل التعاون بين الجهات المعنية بهذه القضية بشكل جاد ليس من خلال مجرد لقاءات واتصالات عابرة وإنما من خلال مشاركات فعليـة فـي مجالس إدارتها، بحيث يكون صوت هذه الجهات حاضرا وملاحظا بـل ومعولا عليه في أعمال وأنشطة كل منها.

٧- إيجاد صيغة فاعلة لوضع ما أنجز وينجز من جهود فكريـة فـي هـذا المجال تحت نظر كل من يريد من المهتمين النظـر فيـها والإطـلاع عليها، ويحسن أن تتولى ذلك المؤسسات المالية الإسلامية القائمة فيمـا بينها.

خاتمة

هذا بحث وجدنا لطرحه ضرورة لما يثيره من قضايا لها أهميتها في مسيرة علم الاقتصاد الإسلامى. وكما هو واضح فإن البحث قد عنى بالإجابة على بعض التساؤلات الجوهرية المتعلقة أساساً بما يمكن أن يطلق عليها منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامى، وذلك على غرار ما هو المقصود من هذا المصطلح الذى أخذ يتردد "الاقتصاد الإسلامى" ؟ ولم كان؟ وهل من حاجة إليه؟ وهل هو من الناحية العلمية المحضة ممكن؟ وما هى أهم الاعتراضات الواردة عليه؟ وما هو الموقف حيالها؟ كذلك سؤال كبير يتعلق بـ "الكيف" بمعنى كيف نبنى ونشيد هذا العلم؟ وما يتفرع عنه من تساؤلات حول مصادر المعرفة فيه وموضوعه وأهدافه والتنظير فيه وعلاقته بالاقتصاد الوضعى والعلوم الإسلامية الأخرى.

وأخيراً كانت لنا وقفة سريعة مع الفكر الاقتصادى الإسلامى في ماضيه وحاضره. ولا نريد في هذه الخاتمة أن نكرر ونستعرض ما سبق طرحه في البحث، وإنما فقط نشير إلى ما توصل إليه من نتائج في شكل مختصر مجرد من التحليل والبرهنة.

١- الاقتصاد الإسلامى المطروح على الساحة العلمية والفكرية مقصود به علم للاقتصاد ممن المنظور الإسلامى.

٢- بناء هذا العلم وإنتاجه بكل ما يحتوى عليه من مقولات وتحليلات وتفريعات هو عمل بشرى حتى ولو ارتكز في قواعده ومنطلقاته على أصول شرعية.

٣- هناك حاجة دينية وحاجة علمية وحاجة عملية لقيام هذا العلم بين منظومة العلوم في دنيا المسلمين.

٤- من الناحية العلمية المحضة ليس هناك ما يمنع من قيام هذا العلم برغم وجود علم قائم للاقتصاد.

٥- هذا العلم يدرس السلوك الاقتصادى أو الظواهر الاقتصادية دراسة وضعية ومعيارية معاً.

٦- مصادر المعرفة في هذا العلم هى الوحى والعقل والحواس، دون ازدواج أو تعارض.

٧- في الاقتصاد الوضعى من المقولات ما يتفق فيها مع الاقتصاد الإسلامى وفيه منها ما يختلف معه فيها، وللاقتصاد الوضعى دور لا ينبغى إغفاله في بناء الاقتصاد الإسلامى.

٨- الاقتصاد الإسلامى علم مستقل بين العلوم الإسلامية الأخرى وله بها روابط متعددة، منها يستفيد، ولبعضها مفيد. ومن الخطأ العلمى الأخذ في بناء هذا العلم دون توفر حدا أدنى من المعرفة ببعض مسائل هذه العلوم.

٩- علم الاقتصاد الإسلامى يتسع لتعدد الرؤى والمدارس والاتجاهات داخل إطار عام من الوحدة والتماثل، ومن الخطأ والخطورة معاً عدم الوعى بذلك والعمل بمقتضاه.

١٠- يجب أن يكون التمييز واضحاً والتفرقة بينة بين الإسلام وعلم الاقتصاد الإسلامى، الأول وحى معصوم والثانى فهم لهذا الوحى في جانب من جوانبه إضافة إلى أعمال للعقل والحواس في الظواهر القائمة.

ومن ثم فمن الممكن بل من المقبول تماماً ورود الخطأ في بعض المقولات الاقتصادية في هذا العلم.

ولا يعنى ذلك من قريب أو بعيد وجود خطأ أو قصور في الإسلام، ومعاذ اللَّه من ذلك.

١١- مصادر المعرفة للاقتصاد الإسلامى متنوعة لا تقف عند علم إسلامى دون آخر.

١٢- بدأت تظهر جهود علماء المسلمين مبكراً في المجال الاقتصادى، وهناك جهود معاصرة حثيثة ومشكورة لكنها فى حاجة إلى المزيد من الدعم، والتطوير النوعى أولاً والكمى ثانياً.

"واللَّه أعلم"

هـــوامش البحث

١- د. عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي- مدخـــل ومنـــهاج، القـــاهرة: دار الاعتصام، ١٩٧٣م ، جـــ١ صـــ١٧ .

٢- د. زكى نجيب محمود، تجديد الفكر العربى، القـــاهرة: دار الشـــروق، ١٩٧٣م ، صـــ٥ .

٣- هذا لا ينفى وجود قلة قليلة قد لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة لـــها موقف بعيد كل البعد عن المنطق الذى يدينون بـــه والـــذى لا يعـــرف فكـــرة "المطلق"، على رأس هؤلاء مفكران يشار لهما بالبنـــان، وهمـــا الدكتور سمير أمين والدكتور سعيد النجار، ورغم ما بين توجهاتهما من تعارض فإنهما يتفقان معا في الموقف من فكرة علم للاقتصاد الإسلامى، والذى يقوم على الرفض المطلق، دونما أية مبررات علمية مقنعة وقـــد عبر الثانى منهما عن موقفه هذا صراحة في اجتماع ضم نخبـــة مـــن الاقتصاديين لبحث هذا الموضوع في مركز صالح كامل بجامعة الأزهر خلال عام ١٩٩٨م . أما الثانى فقد صرح بذلك كتابـــة إذ يقـــول بعـــد تعريض وتجريح لمن أسماهم بالسلفيين المسلمين تحت عنوان: (حـــول الاقتصاد السياسى السلفى): "وفي هذه الظروف هل يمكن التحدث عـــن اقتصاد سياسى إسلامى؟ كلا. لا بالنسبة للماضى والحاضر ولا بالنسـبة للمستقبل" أنظر أزمة المجتمع العربى، بيروت: دار المستقبل العربـــى، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م ، صـــ٩٩ . إن إطلاق مثـــل هـــذه المقـــولات المطلقة مع عدم ارتكازها على حيثيات علمية لا يهيئ مجـــالاً لنقـــاش علمى موضوعى مفيد. ومن المفارقات العجيبة في دنيا العلم والثقافة في

عالمنا العربى المعاصر أن نجد عالماً اقتصادياً هو الآخر ذو مستوى علمى رفيع، ثم .. وهو الأهم، إنه أخو الدكتور سمير أمين وهو الدكتور جلال أمين، يقول ويكتب في أكثر من مكان ومناسبة ما هو على العكس تماماً من موقف أخيه ممن يسميهم السلفيين –وهم الذين في مجالنا هذا نسميهم الإسلاميين– فإذا كان الأول يتندر من أعمالهم إلى حد السخرية فإن الثانى يعتقد أنهم لو أحسنوا عملهم لكانوا هم المبدعين حقاً في علومهم، ويؤكد على أن من يتنكر للتراث هو في أحسن حالاته يكون مقلداً كفؤاً لا مبدعاً، ثم يقول: "من المستحيل على الاقتصادى العربى مثلاً أن يلتزم بميتافيزيقا علم الاقتصاد الغربى ومقدماته ومسلماته وأسئلته نفسها، ثم يحاول أن يقدم إجابات جديدة أو حلاً مبدعاً" انظر له، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٩م ، صـ١٦٤،١٦٦ .

٤- د. جلال أمين، التبعية الفكرية في دراستنا الاقتصادية، ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية، القاهرة: فبراير ١٩٧٣م.

٥- سورة الإسراء، الآية رقم (٩)

٦- د. إبراهيم رجب، المنهج العلمى للبحث من وجهة إسلامية، مجلة المسلم المعاصر، العددان ٦٧، ٦٨، ١٩٩٣م.

٧- د. أحمد فؤاد باشا، نسق إسلامى لمناهج البحث العلمى، في "قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية" المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة: ١٩٩٩م صـ٧٠ وما بعدها.

٨- آفاق القيمة، ترجمة: عبد المحسن سلام، القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٨، صـ٤٠٥

٩- د. زكريا نصر، المريدية وأبحاث تراثية أخرى، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون ناشر ١٩٨٩م ، صـ١٣٤ وما بعدها.

١٠- الغزالي، المستطفى، المطبعة الأميرية، القاهرة: ١٣٢٢هـ، صـ٥٠٣، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع عبد الرحمن قاسم، الرياض: ١٣٩٨هـ، جـ١٩ صـ٢٣٠ ، ابن خلدون، المقدمة، بيروت: دار القلم، ١٩٨٦م، صـ٤٣٥ وما بعدها، ابن عابدين، حاشية رد المحتار، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م، جـ١ صـ٣٥ ، د. عبد الله الثمالي، الاقتصاد الإسلامي بين النقل والعقل، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، السنة السادسة، العدد (٢٤)، ١٩٩٥م.

١١- إحياء علوم الدين، القاهرة: مطبعة صبيح، ١٩٨٥م، جـ١ صـ١٥ .

١٢- حاشية ابن عابدين، مرجع سابق، جـ١ صـ٤٢ .

١٣- إحياء علوم الدين، مرجع سابق، جـ٢ صـ٦٧ .

١٤- نقلاً عن كارم غنيم، قضية العلم والمعرفة عند المسلمين، مجلة المسلم المعاصر، السنة العاشرة، العدد (٣٩) ١٤٠٤هـ، صـ٦٠ .

١٥- سورة التوبة، الآية رقم (١٢٢)

١٦- سورة هود، الآية رقم (١٦١)

١٧- ابن العربي، أحكام القرآن، القاهرة: مكتبة الحلبي، ١٩٥٨م، ١٠٤٧/٣

- الزمخشري، الكشاف، بيروت: دار المعرفة، ٢٧٨/٢ .

- الجصاص، أحكام القرآن، بيروت: دار الكتاب العربى، ٣/١٦٥ .

١٨- سورة النساء، الآية رقم (٥)

١٩- سورة الفرقان، الآية رقم (٦٧)

٢٠- د. يوسف إبراهيم، السنن الإلهية في الميدان الاقتصادى، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، ١٩٩٧م، صـ١٨ .

٢١- النظرية الاقتصادية، ترجمة د. صلاح الصيرفى، دون ذكر ناشر، ١٩٦٢م، صـ١ .

٢٢- د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى - الكتاب الأول، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤م، صـ٣٦،٣٧ .

٢٣- د. جميل توفيق، د. صبحى قريصة، اقتصاديات الأعمال، الأسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٧٩م، صـ١٢ .

٢٤- نقلا عن د. عيسى عبده، مرجع سابق، صـ١٥٧ .

٢٥- هـ.ب. ريكمان، منهج جديد للدراسات الإنسانية، ترجمة د. على عبد المعطى محمد، د. محمد على محمد، بيروت: مكتبة مكاوى ١٩٧٩م، صـ٦٠.

٢٦- صادق عرجون، عثمان بن عفان، جدة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، صـ١٥١ وما بعدها.

٢٧- عبد الحى الكتانى، التراتيب الإدارية، بيروت: نشر محمد أمين، بدون تاريخ، ٢/١٠٢

٢٨- السيوطى، الجامع الصغير، القاهرة: مكتبة الحلبى، ٩٢/١ ، ولمزيد من المعرفة بدوافع النشاط الإنتاجى لدى الصحابة والتابعين، يراجع أبو بكر ابن أبى الدنيا، إصلاح المال، المنصورة: دار الوفاء، ١٩٩٠م.

٢٩- انظر نص الحديث في الترغيب والترهيب للمنذرى، بيروت: دار الفكر، ١٩٨١، ٥٢٤/٢ .

٣٠- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، بيروت: دار الفكر، ١٩٦٩م، صـ٢٣٠.

٣١- د. محمد سلطان أبو على، تقديم لكتاب د. محمد صقر، الاقتصاد الإسلامى، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨م.

٣٢- لمزيد من المعرفة الموسعة يراجع د. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدى الاقتصادى، عمان: المعهد العالى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦م، صـ٥٨ وما بعدها، د. جودة عبد الخالق، أهى أزمة سياسية أم أزمة نظام؟ محاضرة: جمعية الاقتصاد، ١٩٩٨م، موريس آليه، الشروط النقدية لاقتصاد السوق، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، جدة: ١٩٩٣م.

د. عبد اللّه عابد، البحث عن النظام الاقتصادى الصحيح، بدون ذكر ناشر، القاهرة، ١٩٩٤م، صـ١٣٥ وما بعدها.

٣٣- نقلا عن د. محمد عمر شابرا، ما هو الاقتصاد الإسلامى؟ المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، جدة: ١٩٩٦م، صـ٢٦ .

٣٤- كما ظهر في اجتماعين عقدهما مركز صالح كامل بين نخبة من الاقتصاديين للتجاور حول قضية الاقتصاد الإسلامى.

٣٥- جيمس جوارتيني وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئـــي، ترجمـــة د. محمد عبد الصبور، الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧م، صـــ٢٧، فولكــر نابنهاوس، آراء جديدة في علم الاقتصاد المعياري: النـــهوج الغربيـــة والمنظور الإسلامي. مجلة المسلم المعاصر، السنة ١٨، العددان (٦٩، ٧٠) ١٩٩٤م.

٣٦- لمعرفة موسعة يراجع: د. شعبان عبد العزيـــز، دراســـة فـــي الفكــر المذهبي للاقتصاد الإسلامي، مجلة المســـلم المعـــاصر، الســـنة ١٩، العددان (٧٥، ٧٦) لعام ١٩٩٥م.

- د. محمد صقر، مرجع سابق، صـــ٢٩-٤٤ ، د. محمـــد امزيـــان، المعهد العالي للفكر الإسلامي، هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة، صـــ٢٩ وما بعدها، د. صلاح قنصوة، فلسفة العلم، القـــاهرة: دار الثقافـــة، ١٩٨١م، صـــ١٧٦، صـــ٢٥٢، الموضوعية في العلـــوم الإنســـانية، بـــيروت: دار التنوير، ١٩٨٤م، صـــ٥٦ وما بعدها، د. ابراهيم رجـــب، مرجـــع ســـابق، صـــ٥٣ وما بعدها، د. خورشيد أحمد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، العـــدد (٢) المجلد ٢، ١٩٨٥م، ويصرح د. جويد ويكنسون قائلا: "إن معظم حجم العلــم الذي يجري في المجتمع المعاصر يدخل في فئة العلم المعبر لبعض الغايـــات المحددة والمقصودة، وهي ليست محايدة أو حتمية، ولكنـــها ترتبـــط بـــآراء محددة للمجتمع يعتنقها المكلفون بهذا العلم" انظر: العلم والمشتغلون بـــالبحث العلمي، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو، سلسلة عالم المعرفة رقـــم (١١٢) ١٩٨٧م، صـــ٢٠٩، روبرت كارسون، ماذا يعـــرف الاقتصـــاديون عـــن

التسعينات، وما بعدها، ترجمة د. دانيال عبد الله، القاهرة: الدار الدولية للنشر، ١٩٩٤م، صـ٣٥ وما بعدها.

G. Myrdal, Objectivity in Social Research, London: 1970, P.9.

M. Todaro, Economic Devlopment in the Third World, London: Longman, 1977, PP. 9-10 .

حيث يقول بالنص "الاقتصاد لا يمكن أن يكون خالياً من القيم على غرار الطبيعة والكيمياء"

٣٧- R.G. Lipsey, An Introduction to Positive Economics, 3rd, English Language Book Society, PP.4-6.

٣٨- د. محمد امزيان، مرجع سابق، صـ١٠٥ وما بعدها.

٣٩- د. محمد امزيان، مرجع سابق، صـ٦٨ وما بعدها، وانظر كذلك دراسة جيدة للدكتور حسين غانم، المنهج الإسلامي للبحث في الاقتصاد، ضمن بحوث في الاقتصاد الإسلامي، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٩٨٩م.

٤٠- ترجمة د. جورج طعمة، نشر دار الثقافة، بيروت.

٤١- ٤٥١/١

٤٢- ٤٦٧/١

٤٣- ٤٧٢/١

٤٤- ٤٧٤/١

٤٥- ٤٧٦/١

٤٦- ١/٥١٩، ويصادق بنثام نفسه على ذلك حيث يصرح بـأن الاقتصـاد ليس علماً يختص بتحليل ما هو كائن، ولكنه فن يتصل بتشكيل أمـور البشر، جورج سول، المذاهب الإقتصادية الكبرى، ترجمة: د. راشـد البرازى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، صـ٨٩.

٤٧- ٢/١٦٦

٤٨- إنظر: الغرب والعالم، سلسلة عالم المعرفة، القسم الثانى، رقـم (٩٧) ١٩٨٦م، صـ٢١،١٥٦،١٥٧.

٤٩- G. Myrdal, Asian Drama, An inquiry into the Poverty of Nations, London: Allen Lane, 1968, Vol., 3, P.31.

٥٠- ماذا يعرف الإقتصاديون عن التسعينات وما بعدها؟ مرجـع سـابق، صـ٤٥.

٥١- العولمة، القاهرة: دار المعارف، سلسـلة اقـرأ رقـم (٦٣٦) ١٩٩٨م صـ٢٠ وما بعدها.

٥٢- تاريخ الفكر الاقتصادى، بـيروت: دار النهضـة العربيـة، ١٩٧٣م، صـ٨ وما بعدها.

٥٣- د. مصطفى رشدى، الاقتصاد العام للرفاهية الاقتصادية، الاسـكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص١١٧.

٥٤- مدخل إلى الاقتصاد الإسلامى، بيروت: دار النهضة العربية، صـ١٣.

٥٥- د. رفعت العوضى، في الاقتصاد الإسلامى، قطر، الشـئون الدينيـة، كتاب الأمة، ١٩٩٠م، صـ٤٠ وما بعدها.

٥٦- وقد صرح علماء الغرب أنفسهم بأنهم في العديد من مؤلفاتهم ولاسـيما الاقتصادية كان منطقهم مسلمة أن الغرب هو العالم والعالم هو الغرب، انظر:

L.G. Reynalds, Economic Growth in the Third World, 1850-1950, London: Yale University, Press, 1985, P.3.

٥٧- الاقتصاد السياسى، مرجع سابق، صـ٣٧ .

٥٨- رالف رانتون، دراسة الإنسان، ترجمة عبد الملك الكاشف، بـيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٤م، صـ١٩١ وما بعدها، د. عبد اللّـه غـانم، التبادل وعمليات الاستثمار والادخار، الاسكندرية، المكتـب الجـامعى الحديث، ١٩٨٢م، صـ٢٠ وما بعدها.

٥٩- د. محمد دويدار وآخرون، أصول الاقتصاد السياسى، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م، ٣٩/١، وانظر د. عبد الرحمـن يسـرى، أسس التحليل الاقتصادى، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، صـ٦ وما بعدها، د. عيسى عبده، مرجع سابق، صـ١١٠، د. عمـر محيـى الدين، التخلف والتنمية، بيروت: دار النهضة العربيـة، صـ٦ ومـا بعدها.

٦٠- هـ.ب. ريكمان، مرجع سابق، صـ١٩٣-٢١٥، د. صلاح قنصـوة، الموضوعية .. ، مرجع سابق، صـ٢٥٠ وما بعدها.

٦١- الاقتصاد السياسى، مرجع سابق، صـ٢٤ وما بعدها.

٦٢- د. محمد عمر شابرا، ما هو الاقتصـاد الإسـلامى؟ مرجـع سـابق، صـ٤٨ وما بعدها.

٦٣- د. زكى نجيب محمود، قيم من التراث، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩م، صـ١٤٣ .

٦٤- د. أحمد الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ٦/٢ ،

د. محمد دويدار وآخرون، مرجع سابق، صـ٢٢ وما بعدها.

٦٥- سورة البقرة، الآية رقم (٢).

٦٦- سورة النحل، الآية رقم (٨٩)

٦٧- سورة البقرة، الآية رقم (١٦٨)

٦٨- سورة الأعراف، الآية رقم (٣٢)

٦٩- سورة الإسراء، الآية رقم (٢٩)

٧٠- سورة الملك، الآية رقم (١٥)

٧١- د. سيف الدين عبد الفتاح، القرآن وتنظير العلاقات الدولية، في المداخل المنهاجية، القاهرة: المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٨١م، ٧٣/٣.

٧٢- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مرجع سابق، صـ٢٩٢، قارن يوسف كمال، الإصلاح الاقتصادى: رؤية إسلامية، دار الهداية، ١٩٩٢م، صـ٩ وما بعدها.

٧٣- سورة الإسراء، الآية رقم (٢٩).

٧٤- د. سيف الدين عبد الفتاح، الواقع العربى المعاصر: رؤيـــة إســلامية، القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٨٩م، صـــ٤٢ .

٧٥- لمزيد من المعرفة يراجع د. شوقى دنيا، القرآن والتنظير الاقتصـــادى، مجلة مصر المعاصرة، يوليو/ أكتوبر ١٩٩٨، العدد ٤٥١-٤٥٢، السنة التاسعة والثمانون، القاهرة.

٧٦- سورة الإسراء، الآية رقم (٢٩)

٧٧- الاقتصاد السياسى، مرجع سابق، صـــ٣٧،٣٨

٧٨- ماذا يعرف الاقتصاديون ...؟ مرجع سابق، صـــ٤٢ .

٧٩- سورة فاطر، الآية رقم (٣٢).

٨٠- د. عبد الله الثمالى، مرجع سابق.

٨١- د. محمد عمر شابرا، ما هو الاقتصـــاد الإســـلامى؟ مرجـــع ســـابق، صـــ٢٤ وما بعدها.

٨٢- د. شوقى دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إســـلامى، الريـــاض: مكتبة الخريجى، ١٩٨٤م، صـــ٤٣ وما بعدها.

٨٣- د. محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز- الاقتصاد الإسلامي، المجلد (٢) ١٩٩٠م.

٨٤- د. عيسى عبده، مرجع سابق، صـــ٣٠، ٣١ ، د. شوقى دنيا، مرجـــع سابق، صـــ٤٣ وما بعدها.

٨٥- د. ابراهيم رجب، منهج التوجيه الإسلامى للعلوم الاجتماعيـــة، مجلـــة المسلم المعاصر، العدد (٨٠) ١٩٩٦م.

٨٦- د. رفعت العوضى، الاقتصاد الإسلامى، مكة المكرمة، مكتبة الطـــالب الجامعى، ١٩٨٦م، صـــ٨٣ وما بعدها، د. شوقى دنيا، مرجع ســـابق، صـــ٣١ وما بعدها، د. عبد اللّه الثمالى، مرجع سابق.

٨٧- الغزالى، المستصفى، مرجـــع ســابق، جـــ١ صـــــ٧، الشـــاطبى، الموافقات، مرجع سابق، جـ٤ صـــ٦٨ وما بعدها، هـــ.ب. ريكمـــان، مرجع سابق، صـــ٢٣١ وما بعدها.

٨٨- وليس المقصود أن يتبحر الاقتصادى الإسلامى في هذه العلوم المختلفة حتى يتمكن من البحث في علم الاقتصاد الإسلامى، فذلك فوق الطاقـــة من جهة، ومن جهة ثانية فقد تناول علمـــاء المســـلمين هـــذه القضيـــة بمفهومها العام وتوصلوا إلى أنه يكفى الالمام العام بالمواطن التى تخـدم موضوع البحث، يقول الغزالى متحدثا عن الفقيه وعما عليه أن يعرفـــه من علم الأصول: "إنه لا أقل من تصوز الإجماع والقياس لمن يخـــوض في الفقه، وأما معرفة حجية الإجماع والقياس فذلك من خاصية أصـــول الفقه" المستصفى، ١٠/١ .

٨٩- الموافقات، مرجع سابق، جـــ١ صـــ٤٨ .

٩٠- الباجى،إحكام الفصول في أحكام الأصول، ولفظه فيه "كتب أبو موســـى عن عمر" "هذا ما أرى اللّه عمر" فأنكر عليه عمر وقال: اكتب "هذا مـــا

رأى عمر. فإن يك خطأ فمن عمر" بيروت: دار الغـــرب الإســلامى، ١٩٨٦م، صــ٧١٢ .

٩١- د. إبراهيم رجب، منهج التوحيد الإسلامى، مرجع ســابق، جــ١٦، صــ٥٩ ، وانظر: د. عبد الرحمن يسرى، دراسات في علم الاقتصـــاد الإسلامى، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٨ ، صــ١٥ .

٩٢- وأشهرها "خراج أبى يوسف" نشرته المكتبة السلفية.

٩٣- وأشهرها "الأموال" لأبى عبيد، طبعته ونشرته مكتبة الكليات الأزهرية.

٩٤- وأشهرها "الكسب" لمحمد بن الحسن، قام بتحقيقـه د. ســهيل زكـار، ونشرته مكتبة حرصونى. بدمشق، ١٩٨٠م.

٩٥- وأشهرها "أحكام السوق" ليحيى بن عمر، نشرته المكتبـــة التونســية، تونس.

٩٦- لجعفر الدمشقى، نشرته مكتبة الكليات الأزهرية.

٩٧- لمحمد الوصابى الحبشى، نشرته المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

٩٨- لأبى بكر بن أبى الدنيا، مرجع سابق.

٩٩- للجاحظ، وانظر دراسة اقتصادية له لدى د. رفعــت العوضـــى، فـــي "تراث المسلمين الاقتصادى" مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، بحـــث رقم (٨).

١٠٠- في المقدمة، وانظر دراسة موسعة لما فيها من فكـــر اقتصـــادى د. شوقى دنيا، ابن خلدون مؤسس علم الاقتصــاد، الريــاض: دار معـاذ للطباعة والنشر، ١٤١٤هـــ.

١٠١- كما ورد في كتابه "أدب الدنيا والدين" حققه د. محمد صباح، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٨٦م، وكتابه "تسهيل النظر ...." حققه محيي هلال السرحان، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١م.

١٠٢- انظر له "الفلاكة والمفلوكون"، القاهرة: مطبعة الشعب، ١٣٢٢هـ.

وانظر دراسة لها لدى د. رفعت العوضى في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، مركز صالح كامل، سلسلة البحوث الاقتصادية رقم (٨).

د. حمد الجنيدل، دراسة للفكر الاقتصادى عند أحمد الدلجى، الرياض: دار معاذ للنشر، ١٩٩٢

١٠٣- وخاصة في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" القاهرة: مطبعة لجنة البيان والترجمة.

١٠٤- انظر مؤلفه "التيسير والاعتبار ...." القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٧م.

وانظر دراسة له د. شوقى دنيا، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامى- الكتاب الثالث، مركز صالح كامل، ١٩٩٨م.

١٠٥- قام الباحث بدراسة الفكر الاقتصادى للأصفهانى، انظر: سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامى، المرجع السابق.

١٠٦- قام الباحث بدراسة ما فيه من فكر اقتصادى، انظر: المرجع السابق.

١٠٧- قام الباحث ببدراسة الفكر الاقتصادى عند الغزالى ضمن كتاب أعلام الاقتصاد الإسلامى، الكتاب الأول، الرياض: مكتبة الخريجي، ١٩٨٤م.

الأنشطة العلمية للمركز

منذ إنشائه

أولاً: سلسلة الندوات والمؤتمرات:

١-ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجة النظر الإسلامية - أبريل ١٩٨٦م

٢-ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر - سبتمبر ١٩٨٨م

٣-ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي - أكتوبر ١٩٨٨م

٤-ندوة نوادي أعضاء هيئة التدريس

٥-ندوة إعداد القوانين الاقتصادية الإسلامية - أغسطس ١٩٩٠

٦-ندوة الإدارة في الإسلام - سبتمبر ١٩٩٠

٧-ندوة الضرائب والتنمية الاقتصادية في مصر من منظور إسلامي - أكتوبر ١٩٩٠

٨-مؤتمر الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الخليج - أبريل ١٩٩١

٩-ندوة نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة - مايو ١٩٩١م

١٠-ندوة حق الشعوب في السلم - ديسمبر ١٩٩١م

١١-ندوة مكان الاقتصاد الإسلامي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة - يناير ١٩٩٢م

١٢-ندوة دور الأمين العام للأمم المتحدة مع التركيز على المتغيرات الاقتصادية – فبراير ١٩٩٢م

١٣-ندوة مناخ الاستثمار الدولي في مصر من منظور إسلامي – فبراير ١٩٩٢م

١٤-ندوة الإعلام الإسلامي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل – مايو ١٩٩٢م

١٥-المؤتمر الأول للتوجيه الإسلامي للعلوم – أكتوبر ١٩٩٢م

١٦-ندوة الاحتفاء بمرور خمسمائة عام على وفاة الإمام السيوطي – شوال ١٤١٣هـ

١٧-المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية – أغسطس ١٩٩٣م

١٨-المؤتمر الدولي: المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز – سبتمبر ١٩٩٣م

١٩-ندوة حول مشكلات تطبيق قانون الأعمال العام – ديسمبر ١٩٩٣م

٢٠-مؤتمر العمل الإسلامي الواقع والمستقبل – أبريل ١٩٩٤م

٢١-مؤتمر الإسلام والاقتصاد الدولي – يونيو ١٩٩٤م

٢٢-مؤتمر حقوق وواجبات مراقب الحسابات – أبريل ١٩٩٦م

٢٣-مؤتمر أثر اتفاقية الجات على العالم الإسلامي – مايو ١٩٩٦

٢٤-مؤتمر تطوير مناهج التربية الدينية الإسلامية – مايو ١٩٩٦

٢٥ ندوة حقوق المؤلف - يونيو ١٩٩٦

٢٦-ندوة صناديق الاستثمار في مصر - الواقع والمستقبل - مارس ١٩٩٧م

٢٧-ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية أكتوبر ١٩٩٧م

٢٨-مؤتمر مستحدثات تكنولوجيا التعليم ٢١ أكتوبر ١٩٩٧م

٢٩-المؤتمر الدولي حول التاريخ الاقتصادي للمسلمين مارس ١٩٩٨م

٣٠-المؤتمر الدولي: "العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية" ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٩٨م.

٣١-ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩٨م.

٣٢-ندوة علمية حول مناقشة كتاب: "نحو فقه جديد، وكتاب السنة ودورها في الفقه الجديد" للكاتب جمال البنا - ٢٣ فبراير ١٩٩٩م.

٣٣-المؤتمر : "تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" ١٤، ١٥ ابريل ١٩٩٩م.

٣٤-المؤتمر الدولي حول: "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة" ٣-٥ مايو ١٩٩٩م.

٣٥-ندوة: "الفقر والفقراء في العالم الإسلامي" ١٧ أكتوبر ١٩٩٩م

ثانيا: سلسلة المنتدى الاقتصادي:

١-الأمن والتنمية الاقتصادية - مايو ١٩٩٧م.

٢-الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية - يوليو ١٩٩٧م.

٣-أزمة البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٩٧م-نوفمبر ١٩٩٧م.

٤-حماية البيئة من التلوث واجب ديني - ٢٦ مايو ١٩٩٨م.

٥-الائتمان والمداينات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي - ١٠ أكتوبر ١٩٩٨م.

٦-المنتدى الاقتصادى حول: "العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)" ٢٢مارس ١٩٩٩م

ثالثا: سلسلة الدراسات والبحوث:

١-كتاب (الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي) للمستشار عبدالحليم الجندي.

٢-كتاب (أسس التنمية الشاملة) للأستاذ أحمد عبد العظيم.

٣-كتاب (الوقف) للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور.

٤-كتاب (السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي) للدكتور يوسف ابراهيم يوسف.

٥-كتاب (الضوابط الشرعية للاقتصاد) للدكتور رفعت العوضى.

٦-كتاب (أعلام الاقتصاد) للدكتور شوقي دنيا.

٧- كتاب (إسهامات الإمام الماوردي في النظام المالي الإسلامي) للدكتور شوقي عبده الساهي.

٨- تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد (المساهمة العربية العقلانية) للدكتور رفعت السيد العوضى.

٩- التكافل الاجتماعى في الإسلام - للدكتور ربيع الروبى.

١٠- مجلد معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

١١- القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الاستهلاكى - للدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف.

١٢- البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية - للأستاذ/ أحمد جابر بدران.

١٣- منهج الدفاع عن الحديث النبوى - للأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم.

١٤- توظيف امكانات العالم الإسلامي في ضوء القانون الدولي الاقتصادي المعاصر - للدكتور/ خليل سامى على مهدى.

١٥- الشفاعة في ضوء الكتاب والسنة - للأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم.

١٦- طريق النهضة للعالم الإسلامي المعاصر - للأستاذ/ فؤاد مصطفى محمود.

رابعا: سلسلة محاضرات كبار العلماء.

١-محاضرة الأستاذ الدكتور عبد الغنى الغاوثى أستاذ الاقتصاد الإسلامي بألمانيا أكتوبر ١٩٩٠م.

٢-محاضرة فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم - رئيس جامعة الأزهر - التوجيهات النبوية الشريفة - مارس ١٩٩٧م

٣-محاضرة سعادة الشيخ/ صالح عبد اللّه كامل - الاقتصاد الإسلامي - مايو ١٩٩٧م.

٤-محاضرة فضيلة الإمام الأكبر/ محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر - المنهج الإسلامي في بناء المجتمع.

٥-اسس ومعالم الاقتصاد الإسلامي - للدكتور أحمد عمر هاشم.

٦-محاضرة معالى الأستاذ الدكتور/ محمد عبده يمانى - وزير الإعلام السعودى الأسبق - مستقبل التعليم في العالم الإسلامي.

٧- التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي - للأستاذ الدكتور صوفي أبو طالب.

خامسا: الحلقات النقاشية:

١-القوانين الاقتصادية الجديدة من منظور إسلامي ديسمبر ١٩٩٢م.

٢-مناقشة (الإسلام كبديل) للسفير الألماني مراد هوفمان نوفمبر ١٩٩٣م.

٣- الملتقى الأول لمراكز ومؤسسات المعلومات العاملة في المجالات الإسلامية مارس ١٩٩٤م.

٤-حلقة نقاشية حول كتاب (كارثة الفائدة-لفرايهوفون بيتمان) يوليو ١٩٩٤م.

٥-حلقة نقاشية حول كتاب (الإسلام بين الشرق والغرب) للرئيس على عزت بيجوفيتش - أكتوبر ١٩٩٤م.

٦-قضايا ومسائل البحث في الاقتصاد الإسلامي - مارس ١٩٩٧م.

٧-القيمة الاقتصادية للزمن من منظور إسلامي - مايو ١٩٩٧م.

٨-تفسير الخلاف في فقه الزكاة.

٩-التفسير الاقتصادي للبيوع المنهي عنها شرعا - أبريل ١٩٩٨م.

١٠-أثر التضخم على الحقوق والالتزامات من منظور إسلامي مايو ١٩٩٨م.

١١-الشروط الجزائية وغرامات التأخير - يوليو ١٩٩٨م.

١٢-التأجير التمويلي من منظور إسلامي.

١٣-بطاقات الائتمان من منظور إسلامي.

١٤-مناقشة كتابين للأستاذ/ جمال البنا وهما: "نحو فقه جديد، السنة ودورها في الفقه الجديد".

١٥-مدى الحاجة إلى معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية.

١٦-الصرف الأجنبي وتبادل العملات.

١٧-عدد اثنين حوار علمي بين علماء الاقتصاد الوضعي وعلماء الاقتصاد الإسلامي حول : هل يوجد اقتصاد إسلامي؟

١٨-حلقة نقاشية حول: المعايير المحاسبية، ٢٠ مارس ١٩٩٩م.

١٩-حلقة نقاشية حول: "التوبة من المال الحرام"، ١١، ٢٥ سبتمبر ٩ أكتوبر ١٩٩٩م.

٢٠-حلقة نقاشية حول: "القواعد الشرعية وتطبيقاتها على المعاملات المالية"، ٦ ، ٢٠ نوفمبر و ٤ ديسمبر ١٩٩٩م.

سادسا: الحلقات الدراسية:

١-الصحافة الاقتصادية - سبتمبر ١٩٩٧م.

٢-الفقه للاقتصاديين - نوفمبر ١٩٩٧م.

٣-الاقتصاد للفقهاء - ديسمبر ١٩٩٧م.

٤-التحليل المالي للمحررين الاقتصاديين - يوليو ١٩٩٨م.

٥-الاستثمار في الأوراق المالية - يوليو ١٩٩٨م.

٦-فقه مهنة الطب.

٧-دورة دعاة وعاظ الدول الإسلامية ١٤ فبراير - ٣١ مارس ١٩٩٩م.

٨-دورة دعاة وعاظ الدول الإسلامية ٢٦ سبتمبر - ١٣ أكتوبر ١٩٩٩م.

٩-دورة تدريبية عن: "إدارة الزكاة" بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة في الفترة من ٢٧-٣٠ نوفمبر ١٩٩٩م.

سابعاً: المجلة العلمية:

١-مجلة الدراسات التجارية الإسلامية - صدر منها (٧) أعداد من ١٩٨٤م حتى يوليو ١٩٨٥م.

٢-مجلة المعاملات المالية الإسلامية صدر منها (٦) أعداد من رمضان ١٤١٢هـ إلى ذى الحجة ١٤١٣هـ.

٣-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر صدر منها (٣) ثلاث أعداد ١٩٩٧م.

٤-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الرابع - ١٩٩٨م.

٥-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الخامس - أغسطس ١٩٩٨م.

٦-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد السادس - ديسمبر ١٩٩٨م.

٧-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد السابع - أبريل ١٩٩٩م.

٨-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثامن - أغسطس ١٩٩٩م.

٩-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الازهر

العدد التاسع - ديسمبر ١٩٩٩م

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر بمدينة نصر
☎ : ٢٦١٠٣٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠٠/١١٥٦٢
الترقيم الدولى: I.S.B.N.
977-5252-72-5